

مجلة

مجمع اللغة العربية دمشق

« مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً »



شعبان ١٤٠٩ هـ

نيسان (إبريل) ١٩٨٩ م

محمد كرد علي

من الرواد المؤسسين لمجمع القاهرة

صاحب قلب كبير مليء حبا وقلم جريء لا يحايي صديقا ولا
حبيبا

بقلم

د . عدنان الخطيب

في حيّ من أحياء مدينة دمشق تقطنه أسر كثيرة يتعاطى ابناؤها
التجارة أو تعيش من غلال مزارعها ، احتفل في أواخر شهر صفر من
سنة ١٢٩٣ للهجرة (١٨٧٦ م) بمولد طفل لأم شركسية الأرومة . وكان
جدّ هذه الأسرة تاجرا انحدر إلى دمشق من جبال الأكراد في شمالي
العراق ، فاستلطف هواءها وأحب الطبيعة فيها معجباً بدمائة أهلها
ورحابة صدورهم بالغرباء عنها ، فعزم على البقاء فيها ، واتخاذها موطناً
له ولابنائها من بعده .

ولما بشر والد الغلام بمولده أسماه « فريدا » وحمّد الاسم ، على عادة
أهل دمشق تيمنا باسم النبي (ﷺ) ، واستطالت الأسرة الاسم فاكتفت
منه بمحمد ، وشبّ الغلام وتفق ثم بلغ مبلغ الرجال دون أن يعرفه أحد
إلا باسم « محمد كرد علي » .

(٢٦) أعدّ هذا المقال بمناسبة احتفالات مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعيده الذهبي سنة

. ١٩٨٤

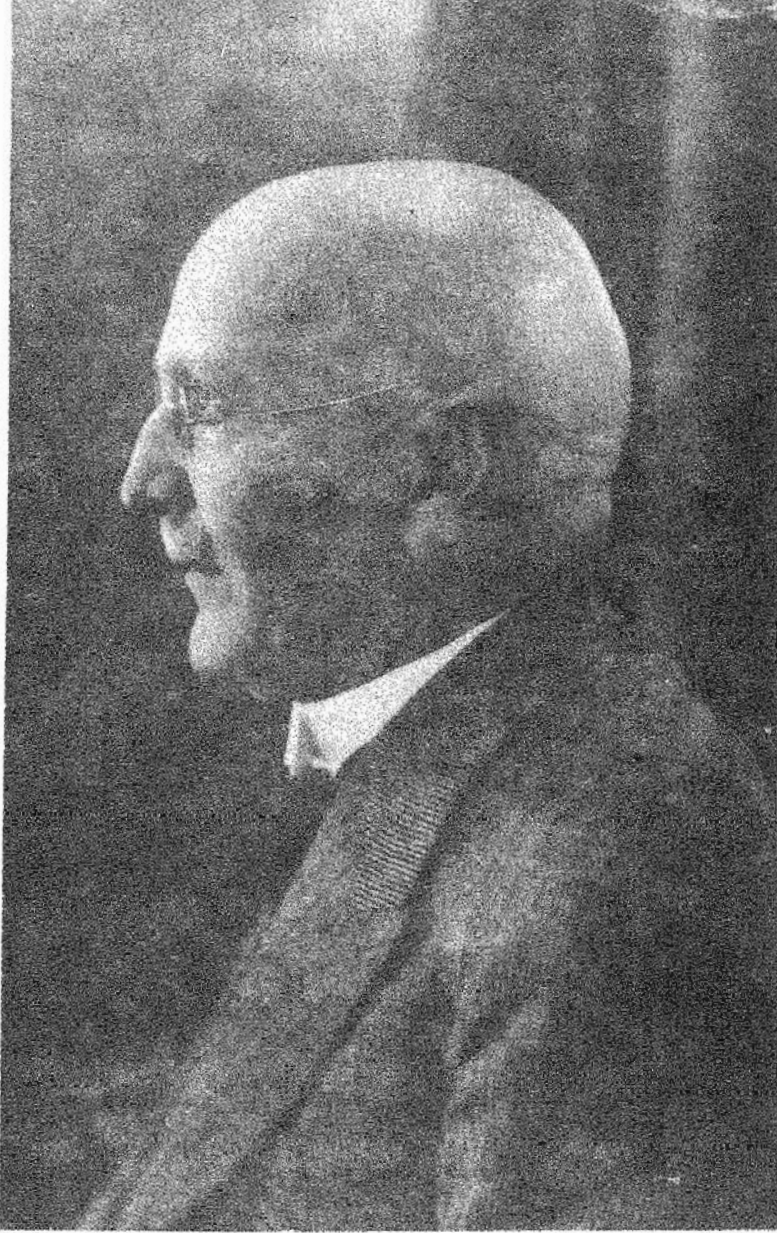
فُطر محمد كرد علي على « الحبّ » فأحبّ ، وكان حبه كبيراً عيماً ، أحبّ المدينة التي ولد فيها ودرج على أرضها ولعب مع أترابه في باحات دورها ، وعشق غوطتها في ربيعها وخريفها وفي صيفها وشتائها ، وكان من ثمرات حبه هذا أن نشر ، بأخرة ، كتابيه « دمشق مدينة السحر والشعر » و « غوطة دمشق » وصف فيها مغاني المدينة التي أحبّ = ومتنزهاتها ، متغنيا بجمال غوطتها على اختلاف مايكسوها به ربيع أو خريف .

وكان حظ محمد كرد علي عظيماً ، وهو في مقتبل العمر ، عندما التحق بالمدارس الحكومية ، إذ تعرّف فيها على كبير معلمي عصره الشيخ طاهر الجزائري ، فتتلمذ عليه ، وعنه أخذ حبّ العلم والعلماء ومنه تشرّب حبّ العرب وحبّ لغتهم والاعجاب بفصاحتهم وبيانهم^(١) ، فوقف حياته على نشر العلم ما استطاع وعلى خدمة العربية ما وفق ، وكان كتابه « أمراء البيان » من أجل كتبه وأروعها ، كما كانت كتاباته عن الشيخ طاهر الجزائري أسمى ما يكتبه تلميذ عن أستاذ أحبّه أشدّ الحبّ وتأثر به أبلغ تأثر^(٢) .

وأحبّ محمد كرد علي الصحافة يافعاً ، وظلّ حبه يدفعه نحوها حتى غدا الرائد الأول بين المشتغلين فيها في بلاد الشام ، لقد سجل في مذكراته قصة غرامه بالصحافة فقال : « بدأت أقرأ الجرائد العربية في الثالثة عشرة من عمري وأنا في السنة الأخيرة من المدرسة الابتدائية ، وبعد حين اشتركت بجریدتين .. وأولمت بمطالعة (لسان الحال) لأن فيه أخبارا

(١) انظر اهداءه لكتاب « كنوز الاجداد » من مطبوعات جمع دمشق سنة ١٩٥٠ .

(٢) انظر كتاب « الشيخ طاهر الجزائري » لعبدنان الخطيب القاهرة ١٩٧١



الأستاذ الرئيس محمد كرد علي

طريفة معربة عن الانكليزية .. واشتركت لما كنت في الثانية من المدرسة الثانوية بجريدة إفرنسية اسبوعية تصدر بباريز اسمها (صديق الريف) .. فكنت أقرؤها قراءة تدبر لا قراءة تفكه .. واطالع بعض الصحف التركية الصادرة عن الاستانة .. ولا سيما المجلات الأدبية والتاريخية ، وقد أقرأ بعض المقالات التي تروقي أكثر من مرة ، ولا سيما مقالات كبار الكتاب والمفكرين في السياسة والاجتماع . وما بلغت السادسة عشرة حتى أخذت أكتب أخبارا ومقالات في الجرائد .

ثم أردف محمد كرد علي يقول : « ماكنت أظن أن هذه البداية تنتهي بي إلى الغرام بالصحافة ، ويبلغ بي الحال أن أحرر أول جريدة ظهرت في دمشق^(٣) .

وعندما هبط محمد كرد علي سنة ١٩٠١ مصر لأول مرة دفعه غرامه بالصحافة إلى قبول الاشتراك بتحرير بعض الصحف فيها ، وانتهى به الأمر إلى اصدار مجلة شهرية باسم (المقتبس) تبحث في العلوم والآداب ، واستمر على اصدارها ، إلى أن أعلن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨^(٤) .

وعاد محمد كرد علي إلى دمشق بعد اعلان الدستور ، ليصدر فيها جريدة (المقتبس) اليومية السياسية إلى جانب (المقتبس) المجلة الشهرية الأدبية العلمية^(٥) .

لقد احتل محمد كرد علي مكانة مرموقة في بلاد الشام ، وعرضت

(٣) انظر ص ٥٠ ح ١ من المذكرات دمشق ١٩٤٨

(٤) انظر ص ٦ من المصدر السابق نفسه .

(٥) انظر فهرس مجلة المقتبس من مطبوعات مجمع دمشق سنة ١٩٧٨ .

عليه وظائف حكومية عالية ، فرفضها قائلاً : « .. إني لم أرب نفسي لأكون موظفاً ، ولو احببت التوظف لكنت اليوم في أرقى المناصب^(٦) » .

وفي سنة ١٩١٩ كلف محمد كرد علي بتأسيس مجمع علمي يتولى حماية العربية والنهوض بها ، فرحب بهذا التكليف ، وتم انتخابه من قبل الذين اختيروا للعمل معه ، رئيساً للمجمع العلمي العربي أول المجمع العربية ، ولم تلبث وزارة المعارف في الحكومة السورية أن جاءت تجر أذيالها .

وعندما دعيت الحكومة السورية إلى الاشتراك بمهرجان مبايعة أحمد شوقي بأمانة الشعر ، اختارت رئيس المجمع ليثلها ، وفي المهرجان ألقى محمد كرد علي كلمة سورية ، وسجل بعدئذ في مذكراته يقول :

« ودعاني شوقي ، وأظن بإشارة من القصر ، إلى زيارة جلالة الملك فؤاد الأول ، فقابلني جلالتة مقابلة عطف عظيم وطلب إليّ أن أعود إلى سكني مصر ليوسد إليّ عملاً علمياً في قصره العالي وزادت رغبته لما ذكرت له الصحف والمجلات المصرية التي آزرت فيها ، فقال : إنك بمساهمتك بمجدة السيادة والأدب في مصر تعد مصرياً^(٧) » .

واعتذر محمد كرد علي من المليك عن رفضه قائلاً في مذكراته : « وكنت علم الله ، أود امتثال أمره الكريم في سكني مصر لولا أن هواءها لا يلائمني كما يلائمني هواء دمشق مسقط رأسي ، وفي أرضها دفن أبي وجدي^(٨) » ثم علق على رفضه عرض الملك بقوله : « أبيت سكني مصر

(٦) انظر ص ٢٧٧ ج ١ من المذكرات .

(٧) انظر ص ٢٩٨ من المصدر السابق ذكره .

(٨) انظر ص ٢٩٩ من المصدر نفسه .

مع أني أجد بين ظهرائي أخواني فيها من السلوى مالا يتيسر لي أن أنعم
بمثله في بلدي ، وتفتنني مغريات الحضارة على مالا أجد له شبيها في
الشام ، وعليّ يصدق بعض الشيء قول أبي تمام :

بالشام أهلي وبفداد الهوى وأنا

بالرقتين وبالفسطاط اخواني^(٩) «

وكان من تأثير الشيخ طاهر الجزائري في تلميذه محمد كرد علي تلبسه
النهج الذي رسمه الأستاذ للخلص من تلامذته بسلوكه وأفعاله ، وكانت
معالم هذا النهج واضحة محددة ، ردها كرد علي كثيرا في بعض كتبه ،
أشار إلى واحد منها بقوله : « كان أستاذنا الشيخ طاهر الجزائري ، وهو
على سرير الموت ، يقول لمن حوله من أصحابه : اذكروا من عندهم من
الرجال الذين ينفعونكم في الشدائد ، ودونوا اسماءهم في جريدة لثلا
تسوم ، ونوهوا بهم عند كل سانحة ، واحرصوا عليهم حرصكم على أعز
عزيز .. تجاوزوا عن سيئاتهم وانتفعوا بحسناتهم^(١٠) » .

كان محمد كرد علي يردد أقوال شيخه هذه على مسامعنا كثيرا لنعيها
ونعمل بها ، كان لا يترك مناسبة إلا ويذكرنا بالعلماء العاملين الذين
عرفهم ، وفي مذكراته سجل ما يلي :

« بدأت مصر باقامة تماثيل للسياسيين الوطنيين ، وهي بعيدة اليوم
عن اقامة تماثيل للعلماء العاملين ، ولو كانوا من عيار أحمد تيمور باشا
قضا حياتهم كلها في عمل الخير ونشر العلم ومافكروا فيما سوى ذلك^(١١) »
ثم سجل ماكتبه إلى لجنة الاحتفال بذكرى أحمد تيمور وجاء فيه :

(٩) انظر ص ٣٠٠ من المصدر المذكور .

(١٠) انظر ص ٢٧٤ ج ١ من المذكرات .

(١١) انظر ص ٤٥ من المصدر نفسه .

« .. وغاية ما أرجو أن ينجلي اجتماع يوم الذكرى عن تحقيق أمنية من عرفوا جهاد تيمور العظيم في خدمة الأدب ، وذلك بطبع كل ما خطته يمينه من كتب ورسائل ومقالات وتعليقات . وإذا صحت النية على البرّ بعلم الأعلام فخير ما يكون منه تعليم المصريين أن يقام له تمثال ينصب أمام مجمع فؤاد الأول للغة العربية عنواناً على الاعتراف ببيض أيادي ابن مصر البار على هذه اللغة وعلى تاريخ الاسلام .

وخير الأمثلة على تأثر محمد كرد علي بنهج الشيخ طاهر الجزائري في التنويه بفضل الرجال ، ما أورده في مذكراته عن عرف له فضلا ، وكان من ذلك قوله : « أعجبت بثلاثة من رصفائي أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة .. أعجبت بثباتهم على الحضور .. أما الثالث فهو - الأستاذ عبد العزيز فهمي باشا - أكثرهم عناية بعمل المجمع ، يدرس المسائل المعروضة عليه درس تدبر قبل ميعاد المناقشة فيها ويبحث فيها بحث البصير ، وان لم تكن داخلة في اختصاصه ، يعمل هذا حبا بالعلم وتفانيا في أداء الواجب .. وعلى شيخوخته وهو في عشر الثمانين ، لا يتخلف عن شهود جلسات المجمع وجلسات المؤتمر السنوية . وهناك أعضاء لا يحضرون إلا نادرا ، ومنهم من لا يحضر أبدا .. وفي أعضاء المجمع العلمي العربي في دمشق مثال من أعضاء مجمع القاهرة ، ومن أعضائه من يطرد دوامه ويعمل بذمة ونشاط ، ومنهم أعضاء لا يحضرون ولا مرة في السنة^(١٢) » .

لقد رزئ مجمع دمشق سنة ١٩٥٣ بوفاة مؤسسه ورئيسه محمد كرد علي وكانت الخسارة بموته فادحة لا تعوض ، فلما كانت سنة ١٩٧٦ احتفل المجمع واحتفلت سورية من ورائه بالذكرى المئوية الأولى لميلاد محمد كرد علي ، احتفالا منقطع النظير اشتركت فيه سائر الأقطار العربية بمجامعها

(١٢) انظر ص ٥٦٩ ج ٢ من المذكرات دمشق ١٩٤٨ .

اللغوية ، دلّ على المكانة السامية التي كان يحتلها محمد كرد علي في العالم العربي بأسره .

وكانت من عيون الكلمات التي أُلقيت في الاحتفال المذكور ، كلمة الدكتور إبراهيم مدكور رئيس مجمع اللغة العربية في القاهرة ورئيس اتحاد الجامعات العربية والتي استهلها بقوله^(١٣) :

« كرد علي علم من أعلام النهضة السورية الفكرية والأدبية المعاصرة ، ورائد من كبار روادها والمجتمعات البشرية بين سير ووقوف ، بين يقظة ونوم ، وما أحوجها في فترات وقوفها إلى من يبعث فيها الحياة والحركة ، وفي أزمان نومها إلى من يوقظها وينشطها . وتجود الأيام في أمثال هذه الظروف بدعاة النهوض والتقدم ورسول الاصلاح والتجديد ، وكأنما خلقوا لهذا وأعدوا له .

ولاشك في أن كرد علي واحد من هؤلاء الدعاة المصلحين ... »
واستطرد يقول :

« وكان مؤمنا بالعروبة ايمانا جازما ، يعتد بأمجادها ، ويباهي بأثارها الحضارية والإنسانية . ومن آيات عروبه أنه كان يتعصب للأمويين ويدافع عنهم ولعل هذا كان مظهرا من مظاهر وطنيته وتعلقه بالشام ودمشق عاصمة ملكهم وكثيرا ما حمل على الشعبوية والشعوبيين . ومع هذا لم يكن جامدا ولا متزمتا ، بل كان يدعو إلى التجديد في غير ماتطرف ، وإلى الأخذ عن الحضارة الغربية في غير ما عدوان على القيم والمبادئ الإسلامية ، وكان يحرص الحرص كله على الملاءمة بين القديم والحديث » ولم يكن غريبا أن يختار أول رئيس لمجمع دمشق الذي ناضل

(١٣) انظر ص ١٤ من كتاب ذكرى الاحتفال دمشق ١٩٧٧ .

طويلا في سبيل دعمه وعمل جاهدا في نشر آثاره . وكان على صلة بالملك فؤاد الأول الذي تبني فكرة انشاء مجمع لغوي رسمي يحقق ماهدفت إليه المجامع الأهلية التي أشرنا إليها ، وفي لقاء بينها عام ١٩٢٦ شاء الملك أن يفيد من تجربة دمشق السابقة ، فقدم له كرد علي صورة صادقة ويمكن أن يعد بهذا ممن مهدوا لمجمع القاهرة » .

ثم علق على اختياره مع الرواد المؤسسين قائلا :

« .. فكرد علي من المؤسسين الأوائل لمجمع القاهرة ، ومرحلة التأسيس من المراحل الدقيقة في حياة أي مشروع أو عمل : فيها توضع اللبنة الأولى ، وترسم الخطة ، ويحدد المنهج . »

« .. وقضى كرد علي في مجمع القاهرة نحو عشرين سنة ، زاملته في سبع منها ، وكان حريصا الحرص كله على أن يشترك في أدوار انعقاده المتعاقبة ولم يتخلف عنها إلا لضرورة قاهرة . وكانت أطول مما تحظى به اليوم ... »

وختم الدكتور مذكور خطابه بقوله :

« لقد قصرت حديثي في هذه الذكرى الكريمة ، على جانب واحد من جوانب كرد علي ، وما أكثرها ، ولا أزعم أنني وفيت هذا الجانب حقه . وكل ما قصدت هو أن أشير إلى صلة وثيقة وقديمة بين مجمع دمشق ومجمع القاهرة ، عرف لها وزنها منذ البداية ، ولا تزال نعول عليها التعويل كله .. »

رحم الله كرد علي واخوانه الرواد المؤسسين وعضو العربية خيرا .

ترجمة

حميد بن ثور الهلالي

مستخرجة

من تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم بن عساكر

تح . الدكتور شاكرا الفحام

٣٣٩ ١ / - حميد بن ثور بن عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة بن نبيك بن هلال بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان^(١) بن مضر بن نزار ، ويقال : إنه أحد بني عمرو بن عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة^(٢) ،

● النسخ المعتبرة في تحقيق النص :

صورة عن مخطوطة الأزهر (القاهرة) ورمزها (ه) .

وصورة عن مخطوطة أحمد الثالث (اصطنبول) ورمزها (ح) .

وصورة عن مخطوطة سليمان باشا بالمكتبة الظاهرية (دمشق) ورمزها (ظ) . وقد

أثبتنا في هامش النص أرقام صفحاتها .

(١) أكثر النسابين على أنه قيس عيلان بن مضر . وقال قوم : قيس بن عيلان بن

مضر . قال ابن حزم في جمهرة أنساب العرب (ص ١٠) : « والصحيح : قيس عيلان . قال

نصر بن سيار :

انا ابن خنيفة تميمي قبائلها للصالحات وعمي قيس عيلان .

وانظر جمهرة النسب لابن الكلبي (بيروت - ١٩٨٦ م) : ٢٠ ، ٢١١ (دمشق ، تح محمود

العظم) ١ : ٤ ، ٢ ، ١ ، والعقد لابن عبد ربه (القاهرة - ١٩٥٢ م) ٢ : ٣٣٧ ، ٣٥٠ .

(٢) وصل الينا نسب حميد بن ثور الهلالي بثلاث روايات ، وقع بينها يسير اختلاف ،

ولكنها كلها تجمع على أن حميد بن ثور من هلال بن عامر بن صعصعة . وهذه الروايات

هي :

=

أبو المثني^(٣) الهلالي^(٤) .

= أ - رواية ابن الكلبي ، وقد ساق نسبه في الجمهرة (جمهرة النسب ، ط . دمشق ٢ : ٥٩ / ط . بيروت ، ص ٣٧٢) على النحو الآتي ذكره :

- حميد بن ثور بن حزن بن عمرو بن عامر بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال [بن عامر بن صعصعة] .

وتناقل طائفة من العلماء هذا النسب في كتبهم كابن الأثير في أسد الغابة (٢ : ٥٣) ، وابن حجر في الإصابة (١ : ٣٥٦) ، والميني في المقاصد النحوية (على هامش خزانة الأدب ١ : ١٧٧ - ١٧٨) ، والسيوطي في شرح شواهد المغني (١ : ٢٠١) .

٢ - رواية أبي عمرو الشيباني ، وقد ساق نسبه على النحو الآتي ذكره :
- حميد بن ثور بن عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال [بن عامر بن صعصعة] .

وأورد هذا النسب أبو الفرج الاصبهاني في الأضاني (٤ : ٣٥٦) ، وابن عبد البر في الاستيعاب (على هامش الإصابة ١ : ٣٦٧) ، والبكري في اللآلي (سمط اللآلي : ٣٧٦) ، وأبو القاسم بن عساكر في هذه الفقرة من ترجمة حميد بن ثور الهلالي ، والفقرة ٦ ، وابن الأثير في أسد الغابة (٢ : ٥٢) ، والبفداي في شرح أبيات مغني اللبيب (٣ : ٢٥١) .

وساق معجم الأدباء (١١ : ٨) الروائتين ، ولكنه أسقط عمراً من رواية ابن الكلبي . وليس ياقوت بالذي يقع منه هذا الخطأ . ولعل خير تفسير له ما ذكره الأستاذ الكبير عبد العزيز الميني من أن هذه الترجمة جاءت في الجزء المنحول المدسوس على ياقوت (ديوان حميد بن ثور الهلالي : ٥ ، ٧٦) .

٣ - رواية أبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي صاحب طبقات فحول الشعراء ، ومضمونها :

- أن حميد بن ثور أحد بني عمرو بن عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة . (انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢٧٤ ، وترجمة حميد بن ثور الهلالي لابن عساكر ، في هذه الفقرة والفقرة ٥) .

(٣) لحميد بن ثور الهلالي غير ماكنية . فهو أبو المثني وأبو الأخضر وأبو خالد (أسد الغابة لابن الأثير ٢ : ٥٣ - ٥٤ ، المقاصد النحوية / على هامش الخزانة ١ : ١٧٨ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٢٠١) ، وهو أبو لاحق (سمط اللآلي : ٣٧٦)

وذكر الأستاذ الدكتور رضوان النجار في كتابه (حميد بن ثور الهلالي) ، ص ٧٨ ، أنه يكنى أبا الهيثم أيضاً ، وأحال في ذلك على كتاب الاستيعاب لابن عبد البر النري =

شاعر مشهور إسلامي . وقيل : إنه أدرك النبي ﷺ ، وأنشده شعراً . وقيل : إنه أدرك الجاهلية^(٥) . وقال الشعر في خلافة عمر بن الخطاب ، ووفد على بعض خلفاء بني أمية .

القرطبي ، وأعاد قولته في مجلة معهد المخطوطات العربية (مج ٣٠ ، ج ٢ ، ص ٦٨٩) .
وعدتُ الى كتاب الاستيعاب فوجدتُ أبا عمر قد سرد نسب حميد بن ثور الهلالي ، وأغفل ذكر كنيته . وأما قوله : « ويكنى أبا الهيثم » فإنما يعني به : « يعلى بن الأشدق بن جراد بن معاوية العقيلي » . فالتبس الأمر على الأستاذ الدكتور النجار .
(٤) عرض ابن النديم في كتاب الفهرست لذكر ديوان حميد بن ثور الهلالي . ولكن وقع في نسخ الفهرست المخطوطة خلل غمّ أمره على محققي كتاب الفهرست ، فلم ينبهوا عليه . - فقد جاء في ص ١٥٨ (ط . فلوجل / ليزيغ) : « حميد بن ثور الرباحي (بالبلاء الموحد) حميد الأرقط عدي بن الرقاع سحيم بن وثيل العاملي الرباحي » .

ومثل ذلك ورد في طبعتي مصر (مط الرحمانية ، ص ٢٢٤ ، مط الاستقامة ، ص ٢٢٠) .

وجاء في ص ١٧٨ - ١٧٩ (ط . رضا - تجدد / طهران) : « حميد الأرقط عدي بن الرقاع العاملي حميد بن ثور الراجز سحيم بن وثيل » .

وأرادت الدكتورة ناهد عباس عثمان أن تجمع بين طبعتي فلوجل ورضا - تجدد ، فتراكم الغلط في طبعتهما (ص ٣٠٠ - ٣٠١ / دار قطري بن الفجاءة - ١٩٨٥ م) .

والصواب أن يقال : حميد بن ثور [الهلالي] حميد الأرقط الراجز عدي بن الرقاع العاملي سحيم بن وثيل الرباحي (بالبلاء المثناة التحتية) ، نسبة الى رباح بن يربوع من تميم (جبهة أنساب العرب لابن حزم : ٢٢٧) .

وقد تابع الدكتور فؤاد سزكين (تاريخ التراث العربي / الترجمة العربية ، مج ٢ ، ج ٢ ، ص ٢٤٠) ما وقع في طبعة فلوجل ، حين ترجم حميد بن ثور ، فذكر أنه حميد بن ثور بن عبد الله الهلالي الرباحي (بالبلاء الموحد) . وهو غلط كما بينا آنفاً ، فحميد بن ثور هلاكي من عامر بن صعصعة ، ولا صلة له برياح (بالبلاء المثناة التحتية) بن يربوع من تميم .
(٥) قال ابن الأثير في أسد الغابة (٢ : ٥٤) : « وشهد [حميد] حينئذ مع الكفار ، ثم

أسلم . قدم على النبي ﷺ فأسلم » . وقال صاحب الأغاني يتحدث عن حميد (الأغاني ٤ : ٣٥٦) : « وقد أدرك الجاهلية أيضاً » .

٢ - أخبرنا أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد أنا شجاع بن علي أنا أبو عبد الله بن منده أنا عبد الله بن أبي ذر بأطرابلس ، وغيره ، نا أنس بن سالم نا هاشم بن القاسم الحراني نا يعلى بن الأشدق بن جرادة^(٦) بن معاوية العقيلي ، يكنى أبا الهيثم ، حدثني حميد بن ثور الهلالي أنه حين أسلم أتى النبي ﷺ [فقال]^(٧) :

أصبح قلبي من سُلَيْمَى مَقْصَدا

إن خطأ منها وإن تعمدا

ثم ذكر الحديث بطوله، لم يزد عليه^(٨) .

٣ - أخبرناه^(٩) أبو عبد الله الفراوي أنا أبو الحسين الفارسي أنا أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي^(١٠) : في حديث النبي ﷺ أن حميد بن ثور الهلالي أتاه حين أسلم فقال :

أصبح قلبي من سُلَيْمَى مَقْصَدا

إن خطأ منها وإن تعمدا

فحملهم كلاً جلعدا

(٦) جاءت في مخطوطات ابن عساكر الثلاث : (حراد) بحاء مهملة ، وهو تصحيف . انظر الإكمال للأثير ابن ماكولا ٢ : ١٧٤ .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من مخطوطة (ظ) ، وهو ثابت في مخطوطتي (هـ) و (ح) ، وفي كتاب الاستيعاب لابن عبد البر (على هامش الاصابة ١ : ٣٦٧) ، والاصابة لابن حجر (١ : ٢٥٦) .

(٨) انظر الفقرة رقم (٢) التالية ، ففيها إيضاح ما أجل هنا .

(٩) هذا طريق أبي القاسم بن عساكر لرواية كتاب غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي .

(١٠) الخبر بتمامه وتفسيره (الفقرتان : ٢ ، ٤) في كتاب غريب الحديث للخطابي

(دمشق - ١٩٨٢ م) ١ : ٥٦٨ - ٥٧٠ .

تري العليفي عليه مؤكدا^(١١)
 وبين نسيه خدباً ملبدا
 اذا السراب بالفلالة اطردا
 ونجد الماء الذي توردا
 توردة السيد اراد المرصدا
 حتى ارانا ربنا عمدا^(١٢)

(١١) جاء في القاموس المحيط (علف) : « وعلاف ككتاب ابن طوار ، اليه تنسب الرجال العلافية ، لأنه أول من عملها . وصفه حميد بن ثور رضي الله تعالى عنه تصغير ترخيم فقال :

فحتمل المم كننازا جلعفا
 تري العليفي عليه موكفا .

وعلق الزبيدي في التاج بقوله : « وعلاف ككتاب ، ابن طوار ، هكذا في سائر النسخ ، وهو تحريف قبيح ، صوابه : ابن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة . واسم علاف : ربان ، وهو أبو جزم بن ربان ، اليه تنسب الرجال العلافية فقال :

فحتمل المم كننازا جلعفا

هكذا في سائر النسخ ، والصواب : جلعدا : ومؤكدا ، كما هو نص العباب واللسان . وقد تقدم انشاده في الدال على الصحيح ، فراجعه .

انظر ديوان حميد بن ثور الهلالي ، ص ١٧٢ ، الاستدراكات رقم (٩) ، وتاج العروس (جلد ، وفد) .

(١٢) جاءت الأرجوزة في ديوان حميد بن ثور الهلالي (ص ٧٧ - ٧٨) في اثني عشر بيتاً مشطوراً . واستدرك عليها الأستاذ الدكتور رضوان النجار بيتاً مشطوراً استخرجه من زيادات كنز الحفاظ لمجهول (مجلة معهد المخطوطات ، مج ٢٠ ، ج ٢ ، ص ٧٠١ ، ٧٢١) :

كأن يرجساً فوقه شيدا

وقد أنشده مشفوعاً بأخيه ، هو البيت الرابع في الأرجوزة التي أوردها الديوان .

قلت : هذا البيت المشطور مشفوعاً بأخيه أوردهما أيضاً الفيروزآبادي في البصائر (٥ : ٢٤٢) قال : « والايقاد على الشيء : الإشراف عليه . قال حميد بن ثور الهلالي رضي الله

عنه :

حدثنيه^(١٣) أحمد بن ابراهيم بن مالك نا أبو عبد الله بن بحر بن برّي
نا هاشم بن القاسم الحرّاني نا يعلى بن الأشدق [قال]^(١٤) : حدثني
حميد بن ثور الهلالي .

ترى العلافى عليها موفدا
كأن برجاً فوقها مشيداً .

وعزاهما الزبيدي في التاج (وفد) الى حميد نقلاً عن البصائر . وجاء البيتان في
الأساس واللسان (وفد) بغير عزو .

وخرّج الأستاذ الميني محقق الديوان أبيات الأرجوزة في : الفائق للزمخشري (قصد) ،
وتهذيب تاريخ ابن عساكر لبدران (٤ : ٤٥٦) ، ومعجم الأدباء (١١ : ٩ / ترجمة حميد بن
ثور الهلالي) . والاستيعاب ، والاصابة ، وشرح مقصورة حازم ، واللسان (قصد ، كلز ،
خدب) .

قلتُ : وجاءت أبيات من الأرجوزة في اللسان (علف ، جلعده ، لبد ، نجد ، كلز ،
هم ، وكذ) . وجاء بيتان في المطبوع من العباب الزاخر (حرف الفاء / علف ، ص ٤٥٣) .
وجاءت أبيات منها في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (جلعده ، خدب ، علف ،
قصد ، كلز ، كز ، لبد ، نجد ، وفد ، وكذ ، هم) ، وفي أسد الغابة (٢ : ٥٤ / ترجمة
حميد بن ثور الهلالي) ، وجاء بيت منها في المجموع المغني في غريب القرآن والحديث للأمام
أبي موسى المدني ١ : ٢٤٠ .

وأورد الميمني في مجمع الزوائد (٨ : ١٢٥) أربعة عشر بيتاً من الأرجوزة ، نقلها عن
الطبراني في كتابه : المعجم الكبير (٤ : ٤٧ / ط ١٩٨٤ م) ، وفيها أربعة أبيات مشطورة ،
مما تفردا به .

والأرجوزة مما رواه العقيلي ، والأزدي الموصلي في الضعفاء ، وابن شاهين (الإصابة
لابن حجر ١ : ٢٥٦ ، الاستيعاب على هامش الإصابة ١ : ٢٦٧ / ترجمة حميد بن ثور الهلالي)
قلتُ : رجعتُ الى كتاب الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن موسى بن حماد العقيلي
المكي (تح الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي / بيروت ١٩٨٤ م ، وهو في أربعة أجزاء)
فوجدتُ أن تراجم (يعلى) قد سقطت منه .

(١٣) قائل هذا هو الأستاذ الامام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي .

(١٤) ما بين الحاصرتين زيادة من كتاب غريب الحديث للخطابي .

٤ - يقال : أقصدت الرجل : اذا طعنته فلم تُخْطِ (١٥) مقاتله . وقال الشاعر (١٦) :

وإن كنتِ قد أقصدتني إذ رميتني

بسهميك والرامي يصيبُ وما يدري (١٧)

وقوله : فحملَ الهمُّ . كذا (١٨) أنشدوه ، بكسر الهاء .

والهمُّ : الشيخُ الفاني . والهمُّ : الحملُ أيضاً .

والكلأز : المجتمعُ الخلق . يقال : اكلاز الرجلُ : اذا تقبَّضَ وتجمَّع .

قال الشاعر :

أقول (١٩) والناقاةُ بي تقحَّم

وأنا منها مكلَّزٌ مُفصِّم (٢٠)

(١٥) يقال : أخطأ الرامي الغرض : لم يُصبه (اللسان) .

(١٦) في غريب الحديث للخطابي : « قال الشاعر » من دون واو . والبيت للأخطل

(غريب الحديث للخطابي ١ : ٥٥٩ ، ٥٦٩) ، ولسان العرب (قصد ، درى) ، وخزانة

الأدب ٢ : ٤٠١ ، وديوان الأخطل ١ : ١٧٩ .

(١٧) قال في لسان العرب (قصد ، درى) : « دريتُ فلاناً أدريه درياً : إذا

ختلته ... ولا يدري [في قول الأخطل] : أي ولا يختل ولا يستتر » .

(١٨) في غريب الحديث (١ : ٥٦٩) : « هكذا أنشدوه » .

- وقول الخطابي : « هكذا أنشدوه ، بكسر الهاء » فيه إشارة الى أن الراوي قد أنشده

بكسر الهاء .

والمألوف في كلامهم الحديث عن الهم ، بفتح الهاء ، في مثل هذه المواضع ، كما قال

الشاعر :

وإني لأقرى الهم عند احتضاره بناجر عليه الصيرمة مكرم

وقال آخر :

قرى الهم إذ ضافت الزماغ على السرى

(١٩) « أقول » ، هي رواية غريب الحديث للخطابي . والرواية في مخطوطات تاريخ

مدينة دمشق : « تقول » بقاء الغائبة .

(٢٠) خرَّج محققو غريب الحديث البيتين في اللسان والتاج (قحم ، كلز) .

والجلعدُ : الغليظُ الضخم . قال الهذلي :
أرى الدهر لا يبقى على حدثانه أبود بأطراف المناعة جَلْعَدُ^(٢١)
والعليفيُّ : الرحلُ ، منسوب الى قوم كانوا يعملون الرحال ، يقال
لهم : بنو علاف . قال النابغة :
شعبُ العلافياتِ بين فروجهِم والمحصناتِ عوازِبُ الأطهارِ^(٢٢)
يريد أنهم اختاروا الغزو على النساء .
قال ابن الكلبي^(٢٣) : أولُ مَنْ عملَ الرحالَ عِلافٌ . وهو رَبَّانُ^(٢٤) /

٣٤٠

(٢١) خرجه محقق غريب الحديث في شرح أشعار الهذليين ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي . قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (المناعة) : « المناعة ، بالفتح اسم جبل في شعر ساعدة بن جؤية الهذلي :

أرى الدهر لا يبقى على حدثانه أبود بأطراف المناعة جلعدُ
الأبود : الأبد ، وهو المتوحش . والجلعد : السمين .

والبيت في اللسان والتاج (أبد ، منع) ، ونظام الغريب للربيعي : ١٦٤ ، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٤ : ٤٥٧ ، والمحكم لابن سيده ٢ : ١٤٦ .

(٢٢) البيت في ديوان النابغة : ١٠٣ (٥٧ بشرح الأعم ، تح أبي الفضل) ، وفي العباب الزاخر والتاج (علف) .

(٢٣) جاء في كتاب نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي (٢ : ٥٥٢ / بيروت ١٩٨٨ م ، ٢ : ٢٩٩ / دمشق) : « ... فولد حلوان بن عمران : تغلب الغلباء ، وربان ، وهو علاف ، كان أول من نحت رحلاً فركبه ، إذ كانت الأعراب تتركب الأقتاب ، فسميت للعلافية » . وانظر جهرة أنساب العرب لابن حزم : ٤٥٠ ، والأوائل للعسكري ١ :

(٢٤) ربان ، بالراء المهملة المفتوحة وتشديد الباء الموحدة (الاشتقاق لابن دريد : ٥٣٦ ، مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب : ٧ ، الإكمال ٤ : ١١٣ ، تاج العروس) .
وتصحف راؤه زايماً في كثير من الكتب (انظر غريب الحديث للخطابي ١ : ٥٦٩ ، نسب معد واليمن الكبير / ط . بيروت ٢ : ٥٥٢ . الأوائل للعسكري ١ : ١١٢) .

أبو جَرْم^(٢٥) ، ولذلك قيل للرجال : عِلاْفِيَّة .
 والمؤكّد : الموثق الشديد الأَسْر^(٢٦) . ويروى :
 ترى العليفيّ عليه مُوفداً
 ومعناه : مُشرفاً .

والخِذْبُ : الضخْمُ . يريد به سنامَه ، أو جفرة^(٢٧) جنبيه .
 والمليد : هو الذي عليه لبدة من الوبر .
 ويقال : اطّرد السرابُ : إذا خفق ولمع^(٢٨) .
 وقوله : ونَجِدَ الماءَ^(٢٩) : أي سال العرقُ . يقال : نَجِدَ يَنْجِدُ نَجِداً ،
 قاله الأصمعيّ وغيره .

وأراد بالماء الذي تورّد : العرق الذي يسيل من ذُفْرِي^(٣٠) البعير ،
 أسود فيقطر ثم يصفراً ، وتورّده : تلوّنه . شبّه تلوّنه بتلّون السّيد ، وهو

(٢٥) سرد ابن الكلبي في نسب معد والبن الكبير (دمشق) ٢ : ٤٥٣ - ٤٥٩ ،
 (بيروت) ٢ : ٦٩٣ - ٦٩٩ نسب قبيلة جرم ، وبطونها . وانظر جهرة انساب العرب لابن
 حزم : ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٢٦) يقال : وكّد العقدة والمعده : أوثقه ، والهمز فيه لغة . يقال : أوكدته وأكدته
 وأكدته إيكاداً ، وبالواو أفصح : أي شدته (اللسان والتاج - وكذ) .
 (٢٧) الجفرة ، بضم الجيم وسكون الفاء : جوف الصدر ، أو ما يجمع البطن والجنبين ،
 وقيل : هو منحى الضلوع (اللسان والقاموس) .

(٢٨) جاء في اللسان (طرد) : « واطّرد الأمر : استقام . واطردت الأشياء : إذا
 تبع بعضها بعضاً . واطّرد الكلام : إذا تتابع . واطّرد الماء : إذا تتابع سيلانه » . وفي
 أساس البلاغة (طرد) : « والقيعان تطرد السراب : أي يطرد فيها كما يطرد الماء ويمور » .
 (٢٩) في كتاب غريب الحديث : « نجد الماء » بغير واو العطف في أول الفعل .

(٣٠) الذفري ، بكسر الذال وسكون الفاء ، من الناس ومن جميع الدواب : من لدن
 المقدّ الى نصف القذال . وقيل : هو العظم الشاخص خلف الأذن . وقال الليث : الذفري من
 القفا : هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن (اللسان - ذفر) .

الذئب ، اذا تلون ، فجاء من كل وجه . وقول الله عز وجل (٣١) : ﴿ فكانت وردة كالدهان ﴾ (٣٢) [سورة الرحمن ، الآية ٢٧] من هذا .

٥ - أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي انا أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن عبد الوهاب السكري انا ابو الحسن علي بن عبد العزيز الطاهري قراءة عليه قال : قرئ على أبي بكر أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم بن

(٢١) في كتاب غريب الحديث : « وقوله الله تعالى » .

(٢٢) قال الزمخشري في الكشاف (٤ : ٢٥٨) : « وردة : حراء . كالدهان : كدهن الزيت ، كما قال : كالمهل ، وهو دُرْدِيّ الزيت . وهو جمع دهن ، أو اسم ما يدهن به الخبز والإدام » . ودُرْدِيّ الزيت : ما يبقى أسفله .

وقول الزمخشري : « كما قال : كالمهل » ، فقد وردت : (كالمهل) في آيات ثلاث :

﴿ وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه ﴾ [سورة الكهف ، الآية ٢٩] ،

﴿ كالمهل يغلي في البطون ﴾ [سورة الدخان ، الآية ٤٥] ،

﴿ يوم تكون السماء كالمهل ﴾ [سورة المعارج ، الآية ٨]

وفسر الزمخشري المهل : بأنه ما أذيب من جواهر الأرض ، وقيل : هو ذائب الفضة والنحاس ، وقيل : هو دردي الزيت ، وروى عن النبي ﷺ : هو كمبر الزيت ، وروى ابن مسعود : كالفضة المنذبة في تلونها (الكشاف للزمخشري ٢ : ٥٦١ ، ٤ : ٢٢٢ ، ٢٥٨ ، ٤٨٨) .

ويعني الزمخشري بقوله : « كما قال : كالمهل » الآية الكريمة التي وردت في سورة

المعارج .

- وقال القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١٧ : ١٧٢) : « الدهان :

الدهن ... والمعنى أنها صارت في صفاء الدهن ، والدهان على هذا جمع دهن ... وقيل : المعنى تصير في حمرة الورد وجريان الدهن وقيل : الدهان الجلد الاحمر الصرف ... وعن ابن عباس : المعنى فكانت كالفرس الورد . يقال للكيت : ورد ، اذا كان يتلون بألوان مختلفة . قال ابن عباس : الفرس الورد في الربيع كيت أصفر ، وفي أول الشتاء كيت أحمر ، فاذا اشتد الشتاء كان كيتاً أغبر . وقال الفراء : اراد الفرس السوردة ، تكون في الربيع وردة الى الصفرة ، فاذا اشتد البرد كانت وردة حراء ، فاذا كان بعد ذلك كانت وردة الى العبرة . فشبه تلون السماء بتلون الورد من الخيل » .

راشد الحُتلي وأنا أسمعُ انا أبو خليفة الفضل بن الحباب بن محمد بن شعيب الجمحي نا أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن زياد^(٣٣) الجمحي^(٣٤) قال : « في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين حميد بن ثور أحد بني عمرو بن عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن »^(٣٥) .

٦ - قرأنا على أبي عبد الله يحيى بن الحسن عن أبي تمام علي بن محمد

(٣٣) المعروف في نسب محمد بن سلام الجمحي صاحب طبقات فحول الشعراء أنه « أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري » . فلعل كلمة (سالم) أصابها تحريف على أيدي النساخ فانقلبت الى (زياد) ، أو أنها سهو من الراوي . انظر ترجمة ابن سلام التي حَبَرها شيخنا الأستاذ الجليل محمود محمد شاکر في مقدمة كتاب طبقات فحول الشعراء (١ : ٣٤ - ٣٨) ، وترجمة ابن سلام في تاريخ بغداد (٥ : ٣٢٧ - ٣٣٠) .

(٣٤) هذا طريق أبي القاسم بن عساكر لرواية كتاب طبقات فحول الشعراء لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي . انظر ترجمته للراعي النوري (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج ٦٢ ، ج ٤ ، ص ٦٦٩ رقم ٢ ، ص ٦٧١ رقم ٤ ، ص ٦٧٥ رقم ١١ ، ص ٦٨١ رقم ١٨) .

(٣٥) لم يرد نسب حميد بن ثور في نسخة الطبقات المطبوعة بتحقيق شيخنا الأستاذ محمود محمد شاکر . وهذا ما جاء في الطبقات (٢ : ٥٨٣ - ٥٨٥) :

« الطبقة الرابعة [من الشعراء الإسلاميين] : نَشل بن حَزِي ، أحد بني نَشل بن دارم ، وحميد بن ثور الهلالي ، والأشهب بن رَميلة ، وعمر بن لجأ التيمي ، من تيم الرباب وحميد بن ثور القائل :

قليل المعى إلا مصيراً يئأسه دم الجوف أو سؤر من الخوض ناقع
ترى طرفيه يمسلان كلاهما كما اختب عود الساتم التسابع
ينام بإحدى مقتلتيه ويتقي الـ منايا بأخرى فهو يقظان هاجع » .

وقد بين الأستاذ محمود محمد شاکر أن خرمًا قد أصاب المخطوطة التي جعلها أصلاً ، مقداره أربع ورقات ، فاعتمد في سدّ هذا الخرم على مخطوطة المدينة (م) وحدها ، وهي نسخة مختصرة من كتاب طبقات ابن سلام (طبقات فحول الشعراء ٢ : ٥٧٩ الحاشية رقم ٤ ، ٤ : ٥٩٤ الحاشية رقم ١) .

انا أبو بكر أحمد بن عبيد الله^(٣٦) بن سريّ انا محمد بن الحسين بن محمد بن سعيد بن الزعفراني^(٣٧) نا أبو بكر بن أبي خيثمة قال : حميد بن ثور الهلالي هو حميد بن [ثور بن] عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة بن نبيك بن هلال بن عامر بن صعصعة [بن معاوية] بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

نسبه عبد الله بن أبي كريم المؤدب لنا عن أبي عمرو ، يعني الشيباني .

٧ - أنبأنا أبو عبد الله البلخي انا ابو الفضل بن خيرون انا أبو علي بن شاذان انا عيسى بن محمد الطوماري نا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أخبرني عبد الله بن شبيب حدثني زبير أخبرني أبي أن حميد بن ثور دخل على بعض خلفاء بني أمية ، فلما دخل عليه قال : ما جاء بك فقال^(٣٨) :

(٣٦) في مخطوطتي ه ، ح : « عبيد » .

(٣٧) في مخطوطتي ه ، ح : « سعيد الزعفراني » .

(٣٨) ذكر الخبر ابن حجر في الإصابة (١ : ٢٥٦) ، وأبو الفرج في الأغاني (٤) :

٢٥٧ - ٢٥٨) بسنده عن الحرمي عن الزبير عن عمه .

والأبيات في ديوان حميد بن ثور الهلالي : ١١٦ ، وقد خرجها الأستاذ المهني جامع الديوان في الأغاني ، وتهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بدران ، والاسعاف . وخرج البيت الثاني في إصلاح المنطق لابن السكيت : ١٠ ، وجمهرة ابن دريد ، والمخصص لابن سيده ، والبيت الثالث في الأساس (حضن) واللسان (طعن) .

قلت : جاء البيت الأول في الإصابة (١ : ٢٥٦) ، وجاء البيت الثاني في اللسان (سبت) . وأورد التبريزي في كتابه تهذيب إصلاح المنطق (ص ٤١) البيتين الأول والثاني ، وقدم لها بقوله : « قال حميد بن ثور يمدح عبد الله بن جعفر ، ويقال : إنه قال ذلك لعبد الملك بن مروان » .

أتاك بي الله الذي فوق من ترى وخيرٌ ومعروفٌ عليك دليلٌ
ومطويةُ الأقربِ أما نهارها فسبت^(٣٩) وأما ليلها فذميل^(٤٠)
وقطعي اليك الليلَ حُضِيهِ إنني أليفٌ إذا هابَ الجبانُ فَعُولُ^(٤١)

٨ - أخبرنا خالي أبو المعالي القاضي انا سهل بن بشر انا ابو الحسن
محمد بن الحسين بن أحمد بن السريّ انا أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري
نا يموت بن المزرع نا أبو حاتم قال : سمعت الأصمعيّ يقول : الفصحاء من
شعراء العرب في الاسلام أربعة : راعي الإبل النيرى ، وتميم [بن أبي] بن
مقبل العجلاني ، وابن أحمر الباهلي ، وحميد بن ثور الهلالي . وكلهم من
قيس عيلان^(٤٢) .

(٣٩) في مخطوطات ابن عساكر : « فسبب » وهو تصحيف . والسبت : السير السريع
(اصلاح المنطق لابن الكيت : ٩ - ١٠ ، لسان العرب - سبت ، تهذيب اصلاح المنطق
للتبريزي : ٤١) .

(٤٠) قال التبريزي (تهذيب اصلاح المنطق : ٤٢) : « الأقرب : الخواصر ، واحدها
قرب . والذميل أشد من السبت . يريد : أنه يرفق بها في النهار ، ويرفمها بالليل ، لأنها
تكون في برد الليل أقوى على المشي . ومطوية رفَع ، عطف على المرفوع المتقدم . والتقدير :
أما سيرُ نهارها فسبت ، وأما سيرُ ليلها فذميل » .
(٤١) جاءت رواية الشطر الثاني في الديوان : « لذاك إذا هاب الرجالُ فَعُولُ » . وفي
لسان العرب : « لتلك إذا هاب الهدانُ فَعُولُ » .
وحضنا الليل : جانباه .

(٤٢) جاء في كتاب فحولة الشعراء للأصمعي (ص ١٧) : « حدثني الأصمعي قال :
كان يقال : أشعر الناس مغلبو مضر : حميد [والجعدي] والراعي وابن مقبل . فأما الراعي
فغلبه جرير والجعدي غلبته ليلي الأخيلية وابن مقبل غلبه النجاشي ... وحميد كل
من هاجاه غلبه » . وجاء في الموشح للمرزباني (ص ٨٠) : « ... أخبرنا أبو حاتم قال :
سألت الأصمعي عن عمرو بن كلثوم : أفحلُّ هو ؟ فقال : ليس بفحل ... قلت : فحميد بن
ثور ؟ قال : ليس بفحل ... » . وقال المرزباني : « ... كان [حميد] أحد الشعراء
الفصحاء ، وكان كل من هاجاه غلبه » (الاصابة ١ : ٢٥٦) ، وقال أبو عمرو بن عبد البر :
« ... وحميد أحد الشعراء المجدودين » (الاستيعاب على هامش الاصابة ١ : ٣٦٨) .

٩ - أخبرنا أبو المعالي أسعد بن صاعد بن منصور بن اسماعيل بن صاعد انا جدّي ابو القاسم منصور بن اسماعيل بن صاعد انا ابو عبد الرحمن السلمي انا عبد الله بن الحسين بن محمد الكاتب نا عبد الله بن نصر / نا أحمد بن يحيى المصاحفي نا علي بن احمد بين عمران الحنيسي قال : وجدتُ في كتاب أبي نا الهيثم بن عديّ عن مجالد عن الشعبي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لو لم يكن لابن آدم إلا الصحة والسلامة لكفاه بها داءً قاتلاً »^(٤٣) . قال الهيثم : فأخذ [ه] حميد بن ثور الهلالي فقال^(٤٤) :

أرى بصري قد رابني بعد صحبةٍ وحبُّك داءً أن تصحَّ وتسلما
ولن يلبث العصران يوماً وليلةً إذا اختلف أن يدركا ما تيمما^(٤٥)

١٠ - أخبرنا أبو العز بن كادش انا ابو محمد الجوهري انا ابو عبيد

(٤٣) أوردته السيوطي في جامع الأحاديث (٥ : ٤٢٧) نقلاً عن ابن عساكر . وحال في الجامع الصغير : « كفى بالسلامة داءً » . وقد نقله الامام السيوطي من مسند ثربوس للديلمي عن ابن عباس . وهو حديث ضعيف (فيض القدير شرح الجامع الصغير ٤ : ٥١١) . وأوردته المبرد موثقاً به لقول حميد بن ثور (الكامل ١ : ٢٨٤ ، ٢ : ١٠٢٢) .
(٤٤) البيتان في ديوان حميد بن ثور الهلالي : ٧ - ٨ ، من قصيدة بلغت عدة أبيتها (١١٩) بيت . وخرّج الأستاذ الميني البيتين في اللآلي للبكري وكامل المبرد والوجيزات وتهذيب تاريخ ابن عساكر .

وانظر بشأن الزيادات على القصيدة ديوان حميد بن ثور الهلالي للميني : ٢١ - ٢٢ ، وكتاب حميد بن ثور الهلالي للدكتور رضوان النجار : ١١٨ - ١٢٢ ، ومجلة معهد المخطوطات العربية ، مج ٣٠ ، ج ٢ ، ص ٧١٣ - ٧١٦ .

(٤٥) قال أبو عبيد البكري في اللآلي : « ... وإذا كان العصران في قول حميد الغداة والمشي ، فالأحسن النصب في قوله : يوماً وليلة ، على الظرف لها . وإذا أردت بالعصرين : الليل والنهار ، فالأحسن أن يرفع يوم وليلة على البدل منها » (حطّ اللآلي : ٥٣٢ - ٥٣٣) .

الله^(٤٦) المرزباني حدثني أبو علي الحسين بن علي بن المرزبان النحوي قال :
قرأ علينا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : قرأت هذه الأبيات
على عمي الفضل بن محمد ، وذكر أنه قرأها على أبي المنهال عيينة بن
المنهال ، وهي تأليفه^(٤٧) قال : أنشد لحميد بن ثور^(٤٨) :

ليالي أبصار الفواني وسمعها أيّ وإذ ريحي لمن جنّوب
وإذ شعري ضافٍ ولوني مذهبٌ وإذ لي من الباهن نصيب^(٤٩)
فلا يبعد الله الشباب وقولنا إذا ما صبونا صبوةً سنتوب
وأنشده له :

(٤٦) في مخطوطتي هـ ، ح : « أبو عبيد الله » .

(٤٧) لعل الصواب : « وهي في تأليفه » .

(٤٨) البيتان الأول والثالث في ديوان حميد بن ثور الهلالي : ٥٢ ، وأخلّ الديوان

بالببيت الثاني من هذه الأبيات الثلاثة .

وقد استدرك البيت مع اخوة له الأستاذ الدكتور رضوان النجار تقياً من مخطوطة
منتهى الطلب (كتاب حميد بن ثور الهلالي : ١٠٩ - ١١١ ، مجلة معهد المخطوطات العربية ،
مج ٢٠ ، ج ٢ ، ص ٦٩٨ ، البيت رقم ١٨) .

والأبيات الثلاثة وردت في تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بدران (ج ٤ :
٤٥٨) ، وفي حلية المحاضرة للحاتمي ١ : ٢٨٦ ، والأول وحده فيه ٢ : ٢٢ ، وجاء فيه ٢ : ١٤٢
ايضاً منسوباً الى جميل ، والبيتان ٢ ، ١ في الحجة لأبي علي الفارسي ٢ : ١٩٦

وقد خرج الأستاذ المبني محقق ديوان حميد البيتين الأول والثالث أو أحدهما في الأغاني
ومصارع العشاق ومعجم البلدان والوحشيات والأشباه والنظائر للخالدين والزهرة
والاستيعاب والأنباري (ديوان حميد بن ثور : ٦٠) .

وجاء البيت الأول في كتاب الدلائل لقاسم بن ثابت (شرح حديث الشعبي في صفة
الغيث) ، وقد خرّجته ثمّ (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج ٥٨ ، ج ١ ، ص ٢٢ ،
٥٤) .

(٤٩) ضفا الشعّر والصوف يصفو : كثر وطال . وشعّر ضافٍ . والصفو : السبوغ

(لسان العرب) .

قضى الله في بعض المكاره للفتى برشدٍ وفي بعض الهوى ما يجاذر^(٥٠)
 ١١ - وقال حميد بن ثور الهلالي في قتل عثمان رضي الله عنه ، فيما
 حكاه عمر بن شبة له^(٥١) :

إن الخليفة لما أظننت ظننت

من أهل يثرب^(٥٢) إذ غير الهدى سلكوا
 صارت الى أهلها منهم ووارثها لما رأى الله في عثمان ما انتهكوا
 السافكي دمه ظلماً ومعصيةً

أي دم - لا همدوا من غيرهم - سفكوا
 والهاتكي ستر ذي حقٍّ ومحرمةٍ فأبى ستر على أشياعهم هتكوا
 والفتاحي باب قفل لا يزال به قتل بقتل الى دهر ومعتك
 والخيل عابسة نضح الدماء بها

تنعى ابن أروى على أبطالها الشكك^(٥٣)
 من كل أبيض هندي وسابغية تغشى البنان لها من نسجها حبك
 قد نال جلهم حصرٌ بمحصره ونال فتاكهم فتكٌ بما فتكوا

(٥٠) البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي : ٨٧ ، وخرجه الأستاذ الميني في الزهرة والأشباه والنظائر للخالدين .

(٥١) الأبيات في ديوان حميد بن ثور الهلالي : ١١٤ - ١١٥ ، وخرجه الأستاذ الميني في تهذيب تاريخ ابن عاكر . وجاء البيت الأول منها في الإسعاف للموصلي .
 وضم الأستاذ الميني الى ما أورده أبو القاسم بن عاكر أربعة أبيات التقطها من الإسعاف ، ومعجم ما استعجم .

(٥٢) رواية الديوان : « عن أهل يثرب » .

(٥٣) الشكك جمع شكة بكسر الشين : السلاح . ابن أروى : عثمان بن عفان رضي الله عنه . أمه أروى بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس (تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم بن عاكر - مجلد عثمان بن عفان : ٤ : ٥ ، ٦ ، ٧ ، جمهرة النسب لابن الكلبي : ١ : ٢٢ ، جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٧٤ - ٧٥) .

قَرَّتْ بِذَلِكَ عِيُونََ وَاشْتَفِينِ بِهِ وَقَدْ يَقْرُ^(٥٤) بَعَيْنِ الثَّائِرِ الدَّرِكُ
وَكَانَ حَلًّا دِيُونََ فَاقْتَضِينَ بِهِ وَقَدْ يَلْوِي الْغَرِيمَ الْمَاطِلَ الْمَعَكُ^(٥٥)
فِي ذَلِكَ لِدَوَى الْأَضْغَانِ^(٥٦) مَوْعِظَةً
إِنْ مَعَشَّرَ عَنْ هَدًى أَوْ طَاعَةَ أَفْكَوَا

١٢ - قرأت بخط رشأ بن نظيف ، وأبأنيه أبو القاسم علي بن ابراهيم
وأبو الوحش سبيع بن المسلم عنه ، انا ابو مسلم محمد بن أحمد بن علي
الكتاب بمصر ، أنشدنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد أنشدنا عبد
الرحمان عن عمه [الأصمعي] لحميد بن ثور :

قال أبو حاتم [السجستاني] : ليست هذه الكلمة في شعر حميد^(٥٧) .

حذفت برب الراقصات الى منى

زفيفاً^(٥٨) ورب الواقفين على الجبل^(٥٩)

(٥٤) في مخطوطات ابن عاكر : « تقر » .

(٥٥) الغريم : الذي له الدثين ، والذي عليه الدثين ، جيما ، والجمع غرماء . قال

كثير :

قضى كل ذي دثين فوقى غريمه وعززة ممتول معنى غريمها
ورجل معك ، ككتف : مَطُول . والمعك : المطال واللي بالدثين . يقال : معك بدثينه بمعك
معك : اذا مطله ودافعه (اللسان والقاموس) .

(٥٦) في مخطوطات ابن عاكر : « الأظغان » و « الأظمان » وهو تحريف .

(٥٧) الأبيات في ديوان حميد بن ثور الهلالي (ص ١٢٣ - ١٢٧) ، وقد نقلها الأستاذ

المبني من تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بدران (٤ : ٤٥٨ - ٤٥٩) ، وضم اليها
بيتين : بيتان كتاب الحيوان للجاحظ ، وبيتاً من اللسان (هلس) . وخرج البيتين الأول
والثاني في مخطوط الاسعاف للموصلي .

(٥٨) جاءت « زفيفاً » في مخطوطة (هـ) . و « رفيفاً » في المخطوطتين الأخريين .

والزريف : الإسراع ومقاربة الخطو . زفأ يزفأ زفأً وزفيفاً وزفوفاً ، يكون ذلك في الناس
وغيرهم زفأ الظلم والبعث يزفأ : أسرع (اللسان) .

(٥٩) جاءت « الجبل » بالحاء المهملة في مخطوطة (هـ) و « الجبل » بالجيم في

لَوْ أَنَّ لِي الدُّنْيَا وَمَا عَدَلْتُ بِهِ وَجُمِّلْ لَغَيْرِي مَا أُرَدْتُ سِوَى جُمْلِي
/ أَتَهَجَّرُ جَمًّا أَمْ تَلُمُّ عَلَى جُمْلِي

وَجُمِّلْ عَيْوَفًا^(٦٠) الرِّيقَ جَاذِبَةً الْوَصْلَ
فَوَجِدِي بِجُمْلِي وَجَدْتُ شَمَطَاءَ عَالَجَتِ مِنْ الْعَيْشِ أَرْمَانًا عَلَى مَرْرِ الْقَلِّ^(٦١)
فَعَاشَتْ مَعَاوَةَ بِأَتْرَحٍ^(٦٢) عَيْشِيَّةً تَرَى حَسَنًا أَلَا تَمُوتُ مِنَ الْهَزْلِ
قَضَى رَبُّهَا بَعْلًا لَهَا فَتَزَوَّجَتْ حَلِيلًا وَمَا كَانَتْ تَتَوَمَّلُ مِنْ بَعْلِ
وَعَدَّتْ شَهْرَ الْحَمْلِ حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ وَجَاءَتْ بِخَرْقٍ لَا دَنِيٍّ وَلَا وَغْلٍ^(٦٣)

* مخطوطة (ح) ، وهي بغير اعجام في مخطوطة (ظ) .

والجبل ، بالحاء : يعني حَبْلُ عَرَفَةَ . والحبال في الرمل كالجبال في غير الرمل
(اللسان) . وقد نبه على ذلك مصحح ديوان حميد بن ثور الهلالي (ص ١٢٣ هـ ١) .

(٦٠) جاءت « عيوف » بالمين المهملة في الديوان وتهذيب تاريخ ابن عساكر . وهي
في المخطوطات الثلاث : « عيوف » بالعين المعجمة .

(٦١) جاءت « القل » في الديوان والتهذيب . وهي في المخطوطات الثلاث :
« القتل » .

(٦٢) « بأترح » بالتاء المثناة الفوقية ، وقد تفردت بروايتها مخطوطة (هـ) . وجاءت
« بأنزح » بالنون والزاي ، في المخطوطتين الآخرين ، وفي تهذيب تاريخ ابن عساكر
والديوان . وصوب مصحح الديوان في تعليق له لفظ « بأترح » بالتاء (ديوان حميد : ١٢٣
هـ ٥) .

والترح ، (بفتح التاء والراء) : الهمُّ ، نقيض الفرح . وقد ترح ، كفرح ترحاً .

والترح ، (بفتح التاء وسكون الراء) : الفقر (اللسان والقاموس) .

والهزل ، (بفتح الهاء وضمها) : نقيض السَّمْنِ (القاموس) .

(٦٣) الحِرْقُ : بكسر الخاء وسكون الراء : السخيُّ ، أو الظريف في سخاوة ، والفق
الحسنُ الكريمُ الخليفة (القاموس) . الدنيُّ ، أصلها : الدنيء : قلبت الهمزة ياء ، وأدغم الياء
فيها (انظر مجموعة الشافية ١ : ٢٥٢ / عالم الكتب - بيروت) .

والدنيء : الحسيس الذي لاخير فيه . والوغل : الضعيف النذل الساقط المقدر في

الأشياء (القاموس وديوان حميد : ٢٢٤ هـ ١) .

فهفأ اليها الخير^(٦٤) واجتمعت لها
 اذا راكب تهوي به شمريئة^(٦٥)
 فقال لهم كيدوا بألفي مقنع
 فشكوا طبيقا^(٦٦) أمرهم ثم أسلموا
 وقال لهم حملتموني أمركم
 فلما اكنى في بزة الحرب واستوى
 وساروا فأعطوه اللواء وجربوا
 فسار بهم حتى لوى مرجحنة
 فلما التقى الصفان كان تطارة
 نهراً طويلاً ثم دارت هزيمة
 فقال لهم والخييل مدبرة بهم
 على رسلكم إني سأحمي ذماركم
 فينساها يحميهم ويعطف خلفهم

عيون العفاة الطامحين الى الفضل
 غريب سواهم من أناس ومن شكل
 عظام طوال لا ضعاف ولا عزل
 بكف ابنها أمر الجماعة والفعل
 فلا تتركوني لاشترك ولا خذل
 على ظهر شيحان القرا نبيل عبيل^(٦٧)
 شمائل ميون تقيته مبي
 تضيق بها الصحراء صادقة القتل
 وطعن به أفواه معبوبة^(٦٨) نجل
 بأصحابه من غير ضعف ولا خذل
 وأعينهم مما يخافون كالفيل^(٦٩)
 وهل يمنع الأحساب إلا فتى مثلي
 بصير بعورات الفوارس والرجل^(٧٠)

(٦٤) « فهب » بالباء ، في مخطوطة (ح) ، « الخير » رواية مخطوطتي (هـ) و
 (ح) . وفي (ظ) جاءت (الخيل) . ورجح الأستاذ الميني أن تكون (الخل) أي الزوج
 (الد وا : ٢٢٤ هـ ٨) .

وهفت ألتاناً : أي : أسرعت (أساس البلاغة) .

(٦٥) الشريئة : الناقة السريعة .

(٦٦) الطبيق كأمر : الساعة من الليل ، وطبقاً : ملياً . وأتانا بعد طبق من الليل ،

وكذلك من النهار : أي بعد حين (اللسان والقاموس) .

(٦٧) في المخطوطات « شيحان » بالسين . وأصلحه مصحح الديوان . والشيحان :

الفرس الشديد النفس . والقرا : الظهر .

(٦٨) في مخطوطة (ظ) : « معطوبة » .

(٦٩) في المخطوطات الثلاث : « كالفيل » .

(٧٠) في المخطوطات الثلاث : « والرجل » بحاء مهملة .

هو^(٧١) نائِرٌ حَرَّانٌ يَعْلَمُ أَنَّهُ
فلم يستطع من نفسه غيرَ طَعْنَةٍ
فخرًّا وكَرَّتْ خيلُه يندبونه
فلم ادنوا للحيِّ أسمع هاتف
فقامت الى الموسى لتذبح نفسها
فما برحت حتى أتاهها كما بدا
فوجدني بِجَمَلٍ وَجَدْتُكَ وفرحتي

إذا ماتوا رى القومَ منقطعُ النبل
سوى في ضلوع الجوف نافذة الوغل
ويُثنون خيراً في الأبعاد والأهل
على غفلة النسوان وهي على رجل
وأعجلها وشك الرزية والتكلم
وراجعها تكلم ذي خلقٍ جَزَلٍ
بجَمَلٍ كما قد بابنها فرحت قبلي

١٣ - أخبرنا أبو الحسن بن قبيس أنا أبو الحسين بن أبي الحديد أنا
جدي أبو بكر أنا أبو محمد بن زبر أنا أحمد بن عميد بن ناصح نا الأصمعي
قال^(٧٢) : اجتمع عدة من الشعراء منهم حميد بن ثور ومزاحم [بن
الحارث] بن مصرف العقيلي والعجير السلوي فقالوا : ائتوا بنا منزل
يزيد بن الطثرية نتهم به ، فأتوه ، فلم يكن في منزله ، فخرجت صبية
له تدرج ، فقالت : ما أردتم ؟ قالوا : أباك . قالت : وماتريدون منه ؟
قالوا : أردنا أن نتهمك ، فنظرت في وجوههم ، ثم قالت :
تجمعتم من كل أفقٍ وجانبٍ على واحدٍ لازلتم قرنَ واحدٍ
قالوا : فغلبتنا والله .

القسم الثاني

تراجم رجال الأسانيد (للبحث صلة)

(٧١) في مخطوطة (ظ) : « هو » .

(٧٢) في ترجمة عدي بن الرقاع العاملي قصة شبيهة بهذه . جاء في الأغاني (١٠٠) : « كان عدي بن الرقاع ينزل بالشام ، وكانت له بنت تقول الشعر ، فأثناء ناسر الشعراء لياتنوه وكان غائباً ، فسمعت بنته ، وهي صغيرة لم تبلغ ، ذرّوا من وعيدهم ، فخرج اليهم وأنشأت تقول :

تجمعتم من كل أوبٍ وبلدٍ — على واحدٍ لازلتم قرنَ واحدٍ

فأفحمتهم » (وانظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ : ٦٠٠ / ترجمة عدي بن الرقاع العاملي) .

حقيقة الاسمية

في أسماء الاستفهام

الدكتور سمير شريف ستيتية

تقديم

تطالعنا بين الفئنة وأختها دراسات لغوية ، يحاول فيها أصحابها أن يقدموا جديدا في الحقول اللغوية المختلفة . ولاشك في أن عددا من أصحاب تلك الدراسات قد استطاعوا أن يصلوا أنفسهم بالدراسات اللغوية المتقدمة ، وأن يفيدوا من العلوم اللسانية ، وأن يطبقوا معطيات تلك العلوم على الظواهر اللغوية المختلفة في اللسان العربي .

لكن تلك الدراسات محدودة اجمالا ، لأسباب ذكر منها الدكتور محمد حسن باكلاً في مقدمة كتابه القيم « النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية » السببين التاليين :

١ . هناك فئة من الباحثين العرب ، ممن تأثروا بالدراسات اللغوية الحديثة (اللسانيات) لا يمتلكون خلفية قوية وراسخة في الدراسات اللغوية العربية القديمة .

٢ . هناك فئة كبيرة من الباحثين العرب مهتمة بالتراث اللغوي العربي الخالد مع أن قليلا من هذه الفئة على اطلاع عميق على النظريات الحديثة .

ونضيف الى السببين اللذين ذكرهما الدكتور باكلاً أن هناك نفراً من الباحثين العرب ذهبوا الى الدراسة في الغرب ، لاستكمال دراساتهم

العالية ، وكان حرص بعضهم على التخرج السريع سببا في اختيار بعض المستشرقين ، ممن ليس لديهم معرفة باللغة للاشراف على رسائلهم العلمية . ولا أنسى أن أذكر في هذا المقام ، أن بعض الذين ذهبوا يدرسون النحو في بعض الجامعات الغربية ، أشرف عليهم من المستشرقين من لا يمت تخصصه الى النحو أو اللغة بصلة .

هذه لاشك أزمة تمر بها الدراسات اللغوية المعاصرة . غير أن هناك أزمة أشد وأعسر ، فهناك قوم يُحْمَلون (اللسانيات) الكثير من النتائج غير السلية التي ينتهي اليها بعض الدارسين ، مع ما في تلك النتائج من خلط يظنه أصحابه ضربا من الإبداع والتجديد . والحق أن تلك النتائج كانت غير سليمة ، لأنها مبنية على مقدمات غير سليمة ، لا لأنها دراسات لسانية . فأولى أن يُحْمَل هؤلاء مثل هذه النتائج ، لا أن يُحْمَلها علم اللسانيات .

كتب د . خليل عميرة كتابا بعنوان : « في التحليل اللغوي » ضمنه عددا كبيرا من الأفكار التي كان ينبغي أن يقف عندها ، ويرجع فيها النظر وهي أفكار كثيرة يحتاج كل منها الى بحث مستقل ، وأكتفي في هذا البحث أن أتناول مسألة واحدة من تلك المسائل ، وهي إنكاره اسمية أدوات الاستفهام جميعا . وأرجو ألا أتناول في مناقشتي هذه من مسائل الخلاف ، ووجوه الاحتمال ، ما يمكنه أن يعاود فيه القول ، ذلك أنني آثرت أن ألقى رَحْل كل مسألة خلافية في الدرب الذي يحق لكل باحث أن يأخذ منه ما يشاء ، وأن يدع ما يشاء . لكنني أرسلت الأضواء الكاشفة على التناقضات ، لأن العلم اذا وقعت بدربه خَطِيئة صغيرة أخرجته من نَمْتِه ، فكيف اذا كانت التناقضات مَسْرِبًا تجري فيه

الأفكار ، وأساسا تُبَتَّنِي عليه النتائج والمقررات (العلمية) ؟
ثم انني لجأت الى اثبات اسمية أسماء الاستفهام ، واعتمدت في ذلك
على مقررات لسانية متبعة في الدرس اللغوي المعاصر . وناقشت علامات
الاسمية التي استنبطها النحاة العرب من الاستعمالات العربية ودلالاتها .
وفيا يلي بيان تلك المناقشات :

مناقشة دعوى عدم الاسمية

لابد لكل ادعاء ، كما يوصف بأنه علمي ، من توافر شروط كثيرة
من أهمها :

١ . ألا يعود صاحب هذا الادعاء فينقض ادعاءه في الموطن الذي
يحاول أن يثبت فيه صحته . فاذا فعل ونقض ادعاءه ، فقد أبطله
بنفسه ، فضلا عن أنه سيكون قد أوقع نفسه في التناقض ، وهو كبيرة
من كبائر العمل الأكاديمي .

٢ . الصدق والأمانة في الاحالة والتوثيق ، وعدم قطع النصوص من
سياقاتها .

٣ . أن يكون لذلك الادعاء ما يسوّغه من النظر العقلي ، والنتيجة
العملية العلمية .

في ضوء هذه الشروط ، سننظر في الادعاءات التي ألحّ عليها مؤلف
كتاب « في التحليل اللغوي » ، ومن ضمن تلك الادعاءات نفي الاسمية
عن أسماء الاستفهام جميعا . ولن يتسع هذا البحث لمناقشة التناقضات
جميعها ، وعدم الدقة في الاحالة ، التي وردت عند محاولته نفي الاسمية
عن أسماء الاستفهام . وسنكتفي بمناقشة ما ورد من ذلك في الحديث عن
بعض هذه الأسماء .

(أ) أداة الاستفهام (ما)

١ . لقد ناقض المؤلف نفسه مناقضة شديدة وصريحة ، في غير موطن ، فهو يقول في ص ١٣٠ من كتابه المذكور : « والذي نراه أن (ما) اسم استفهام ليس بمختص ، فيدخل على الجملة التوليدية أو

التحويلية الاسمية أو الفعلية . « فهو يصرح ، اذن ، وبما لا يقبل الشك أو التأويل ، بأن (ما) اسم استفهام . ولم ينقل هذه العبارة من أي مصدر بل انه ينسب القول باسمية (ما) الى نفسه نسبة صريحة ، فيقول : « والذي نراه أن (ما) اسم استفهام . » فقله : « والذي نراه » يدفع الظن بأنه كان ناقلا ذلك عن النحاة .

لكنه عاد فناقض نفسه في الصفحة نفسها فقال : « ولا علاقة لكلمة (ما) بالاسمية من قريب أو بعيد ، اذ أنها عنصر استفهام ليس غير ، شأنها في هذا شأن الهمزة وهل . »

وقد ناقض المؤلف نفسه مرة أخرى عندما قطع القول بأن (ما) عنصر استفهام ليس غير ، شأنها في هذا شأن الهمزة وهل ، فان المؤلف كان قد حكم بحرفيه (هل) في ص ١٢٣ ، فقال : « هل حرف استفهام » . وهذا يعني أن (هل) ليست عنصر استفهام وحسب ، وانما هي حرف كذلك ، وما دام شأن (ما) شأن الهمزة و (هل) ، فعنى هذا في نظره أن (ما) حرف استفهام كذلك ، مع أنها في نظره عنصر استفهام ، ليس غير .

٢ . لقد حاول المؤلف أن يفسر تخصص (ما) بالاستفهام عن غير العاقل وعن المبهم ، فقال : « فلا يجوز لك أن تقول : ما زيد ؟

مستفهما ، ذلك أن (زيد) هنا ليس مبهماً ، وهو عاقل « (ص ١٢٧) ، ثم قال في ص ١٢٨ : « وعندما يكون والشيء (كذا) سواء في دخول (ما) عليها ، تقول : ما زيد ؟ فيجاب على السؤال طويل ، قصير بالصفة ، لأن زيدا ليس شيئا حتى يجاب عن حقيقته ، أما هذه الصفة فهي شيء من أشياء زيد . » [تدلّ عليه وليس حقيقة زيد] »

في العبارتين السابقتين أخطاء واضحة وصریحة ، فهو يقول أولا : زيد هنا ليس مبهما . « ومعنى هذا أن زيدا قد يرد مبهما ، وإلا فلماذا قيّد زيدا باسم الاشارة ؟ ان زيدا علم ، فهو هنا وهناك ، وفي كل استعمال ليس مبهما .

وهو يرى ثانيا أن زيدا ليس شيئا ، أما القرآن الكريم فيجعل زيدا وغير زيد أشياء ، فيقول : « كل شيء هالك الا وجهه » (القصص : ٨٨) ، والشيء لغة وعرفا : ما يتصور ويخبر عنه ، أما كيف لا يكون زيد (وهو علم) شيئا من الأشياء ، فأمر لا يحتاج الى تعليق ، وسؤال يكفي السكوت عنه ، أبلغ جواب له .

٣ . أورد الوجوه الاعرابية لـ (ماذا) ، وهي أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) اسم اشارة ، أو أن تكون (ما) استفهامية ، (ذا) موصولة ، أو أن تكون (ماذا) اسم جنس [بمعنى شيء ، أو اسما موصولا بمعنى الذي] ، أو أن تكون (ما) زائدة ، و (ذا) اسم اشارة ، أو أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) زائدة ، أو أن تكون (ماذا) بكاملها استفهامية (ص ١٢٩ - ١٣٠) . وقد نقل هذه الوجوه ، من مغني اللبيب لابن هشام ، ومن كتاب سيبويه . وهو لا يقرّ هذه الوجوه ، ويعدها دليلا على اضطراب النحاة في اعراب (ماذا) ، ولهذا تراه يقول في ص ١٣١ : « أما ما يقول فيه النحاة (كذا) بأنه مركب من (ما)

الاستفهامية و (ذا) المختلف فيها ، فتارة تلحق بأسماء الاشارة ، وأخرى بالاسماء الموصولة ، وثالثة بالزائدة ، فيكفي أن يشير هذا إلى الاضطراب الذي وقع فيه النحاة في محاولة تخريج هذا التركيب . وما سبب ذلك فيما نرى الا انهم يعدون (ما) هي الأصل في الاستفهام ، وأنها اسم ، (ذا) من الأسماء ، فوجب أن يكون لكل اسم في الجملة موقع من الاعراب . « ان في هذه الفقرة ما يصعب حصره من الأغلاط والتناقضات ، واني مورد بعضها فيما هوأت :

(أ) ان الوجوه الاعرابية السابقة لما ، وذا ، وماذا ليست تخريجات معتسفة ، وانما هي وجوه اعرابية ، يحتملها هذا المورفيم ، وذلك تبعاً لمعناه في التركيب . فالنحاة لم يقولوا ان (ماذا) تحتمل الوجوه الاعرابية الستة في كل تركيب ، وانما قالوا انها ترد على هذا النحو أو ذاك ، تبعاً لدلالاتها في التركيب ، فأين الاضطراب في هذا ؟

وكما نبين لك أن ما ذهبنا اليه هو الصحيح ، فما عليك الا أن تقرأ قول سيبويه في ص ٤١٧ من الجزء الثاني من كتابه : « أما اجراؤهم (ذا) بمنزلة الذي ، فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ... وأما اجراؤهم اياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد ، فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، كأنك قلت : ما رأيت ؟ »

ومع أن كلام سيبويه واضح جداً ، ولا يحتاج الى تفسير ، فاننا سنضع مقتضى قوله في الخلاصة التالية : اذا كانت (ذا) في المركب الاستفهامي (ماذا) موصولة بمعنى (الذي) ، وقلت : ماذا رأيت ؟ كان معنى الجملة الاستفهامية : ماالذي رأيت ؟ ولذلك يكون الجواب : متاع حسن (بالرفع) . واذا كانت (ماذا) كلها بمنزلة اسم واحد ، وقلت :

ماذا رأيت ؟ كان معنى الجملة الاستفهامية : مارأيت ؟ ولذلك يكون الجواب : « خيرا » (بالنصب) . فهل في هذا شيء من الاضطراب ؟ أم أن الخلط والاضطراب في عدم فهم هذه القضية ، كما وضحا سيبويه وغيره ؟

(ب) وأما أن النحاة يعدون (ما) هي الأصل في الاستفهام ، فغير صحيح البتة .

(ج) وأما مارآه من أن النحاة قد وقعوا في اضطراب في تخريج (ماذا) بسبب أنهم عدوا (ما) اسما ، و (ذا) اسما ، فوجب كما يقول ، أن يكون لكل اسم في الجملة موقع من الاعراب ، فركب من القول غير صحيح ، فضير الفصل مثلا ، اسم في نظر النحاة ، ولا محل له من الاعراب في نظرهم أيضا . والاسم الزائد لا محل له من الاعراب ، وذلك مثل (ذا) عندما تكون زائدة في (ماذا) . وهذا قول الكوفيين ، لالنحاة جميعا . ومعنى هذا وذاك ، أن الاسم قد يرد في الجملة ، وليس له محل من الاعراب . وإذا كان اعتبار النحاة (ما) و (ذا) اسمين ، وإذا كان لا بد لكل اسم من موقع اعرابي ، هما السبب فيما ظنه اضطرابا ، فكيف يفسر لنا مجيء (ذا) زائدة ، والاسم الزائد لا محل له من الاعراب حتى مع كونه اسما ؟

٤ . لقد ذهب الى أن (ماذا) كتلة لغوية واحدة ، وأنها ليست مكونة من (ما) و (ذا) ، ولهذا فهو يقول في ص ١٢٢ : « والذي نراه ان (ماذا) كتلة لغوية واحدة ، وليست ما + ذا ، ولا علاقة لها بما الاستفهامية زيادة على أنها من باب نحوي واحد ، هو الاستفهام . أما بيان الحقيقة فهو فيما يأتي :

(أ) أما أن (ماذا) ليست مكونة من (ما) و (ذا) ، فقول تنقضه أبسط المبادئ والمعلومات في علم اللسانيات الحديث ، فهناك ما يسمى بالمورفيم المركب Morpheme Cluster وهو الصيغة الصرفية التي تكون مركبة من عدد من الصيغ . والحد الذي تميز على أساسه بين المورفيم المفرد والمورفيم المركب ، هو أنك اذا قسمت المورفيم المركب إلى وحدات صرفية أصغر منه ، انقسم بحيث يكون لكل وحدة دلالة معينة ، ولكن هذا التقسم لا يجوز في المورفيم المفرد غير المركب ، فالذي يدل على أن (أنا) مثلاً مورفيم مركب ، هو أنك اذا فصلته الى (ان) و (ما) كان لكل واحد من المكوّنين معنى ، وانك اذا فعلت ذلك في كل من المورفيمات التالية : كأنّ ، لولا ، لوما ، اذا ما ، حتّام ، علام ، وغيرها من نظائرها ، وجدت فصل كل منها يؤتيك مورفيمين مستقلين تامين ، كل واحد منها بمعنى مستقل . واذا فعلت هذا بما سميناه المورفيم المفرد ، اختلّ تركيبه ، ولم يكن لديك الا حروف ليس لها معنى . فليس في مقدورك أن تقول ان (من) مثلاً يمكن فصلها الى مورفيمين ، فهي وحدها كتلة ، وليس في وسعنا أن نقسمها الى مورفيمات ، كل واحد منها بمعنى مستقل .

هذا ، والصيغ الصرفية (المورفيمات) نوعان ، يسمى أحدها المورفيمات المقيّدة ، (بكسر الياء المشددة) ، وهي التي تقابل في التراث الصرفي الأدوات ، أو ما يسمى بحروف المعاني^(١) . وانما سميت مقيّدة ، لأنها هي التي تضبط المعنى وتقيّده على النحو الذي نريد ، فأل التعريف*

☆ عدّ سيويه اللام وحدها أداة للتعريف ؛ وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الهمزة مع اللام أداة للتعريف .

مثلا مورفيم مقيّد (بكسر الياء) ، لأنها تقيّد الاسم (غير العَلَم)
 بالتعريف . ويسمى ثانيها المورفيات الأصلية ، وذلك مثل أسماء الذات
 والمعنى والأعلام والأفعال . وهذا النوع من المورفيات هو الذي يخضع
 لتقيّد المورفيات المقيّدة . فياء المضارعة مثلا ، تخرج الفعل الى دلالة
 زمنية معينة ، وتاء التانيث هي التي تقيّد الفعل وتربطه بالمؤنث ،
 وهكذا دواليك .

ان عدم معرفة الحقيقة السابقة المتمثلة في تقسيم المورفيم الى مفرد
 ومركب ، يسلم الى القول بأن كل واحد من المورفيات التالية : ماذا ،
 لولا ، لوما ، وغيرها ليس مكونا من جزأين . وسيناقض كل من يقول
 هذا القول نفسه ، اذا اعترف أن كلمة (المعلمون) مثلا ، مكونة من :
 مورفيم التعريف (ال) ، والمورفيم الأصلي (معلم) ومورفيم الجمع رفعا
 (الواو) ، وفونيم عدم الاضافة (النون) . اذ كيف تكون هذه الكلمة
 مكونة من عدد من المورفيات ، ولا تكون (ماذا) كذلك ؟ أليس
 قبولنا تجزئة (المعلمون) مرتبطا بكون كل واحد من الاجزاء له معنى ؟
 فاذا كان ذلك كذلك ، فكيف لاتكون (ماذا) مكونة من جزأين :
 (ما) + (ذا) ؟

ينبغي أن نشير هنا ، الى أن هذه المسألة تعد من بدهيات المعرفة
 الصرفية والنحوية ، مع أن اللغويين المحدثين في الغرب يعدونها من
 المبادئ الأساسية في الدرس الصرفي الحديث . وحتى يتبين لك أن أجدادنا
 كانوا على معرفة تامة بما أسلفنا قوله ، فاعليك الا أن ترجع الى أي
 كتاب من كتب النحو أو الصرف . يقول سيبويه في ص ٤١٨ من الجزء
 الثاني من كتابه : « ولكنهم جعلوا (ما) و (ذا) اسما واحدا ، كما جعلوا

(ما) و (ان) حرفا واحدا حين قالوا : (انما) . ومثل ذلك كأنما
وحيثما في الجزاء . «

(ب) في الوقت الذي يرفض فيه أن تكون (ماذا) مكونة من
(ما) و (ذا) ، فإنه يقبل أن يكون كل من (بم ، وفيم ، وإلام ،
وحتّام) مكونا من جزأين ، فهو يقول في ص ١٣١ : « أما اذا دخل
عليها (يقصد : ما) مقدما عليها ، حرف جر ، فان حرف الجر يوجه
الابهام الذي في (ما) الاستفهامية ، والعموم في موضوع السؤال الى
شيء من التحديد والتخصيص ، تقول : بم ؟ ... وتقول : فيم ؟
وتقول : م (الام) - كذا - ، وتقول : حتام . «

ولا شك في أن الذي دفعه الى القول ان (بم) و (فيم) و (إلام)
و (حتّام) مكونة من أجزاء ، هو أنه وجد أن الباء يمكن أن تفصل عن
(بم) ، وتبقى وحدة صرفية مستقلة ، وتكون (ما) المحذوفة الألف
وحدة صرفية كذلك . والشيء ذاته يقال عن المورفيات المركبة الأخرى .
والعجيب أنه لا يقبل تطبيق هذا المبدأ على (ماذا) ، وهو تناقض فريد
في بابه .

وأما ادعاؤه بأننا نقول : م (الام) فغير صحيح ، فنحن نقول :
الام ؟ ولا نقول م (الام) .

واذن ، فهو يقبل أن تكون (فيم) مثلا ، مكونة من جزأين ،
ويرفض أن تكون (ماذا) كذلك ، مع أن القول بأن (فيم) غير مكون
من حرف الجر ، وأداة الاستفهام - مع كونه قولا مرفوضا - أنفى للشبهة
من القول ان (ماذا) ليست مكونة من (ما) و (ذا) ، وأكثر اتساقا
مع نفسه في عدم الاعتراف بالمورفيم المركب ، أو ربما عدم معرفته .

والسبب في أنه لو فعل ذلك لكان أكثر اتساقا مع نفسه ، وأقرب إليها من القول بان (ماذا) ليست مكونة من جزأين ، أقول السبب في ذلك هو وجود شبهة تساعده على أن يذهب الى أن (فيم) ليست مكونة من جزأين ، تلك الشبهة التي تتمثل فيما يعرف في كتب النحو بحذف ألف (ما) ، فكان من الممكن أن يقول ساعتئذ ، أنه لا يوجد دليل على أن (فيم) أصلها : (في) و (ما) . هذا مع العلم بأنه لا توجد شبهة واحدة تساعده على القول ان (ماذا) ليست مكونة من (ما) و (ذا) .

٥ . يقول في ص ١٢٨ و ١٢٩ :

« أن يدخل عليها (يقصد : ما) ، متقدما عليها ، حرف من حروف الجر ، فتحذف ألفها ، فيقال : فيم ، مم ، حتّام ، بم ، علام ، الام مثل :

يأبى الأسود لِمُ خَلَفْتَنِي لَهْموم طارقاتٍ وذيكرٌ .
وأحالنا على شرح الكافية ، ومغني اللبيب ، وكتاب سيوييه ، وكأن الاحالة على المراجع بصورة شكلية هي كل شيء ، فان في هذه العبارة على قصرها مجموعة من الأخطاء تكشف بعضها فيما هو آت :

(أ) أما أن ألف (ما) تحذف اذا دخل على (ما) حرف من حروف الجر ، فقول ناقص ، فان هذه الألف تحذف* اذا كانت (ما) مجرورة بحرف الجر أو بالاضافة . والعجيب أن المراجع التي رجع إليها تذكر ذلك ، في الصفحات نفسها التي رجع إليها ، فذكر منها الجر [بحرف الجر] وأغفل الاضافة ، لأنها تنقض دعواه بأن (ما) ليست

* استعملنا الحذف هنا بالمعنى الشائع في كتب النحو . وسرى أن ألف (ما) قصرت حق أصبحت فتحة ، ولم تحذف .

اسما ، فالمضاف اليه لا يكون الا اسما . وقد كانت الأمانة العلمية تقتضي ، وهو يحيلنا على المراجع ، أن يذكر الحالتين ، فاذا كان لديه ما يردّ به ورود (ما) مضافة ، محذوفة الألف ، في الاستعمالات العربية ، أوردته . ولكنه أخفى ذلك ، ليخفي مجيء (ما) مضافا اليه ، والمضاف إليه ، كما قلنا ، لا يكون الا اسما . جاء في ص ٥٤ من الجزء الثاني من شرح الكافية ، وهي الصفحة نفسها التي رجع اليها ، ما يلي : « وقد تحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف . ويقول سيبويه في ص ١٦٤ من الجزء الرابع من الكتاب ، وهي الصفحة نفسها التي رجع اليها من الكتاب ، ما يلي : « وأما قولهم : مجيء م جئت ؟ ومثل م أنت ؟ فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء . » وهكذا ، فقد جاءت (ما) محذوفة الألف ، وهي مضاف اليه .

(ب) اذا كان المؤلف حريصاً على معالجة القضايا اللغوية في ضوء معطيات علم اللغة المعاصر (اللسانيات) ، فإن عليه أن ينظر في القضايا التي يمكن أن تحلّ على أساس هذا العلم ، لا أن يفرق نفسه في دوامة الأحكام المسبقة ، والتعميمات المرتجلة . وما دام الأمر كذلك ، فقد كان عليه أن يتنبه الى أن علم الأصوات يقضي بأن ألف (ما) الاستفهامية لم تحذف ، وإنما قصّرت هذه الحركة الطويلة حتى أصبحت حركة قصيرة ، وفرق كبير بين الحذف والتقصير ، فليس سواء أن تقصّر الحركة وأن تحذف . ولا يبرئه من تحمّل تبعة الخطأ أن النحاة العرب ، لم يكونوا يدركون هذه الحقيقة الصوتية ، وأنه تابعهم على القول بحذف ألف (ما) الاستفهامية ، فان الخطأ خطأ ، والذي يريد أن يعالج المسائل اللغوية معالجة لسانية معاصرة ، فان عليه أن يكشف الخطأ ،

وينبّه عليه ، ويذكر الحق والصواب . نعم ، حذفت الألف كتابة ، ولكنها من الناحية الصوتية لم تحذف ، بل قصّرت ، فأصبحت فتحة . والدراسة اللغوية المعاصرة توجه عنايتها الى الناحية الصوتية ، لا الى الشكل الكتابي ، الى طريقة النطق ، لا الى الطريقة التي يكتب بها الكلام المنطوق .^(٣)

(ج) وما دمنا نريد أن نعالج الظاهرات اللغوية معالجة لسانية معاصرة ، فان علينا أن نتنبه الى قيمة الدلالة في التفسير التركيبي ، بغض النظر عن اتفاهه أو عدم اتفاهه مع تفسيرات النحاة ، عليهم سوابغ رحمة الله . لكن المؤلف لم يفعل ذلك ، فقد تابع النحاة على القول ان الميم التي في كل من : (فيم ، ومم ، وحتّام ، ومم ، وعلام ، والام) أصلها (ما) ، وهو قول غير دقيق بالنسبة لكل من : (حتّام ، وإلام) ، فإن (حتّام) مختصرة من (حقي متي) ، لا من (حقي ما) ، يقتضي ذلك التفسير الدلالي ، فأنت عندما تقول : حتّام يظل العدو رابضاً في ديار المسلمين ؟ فانك تريد : حقي متي يظل العدو رابضاً في ديار المسلمين ؟ لا حقي ما ... والشيء ذاته يقال عن (إلام) ، فانها أداء الواجب ؟ فإنك تريد : إلى متي التقاعس ، لا الى ما ... ومثل ذلك يقال عن قول الشاعر :

إلام الحُلف بينكم إلاماً* وهذا الضجة الكبرى علاماً^(٤)
(د) أما استشهاده بقول الشاعر : يا أبا الأسود لِمَ خَلَفْتَنِي

* (الاما) الثانية في صدر البيت ليست أصل (إلام) ، فقد أطيلت فتحة الميم في الثانية ، حتى أصبحت الفا ، وهذا يسمى الاطلاق في الشعر . والسبب الذي يجعلنا نقول ذلك هو أن (إلام) تعني (إلى متي) . وبذلك يكون المقطع الثاني من (متي) هو المهذوف ، ثم أطيلت الفتحة التي بعد الميم ، فأصبحت ألفا .

دليلا على حذف ألف (ما) الاستفهامية ، فليس أقل غرابة مما سبق ، فإن هذا البيت شاهد على تسكين الميم (بعد حذف الألف) ، وليس شاهدا على حذف الألف . قال ابن هشام ، في ص ٣٩٣ من مغني اللبيب : « وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر » ثم استشهد بهذا البيت ، ولا بأس أن نقف هنا قليلا عند قول ابن هشام رحمه الله : « وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف » ، فان الألف حذفت كتابيا ، ولم تحذف من النطق ، بل قصرت ، فأصبحت فتحة . ولذلك ، فانه بمقتضى النظر الصوتي ، علينا أن نراجع الأمر ، لنتحقق من أن حذف الألف من (ما) الاستفهامية يقتضي حذف الفتحة ، وأن تقصيرها يعني بقاء الفتحة .

(ب) أداة الاستفهام (من)

١ - أحدث المؤلف في ص ١٣٣ عنوانا للحديث عن (من) الاستفهامية وأحال قارئ هذا العنوان على كتاب سيويه ج ٢ ، ص ٤٠٨ - ٤١٣ ، وج ٤ ص ٢٢٨ - ٢٣٣ ، وعلى أصول ابن السراج ج ٢ ص ٣٦٠ و ٤١٨ ، وعلى المقتضب ج ٢ ص ٣٠٨ ، ثم قال بعد العنوان مباشرة : « تأتي (مَنْ) في العربية على أوجه : للشرط ، ونكرة موصولة^(١) ، واسما موصولا ، وللاستفهام . » وهنا قد يتوهم القارئ أن مضمون هذه العبارة موجود في الصفحات التي أحال عليها ، وسأبين بطلان هذا الوهم بالأدلة القاطعة ، لأبين أن المؤلف ناقض نفسه مناقضة واضحة وصرحة .

ثم قال بعد ذلك مباشرة : (والذي يعيننا هنا ورودها (يقصد : من) للاستفهام » . وأحال قارئ هذه العبارة ، وهذه العبارة

بالتحديد ، على الصفحة ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج .
 على كل حال ، لا يوجد ما يدعو الى احالة القارئ على أي مرجع
 عند قوله : « والذي يعني هنا ورودها للاستفهام » ، فان ورودها
 للاستفهام أمر في غاية الوضوح ، بل هو أمر يعرفه كل من نال قسطا
 يسيرا من الثقافة اللغوية . ولذلك لا حاجة الى احالة القارئ على ابن
 السراج ولا على غيره . ولو أنه أحالنا على المراجع ، وكانت حالته
 صادقة ، لكانت المصيبة أخف ، فابن السراج لا يذكر شيئا في الصفحة
 ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول عن (من) الاستفهامية ، بل انه لا
 يذكر شيئا عن (من) الاستفهامية في الفصل الذي يمتد من ص ٣٤١ الى
 ص ٣٨١ في الطبعة التي اعتمدها ، وهي طبعة بغداد ١٩٧٣ ، بتحقيق
 الفتلي ، أو من ص ٣٣١ الى ص ٣٦١ من طبعة مؤسسة الرسالة ١٩٨٥ ،
 بتحقيق الفتلي أيضا . ويكفيك أن تعلم أن ابن السراج قد عقد هذا
 الفصل للحديث عن الوصل المتمثل في الألف واللام ، وكان عنوان الفصل
 كاييلي : « باب مسائل من الألف واللام^(٥) . وقد وزن ابن السراج ، في
 الفصل بين أداة الوصل (أل) ، وأسماء الوصل الأخرى مثل : (من) و
 (ما) و (الذي) ، وهلم جرا .

أما الجملتان التاليتان الواردتان في ص ٣٦٠ من طبعة بغداد (أو في
 ص ٣٤٢ من طبعة مؤسسة الرسالة) : « من أحمر أخوك » و « من حمراء
 جاريتك » فليستا استفهاميتين قطعا ، وإنما هما جملتان اخباريتان ،
 تبدئان بالمبتدأ الذي هو اسم موصول (من) وخبره (أخوك) في الجملة
 الأولى ، و « جاريتك » في الجملة الثانية . وقد فسرها ابن السراج بما يحفظ
 القارئ العادي من الوقوع في الفهم الخاطئ ، عند قراءتها ، فقال : (من

أحمر أخوك ، تريد : من هو أحمر أخوك ، ومن حمراء جاريتك ،
 تريد : من هي حمراء جاريتك) ، أي أن المعنى سيكون هكذا : الذي
 هو أحمر أخوك ، والتي هي حمراء جاريتك ، أو بتعبير آخر : الأحمر
 أخوك ، والحمراء جاريتك . فأين هذا من الاستفهام ؟ اذن ، فقد وهم
 هذا أشد الوهم ، حين ظن أن هاتين الجملتين استفهاميتان ، فأحال القارئ
 عليها عندما قال : « والذي يعيننا هنا ورودها - ورود (من) -
 للاستفهام . » هذه نتيجة .

وأما سيبويه ، فانه يتحدث في الصفحات ٤٠٨ - ٤١٣ من الجزء
 الثاني من الكتاب عن تشية (من) الاستفهامية وجمعها ، كما سنوضح بعد
 قليل^(٦) ، ولم يذكر شيئا عن (مَن) الشرطية ، ولا عن (مَن)
 الموصولة . فما الداعي الى احالة القارئ على هذه الصفحات ، مادامت لا
 تؤيد ما يريد أن يثبت ، بل انها تنقضه من الجذور ، على نحو ما سيأتي
 بيانه بعد قليل . وأما الاستشهاد بالصفحات ٢٢٨ - ٢٣٣ من الجزء الرابع
 من كتاب سيبويه ، فمثل ما سبق من الغرابة ، فان سيبويه ذكر (من)
 في ص ٢٢٨ بعبارة قصيرة ، بعد أن تحدث عن (أي) ، قال عن (أي)
 أولا : « وأي : مسألة ليبين لك بعض الشيء ، وهي تجري مجرى (ما)
 في كل شيء » ، ثم قال عن (من) ثانيا : « و (من) مثل (أي)
 أيضا ، الا أنه للناس .^(٧) » فسيبويه هنا ، لا يشير الى (من) الموصولة ،
 ولا الى (أي) الموصولة كذلك ، وإنما يشير الى (من) و (أي)
 الاستفهاميتين ، ومن أجل ذلك قال : « أي مسألة ... » واذن ، يبطل
 الزعم بأن العبارة التالية : « تأتي (من) في العربية على أوجه : للشرط ،
 ونكرة موصولة^(٨) ، واسما موصولا ، وللإستفهام ، » أقول : يبطل الزعم

بأنها منقولة من أية صفحة من الصفحات التي أحالنا عليها من كتاب سيبويه ، أو أن مضمونها موجود في هذه الصفحات تحديدا . هذه نتيجة ثانية .

وأما المبرد فانه لم يذكر شيئا عن (من) الموصولة في ص ٣٠٨ من الجزء الثاني من المقتضب ، وهي الصفحة التي أحيل عليها القارئ . هذه نتيجة ثالثة .

يبقى هناك احتمال مؤداه أن احالة القارئ على ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج ، ما هو الا اشارة الى (من) الموصولة . ولكن هذا الاحتمال يبطل ويتلاشى ، اذا علمنا أن صاحب هذا الزعم ، لم يكن على علم بأن ابن السراج يتحدث عن (من) الموصولة في هذه الصفحة ، فظن أنه (أي ابن السراج) يتحدث عن (من) الاستفهامية ، وأحال القارئ على هذه الصفحة ، على أنها مصدر من مصادر (من) الاستفهامية ، ذلك أنه أحال عليها عندما قال : « والذي يعيننا هنا ورودها للاستفهام . » هذه نتيجة رابعة .

اذا علمنا أن مرجعين من المراجع الثلاثة السابقة ، لا تذكر شيئا عن (من) الموصولة في الصفحات التي أحيل عليها القارئ ، واذا علمنا أن صاحب النقول السابقة ، لم يكن على وعي بأن ابن السراج يتحدث عن (من) الموصولة في ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول ، أقول : اذا علمنا هذا كله عرفنا أن العبارة التالية : « تأتي (من) في العربية على أوجه : للشرط ، ونكرة موصولة ، واسما موصولا ، وللاستفهام . » هي عبارة هذا الذي ينكر اسمية أسماء الاستفهام ، والقول قوله ، وأن مضمون هذه العبارة غير منقول من أية صفحة من الصفحات المذكورة أعلاه .

فاذا علم هذا ، فان صاحب هذه العبارة نفسه ، يحكم بأن (من) تكون اسما موصولا ، تماما كما يحكم النحاة بذلك . واذا علم هذا أيضا ، تبين لنا أي تناقض يوقع نفسه فيه عندما يحكم بعدم اسمية (من) ؛ اللهم الا اذا كان يريد أن يقول ان (من) تكون اسما عندما تكون للوصل ، ولا تكون اسما عندما تكون للاستفهام . اذا كان يريد أن يقول ذلك حقا ، فقد أوقع نفسه في تناقض آخر ، ذلك أن المنطق الذي بنى عليه رفضه اسمية أسماء الاستفهام ، يتلخص في أن الأدوات ليست أسماء . وعلى هذا ، فانه يرفض أن تكون أية أداة اسما ، ويرى أن أية أداة لا علاقة لها بالاسمية من قريب أو بعيد . هذا هو المنطق الذي اعتمده وبنى عليه رفضه اسمية أسماء الاستفهام . ولذلك فقد شنع على النحاة في غير موطن ، واتهمهم بالاضطراب . على كل حال ، فان (من) الموصولة تختلف عن (من) الاستفهامية ، من حيث ان كلا منهما أداة ، فاذا كان من غير المقبول أن تكون (من) الاستفهامية اسما ، فلماذا تكون (من) الموصولة اسما ؟ أليس في هذا تناقض ومجافاة للمنطق الذي اعتمده ؟

ونعود مرة أخرى الى الطبعة التي اعتمدها من أصول ابن السراج ، للكشف عن طريقتة في التوثيق . ذكرنا أنه عندما قال : « والذي يعيننا هنا ورودها (يعني من) للاستفهام » أحالنا على ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج ، وهو بتحقيق عبد الحسين الفتلي . وعدت الى قائمة مراجعه ، فوجدته يذكر مطبعة النعمان بالنجف ناشرا لهذا الكتاب . والحق أن مطبعة النعمان بالنجف لم تنشر الا الجزء الأول من الأصول ، بتحقيق الفتلي سنة ١٩٧٣ ، وقامت مطبعة سلمان الأعظمي بطباعة سائر الأجزاء في تلك السنة . وعلى ذلك ، فنشر الجزء

الأول هو مطبعة النعمان ، ونأشر الجزأين الثاني والثالث هو مطبعة سلمان الأعظمي . وقد كان على الباحث أن يشير الى هذه الحقيقة ، لكنه أخفى ذلك ، ليجعل مراجعة ما ورد في ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول ، نشر مطبعة النعمان ١٩٧٣ ، أمراً مستحيلاً ، لأنه لا وجود له طبعاً .

٢ - جاء في ص ١٣٣ أن في الاستفهام بمن في المعرفة لفتين^(٩) :

لغة أهل الحجاز وتحمل على الحكاية ، فانهم يقولون اذا قال الرجل : رأيت زيدا ، من زيدا ؟ بنصبها على الحكاية . ثم نسب الى المبرد في هذه الصفحة أن هذا الاعراب ، أي الاعراب بالحكاية أقيس ، ثم قال : يحملون الكلمة بعد (من) على الحكاية كما قالها المتكلم في كلامه السابق على السؤال .

لغة تميم ، وهي الرفع في كل حال . ثم أورد أنه يستفهم بمن عن الجمع ، يقال في الرفع (منون) ، وفي النصب (منين) ، وفي المثني (منان) رفعا ، و (منين) نصبا ، وورد في المفرد المرفوع (منو) ، والمنصوب (منا) ، وللمؤنث (منه) ، وفي المثني (مَنَتَيْنِ) ، وفي الجمع (منات) ، ولا يكون ذلك في المعرفة .

أما ما ورد في هذه الفقرة من الأخطاء ، فبيانه فيما هوأت :

(أ) أما ما نسبه الى المبرد قائلًا أن المبرد يعد الاعراب بالحكاية أقيس ، فغير صحيح ، فان المبرد جعل الحكاية مقصورة على حال واحدة هي أن يكون السؤال موجهاً اليك عن شخص (ليكن اسمه عبد الله) ، وأنت تعرف جماعة كلهم له هذا الاسم . قال المبرد في ص ٣٠٨ من الجزء الثاني من المقتضب ، وهي الصفحة نفسها التي رجع اليها المؤلف : « اذا

قال لك رجل جاءني عبدُ الله ، فان السؤال اذا كنت تعرف جماعة كلهم عبد الله : من عبدُ الله ؟ واذا قال : رأيت عبدَ الله ، قلت : من عبدُ الله ؟ وان قال : مررت بعبدِ الله ، قلت : مَنْ عبدِ الله ؟ « ثم قال المبرد : « فان قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك ، كان الاستفهام : من أخوك ؟ أو من أخي ؟ ولا تحكي . »

(ب) لم يذكر المبرد أن الحكاية أقيس القولين ، بل انه يقول بخلاف ذلك ، فهو يقول في ص ٢٠٨ من الجزء الثاني من المقتضب : « ولو قلت في جميع هذا : من عبدُ الله ؟ كان حسنا جيدا . »^(١٠)

(ج) أما قوله انهم يحملون الكلمة بعد (من) على الحكاية ، فغير صحيح ، فان الحجازيين يحملون العلم على الحكاية ، كما وضحنا لك ذلك من قول المبرد ، وكما يدل عليه قول سيويه في ص ٤١٣ من الجزء الثاني من الكتاب : « فجاز هذا - أي الاعراب بالحكاية - في الاسم الذي يكون علما غالبا على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب ، كما جاز فيه . » وهكذا ، فهم لا يحملون الكلمة (بإطلاق) على الحكاية ، وإنما يحملون على ذلك العلم ، لا كل كلمة . وبعض العرب من غير الحجازيين والتميين ، يحملون كل كلمة على ذلك . ومهما يكن ، فانه من غير الصحيح أن ينسب الى الحجازيين أنهم يحملون (الكلمة) - هكذا بإطلاق - على الحكاية ، كما فعل هذا المؤلف .

(د) ذكر أنه يقال في المثنى (منان) رفعا ، و (مَنَيْن) نصبا ، مع أن المثنى ينصب ويجر بالياء ، ولذلك فان (مَنَيْن) هي حال المثنى منصوبا ومجرورا ، لا منصوبا فقط .

٣ - قال في ص ١٣٤ : « ويجوز أن تأتي (من) ومعها (ذا) ... »

ثم انتقد النحاة لأنهم يعدون (من ذا) اسمين ، فقال في الصفحة نفسها :
« وما هو واضح أن اضطراب النحاة في هذه المسألة مرده الى أنهم يعدون
(من) اسما ، ويعدون (ذا) اسما ، ويعدون منذا (من ذا) مركبا من
اسمين . وكل اسم لا بد أن يكون له موقع من الاعراب . » وردنا عليه
يتلخص فيما هوأت :

(أ) لقد كفانا هو نفسه مؤونة الرد على انتقاده النحاة لأنهم
يقولون أن (من ذا) مكون من (من) و (ذا) ، فهو نفسه يقول :
« ويجوز أن تأتي (من) ومعها (ذا) . » وهو رد لا يغني غناءه رد
آخر ، وان كان ضربا من التناقض صريحا .

(ب) نسب الى النحاة أنهم يقولون ان كل اسم لا بد أن يكون له
موقع اعرابي . وهذا يعني أن النحاة يقولون إن (ذا) لا بد لها من موقع
اعرابي ، حتى عندما تكون زائدة ، وهو ادعاء ليس له أساس من
الصحة .

(ج) ليس السبب في تعدد الوجوه الاعرابية للمورفيم المركب (من
ذا) ، ما ذكره من أنهم يعدون (ما) اسما ، وأنهم يعدون (ذا) اسماً كذلك .
السبب في تعدد الوجوه الاعرابية هو اختلاف دلالة (من ذا) في التراكيب
المختلفة . فاذا كنت تريد أن تقول : من الذي يغفر الذنب الا الله ؟ عبّرت
عن ذلك بقولك : من ذا يغفر الذنب الا الله ؟ باقامة (ذا) مقام
(الذي) ، وبذلك تكون (ذا) اسما موصولا . واذا جعلت (من ذا) كأنها
اسم واحد ، قلت : « من ذا الذي يغفر الذنب الا الله ؟ » فكأنك قلت :
« من الذي يغفر الذنب الا الله ؟ » واذا أردت أن تهمل (ذا) مع ابقائها
في الجملة قلت : من ذا الذي يغفر الذنب الا الله ؟ والفرق بين هذه الحال

وتلك التي قبلها مباشرة ، هو أنك أهملت (ذا) ، في هذه الجملة الأخيرة ، وجعلت عملها جزءا من عمل الكل في الجملة التي قبلها . وهذا فرق دلالي ، كما أنه فرق تركيبى أيضا .

٤ - جاء في ص ١٣٥ ما ختم به قوله حول (من) الاستفهامية ، فقال : « فهي عنصر استفهام ولا علاقة لها بالاسمية ، ولا تحتاج الى اعراب أو محل من الاعراب ، اذ انها من أدوات المعاني فتنقل الجملة الى المعنى الذي تحمله . »

ان هذين السطرين يغصان بالأخطاء التي يناقض بها المؤلف نفسه ، فيما كان قرره من قبل ، وفيما يلي البيان :

(أ) اذا لم تكن (من) اسما ، كما يقول ، واذا كانت لا تحتاج الى اعراب ، أو محل من الاعراب ، فكيف تثني وتجمع إذن ؟ ألم يقرأ مقاله سيوييه ص ٤٠٨ من الجزء الثاني من الكتاب : « اعلم أنك تثني (من) اذا قلت : رأيت رجلين ، كما تثني (أيا) وذلك قولك : رأيت رجلين ، فتقول : منين ؟ كما تقول : أئين ؟ وأتاني رجلان ، فتقول : منان ؟ وأتاني رجال ، فتقول : منون ؟ واذا قال : رأيت رجالا ، قلت : منين ؟ كما تقول : أئين ؟ » أو بعد هذا يزعم أن (من) ليست اسما ؟ أو ليس الاسم هو الذي يثنى ، ويكون اعراب مثناه بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ؟ أو ليس الاسم هو الذي يجمع جمع مذكر سالما ، ويكون اعراب جمعه السالم بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ؟ واذا لم تكن (من) اسما ، فكيف تثني وتجمع جمع مذكر سالما ؟

قد يقال : ان نون المثني تكون مبنية على الكسر ، وتكون نون جمع المذكر السالم مبنية على الفتح ، بينما تكون نون (منان) و (منين) و

(منون) و (منين) ساكنة . اذا قيل هذا ، قلنا : أهذا هو الاعراب ؟ أليست الألف في (منان) تثنية لـ (من) في حال الرفع ، كما كانت الألف تثنية في (ولدان) ؟ أو ليست الياء تثنية لـ (من) في حالي النصب والجر ، كما كانت الياء تثنية في (ولدين) ؟ أو ليست الواو هي علامة الرفع في (منون) كما كانت علامة الرفع في (مؤمنون) ؟ اذا لم يكن هذا كله اعرابا فماذا يسميه الداعون الى اسقاط صفة الاسمية عن أسماء الاستفهام ؟ وما الفائدة العملية أو العلمية التي يمكن أن يجنيها هؤلاء من هذه الدعوى ، الا مخالفة الحقائق العلمية المقررة ؟

(ب) ان كون (من) أداة من أدوات المعاني ، لا يناقض الحقيقة الأخرى التي تنص على أن (من) اسم . أما كونها أداة ، فلما تحدثه من دلالات تقيّد المورفيمات الأصلية . فاذا كانت دلالتها على الاستفهام ، كانت أداة استفهام . واذا كانت دلالتها على الشرط ، فهي أداة شرط ، وهكذا دواليك .

أما كونها اسما ، فلأنها تقوم بوظيفة الاسم ، وذلك على نحو ما سنرى بالتفصيل ، بالاضافة الى أنها تقبل اعراب الاسم ، رفعا ونصبا وجرًا ، افرادا وتثنية وجمعا . وقد نقلنا لك قول سيبويه ، حول (من) ، والذي يقول فيه انها تثني وتجمع ، وانها تخضع لما يخضع له المثني والجمع (جمع المذكر السالم) ، من رفع ونصب وجر . فكيف لاتكون (من) اسما ، وهذا شأنها ؟

☆ ☆ ☆

وهنا لا بد أن أشير الى ما تتميز به العربية ، وهي لغة معربة ، عن اللغات غير المعربة . فاذا كانت الانكليزية مثلا ، تستعمل أدوات مخصصة

للاستفهام ، وأخرى للشرط ، فان هذه الادوات تدخل التركيب ، كما يدخله غيرها من المورفيمات ، سواء أكانت مقيدة (بكسر الياء المشددة) أم أصلية ، دون أن يكون دخولها في التراكيب خاضعا لأية تقليات اعرابية ، لأن الانكليزية ليست لغة معربة . أما العربية ، فان الأصل في حركات وأواخر الكلمات أن تتغير تبعا لتغير الموقع والوظيفة والعدد والجنس والزمن وذلك على نحو ماسنينيه ، في حينه ان شاء الله من هذا البحث .

ينبغي قبل أن نطبق المفاهيم اللغوية الحديثة على دراسة العربية ، أن نعرف أيها ينطبق على العربية ، دون تعديل ، وأيها يحتاج الى تعديل ، ليتفق مع خصائص العربية . فاذا كانت هذه المفاهيم مما ينطبق على العربية ، دون حاجة الى تعديل ، فان علينا أن نطبقه تطبيقا صحيحاً . خذ مثلا دراسة التنغيم في العربية ، ولاحظ كيف حاول مؤلف الكتاب الذي نحن بصدده مناقشته ، أن يطبقه على العربية . قال في ص ١٥٠ وهو يناقش صعود النغمة الصوتية ، واستواءها : « ومن ذلك قول الذي سأل رسول الله ﷺ : وان زنى وان سرق ؟ فأجاب ﷺ : وان زنى وان سرق . فكانت جملة الرجل بنغمة صوتية صاعدة ، في حين كانت اجابة الرسول بنغمة صوتية مستوية ، اجابة عن سؤال . »

أما أن اجابة الرسول كانت بنغمة صوتية مستوية ، فغير صحيح قطعا . ولك أن تتأمل الحديث كما رواه البخاري ، لتعرف أن اجابة الرسول لم تكن بنغمة صوتية مستوية . جاء في باب الثياب البيض في صحيح البخاري ، أن أبا ذر قال : أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض ، وهو نائم ، ثم أتته وقد استيقظ ، فقال : مامن عبد قال لاله الا

الله ، ثم مات على ذلك الا دخل الجنة . قلت : وان زنى وان سرق ؟ قال : وان زنى وان سرق . قلت : وان زنى وان سرق ؟ قال : وان زنى وان سرق . قلت : وان زنى وان سرق ؟ قال : وان زنى وان سرق علي رغم أنف أبي ذر . فان اعادة السؤال تقتضي رفع النغمة الصوتية ، وتصعيدها ، لكونها مرتبطة بموقف يعبر عن دهشة ، واعادة الجواب تقتضي رفع النغمة الصوتية وتصعيدها ، لكونها مرتبطة بموقف توكيدي أولا ، ولكونها مرتبطة بالحرص على ازالة هذه الدهشة ثانيا . وكيف لا تكون النغمة الصوتية صاعدة في جواب الرسول الكريم ، وهو يقول : على رغم أنف أبي ذر ؟ وقد جاء الادعاء بأن النغمة الصوتية في جواب الرسول الكريم ، كانت نغمة مستوية ، لأن صاحب هذا الادعاء يظن أن الجملة الخبرية لا تكون الا بنغمة صوتية مستوية . وهو ظن غير مبني على أي أساس علمي ، فالجملة الخبرية تكون مستوية ، وصاعدة ، وهابطة ، بحسب الموقف والدلالة اللغوية ، والمعنى النفسي الذي يريد المتكلم أن يوصله الى السامع .

(ج) أداة الاستفهام (أي)

١ - قال في ص ١٣٥ : « تستعمل (أي) لعدة معان : للشرط وصفة

للمعرفة لتشير الى معنى الكمال^(١) ، وللنكرة لتصفها ، وتكون اسما موصولا وتستعمل للاستفهام ، ويهنا هنا أن نتحدث عن (أي) التي تفيد معنى الاستفهام ، فهي للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يشملها ، مثل : (أيّ الفريقين خير مقاما) ، أي أنحن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أم ... » واليك مناقشة هذه العبارات :

(أ) لقد قرر أن (أيّا) تكون اسما موصولا ، أي أنه أثبت صفة

الاسمية لهذه الأداة ، وهو الحريص على أن ينفي هذه الصفة عن الأدوات . وإثباته صفة الاسمية لهذه الأداة يكفيننا مؤونة الرد ، الى جانب كونه بابا من التناقض واضحا وواسعا .

(ب) لقد ظن أن الآية على لسان أصحاب محمد ﷺ ، فقال بعد أن أورد الآية (أي الفريقين خير مقاما) : أي أنحن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أم ... ؟ وليس الأمر كذلك بكل تأكيد ، فالآية الكريمة تقول : « قال الذين كفروا : [للذين آمنوا] أي الفريقين خير مقاما ؟ » (مريم : ٧٣) . فالآية تحكي مايقوله الكفار ، لا مايقوله أصحاب النبي ﷺ (١٢) .

٢ - قال في ص ١٣٦ : « والذي نراه أن (أي) - (كذا) - عنصر استفهام يقصد به التحديد والتخصيص والاختيار بين فريقين ، ولا دور لها في الجملة الا أن تقوم بنقلها من معنى الاخبار الى معنى الاستفهام ، فهي ليست باسم ولا محل لها من الاعراب . والأولى أن ينظر اليها على أنها من أدوات المعاني ، وأما كونها تأخذ الفتحة تارة ، وأخرى تأخذ الضمة ، فلأنها تنطق على لهجات القبائل . » والرد على هذا يتلخص فيما هوأت :

(أ) أما أنه يزعم أنه لادور لأيّ في الجملة الا أن تقوم بنقلها من معنى الاخبار الى معنى الاستفهام فقول يتجاهل أن لأيّ وظائف تركيبية ودلالية واعرابية . حسبك أن تعلم أن مجيء (أي) مضافا ، يجعل مايعدها مباشرة ، وهو المضاف اليه ، مجرورا . فاذا قلت : « أيّ الكتابين أخذت ؟ » تبين لك أن كلمة (الكتابين) لايمكن أن تكون مضافا اليه ، بدون ورود المضاف قبلها ، والمضاف - هنا - أيّ طبعا . واذن ، فإن لأيّ

دورا تركيبيا دلاليا في وقت واحد ، الى جانب الدلالة على الاستفهام .
ولو كان دور (أي) أن تنقل الجملة من الاخبار الى الاستفهام وحسب ،
لما كان لها هذا الدور الذي وضحناه الآن .

(ب) وأما أنها ليست اسما ، فيكفي للرد عليه ، لبيان عدم
صحته ، أنها تقوم بوظيفة الاسم في التركيب ، فتكون مضافا كما رأينا ،
وتكون مضافا اليه ، كما في قولك : « من فرسان أي القوم أنت ؟ »
وهناك وظائف أخرى للاسم ، تقوم بها (أي) ، كما تقوم بها سائر
الأسماء ، سواء بسواء . يضاف الى هذا ، أنها تعرب اعراب الاسم ، كما
سترى بعد قليل .

(ج) وأما الزعم أنها لا تحتاج الى محل اعرابي ، فيكفي للرد عليه أن
(أيا) ترد معربة . وورودها مبنية لا ينقض ورودها معربة ، كأي اسم
معرب ، فتكون مرفوعة ، كأي اسم مرفوع ، وتنصب كما ينصب أي اسم
صريح ، وتجرح كما يجرح أي اسم صريح كذلك . جاء في القرآن الكريم :
« قل أي شيء أكبر شهادة ؟ » (الأنعام : ١٩) ، فأی هنا مرفوعة
بالضمة ، لامبنية على الضم ، أي أنها معربة لامبنية . وجاء في القرآن
الكريم أيضا : « فبأي حديث بعده يؤمنون ؟ » (الأعراف : ١٨٥) ،
وهي في هذه الآية مجرورة بالكسرة ، لكونها مسبوقه بحرف الجر . وجاء
في القرآن الكريم أيضا : « فأی آيات الله تنكرون ؟ » (غافر : ٨١) ،
فأی في هذه الآية منصوبة بالفتحة ، لكونها مفعولا به . وانما جاءت
معربة في هذه الآيات ، لأنها مضافة الى اسم ظاهر . وحتى عندما تكون
مضافة الى ضمير ، ولم يكن صدر صلتها محذوفا ، أعربت عند جميع
العرب .

وعندما تكون (أي) مقطوعة عن الاضافة ، فانها تكون معربة
 تماما كما يكون الاسم الصريح معربا ، بالرفع والنصب والجر . تقول : أي
 قادم ؟ برفعها بتنوين الضم ، وهو من خصائص الأسماء ، وتقول : أيأ
 رأيت ؟ بنصبها بتنوين الفتح ، وتقول : « بأيّ مررت ؟ » فهل بعد
 هذا كله يقال : ان أيأ ليست اسما ، وانها لاتعرب ، ولا تحتاج الى محل
 من الاعراب ؟ وما هذه الحركات التي على أواخر (أي) اذا لم تكن
 حركات اعرابية ؟ ان قيل : انها جاءت على لهجات القبائل ، قلنا له :
 هل هناك لهجة واحدة ، لأية قبيلة عربية ، لاترفع أيأ بتنوين الضم ،
 في مثل : أيّ قادم ؟ أو أنها لاتنصبها مع التنوين في مثل : « أيأ
 رأيت ؟ » أو أنها لاتجرها في مثل : « بأيّ مررت ؟ »

(د) وأما أنها من أدوات المعاني ، فلا يناقض ؛ ولا ينبغي له أن
 يناقض ؛ كونها اسما . وقد وضعنا مثل هذه المسألة من قبل .

(هـ) أما قوله : (كونها تأخذ الفتحة تارة وأخرى تأخذ الضمة ،
 فلأنها تنطق على لهجات القبائل . وقد ورد ذلك في القرآن الكريم
 بقراءتين صحيحتين في آية واحدة : ﴿ ثم لنزعهنّ من كل شيعة أئهم أشد
 على الرحمن عتيا ﴾ ، بنصب أئهم و برفعها^(١٣) ..) ففيه خلط مركب ،
 وفريد في بابه ، وهذا بيانه :

☆ أما أن (أيأ) تأخذ الفتحة تارة ، وتأخذ الضمة تارة أخرى -
 وهو بذلك يشير الى حالة بناء (أي) - فذلك شأن (أي) الموصولة ، لا
 الاستفهامية قطعا ، فإن (أيأ) الموصولة هي التي ترد مضمومة وعملها
 النصب ، وذلك كما هو حالها في الآية الكريمة : ﴿ ثم لنزعهنّ من كل
 شيعة أئهم . أشد على الرحمن عتيا . ﴾ وأما قراءتها بالنصب ، فلا غرابة

فيها ، اذ انها ستفسر على أنها معمول للفعل (نزعن) . وأما (أي) الاستفهامية ، فهي معربة قولا واحدا ، ولا خلاف على ذلك بين النحاة ، فهي لاترد مضمومة الا اذا كانت مرفوعة . أما أن تأخذ الفتحة تارة والضمة تارة أخرى ، في موقع اعرابي واحد هو النصب ، فأمر لا وجود له . نعم ، انها تأخذ الضمة عندما تكون مرفوعة ، وتأخذ الفتحة عندما تكون منصوبة .

☆ لا خلاف بين لهجات القبائل في اعراب (أي) الاستفهامية . ومع ذلك ، فهو يظن أن القبائل قد اختلفت في اعراب (أي) الاستفهامية ، وليس الأمر كذلك بكل تأكيد ، وانما الأمر كذلك ، فيما يتعلق بأي الموصولة ، وذلك فقط عندما تكون مضافة الى ضمير ، مع كون صدر صلتها ضميرا محذوفا . فاذا كانت مضافة الى ضمير ، ولم يكن صدر صلتها محذوفا ، أعربت عند جميع العرب ، بدون أدنى خلاف .

☆ وأما قوله : « ... بنصب أيهم ورفعها » فهو اعتراف صريح وواضح بأن (أي) الاستفهامية (لأنه يتحدث عنها) معربة ، والا فما معنى قوله : بنصب أيهم ورفعها ؟ وهو بذلك يناقض نفسه عندما ينفي عنها وعن سائر أسماء الاستفهام الاعراب . وقد أكد هذا النفي في مرآطن متعددة . قال في ص ١٣٦ عن (أي) الاستفهامية : « فهي ليست باسم ولا محل لها من الاعراب . »

☆ وأما تخريج بعض النحاة للآية الكريمة ، ففي فهمه له خلط آخر . فان بعض النحاة عندما لم يجدوا (أي) في الآية الكريمة منصوبة ، مع أن المتبادر الى الذهن أن تكون مفعولا به ، أقول عندما لم يجد هؤلاء النحاة (أي) في الآية منصوبة ، فقد اضطروا الى تخريج

(والتخريج تفسير) يفسر جيئها مضمومة ، فانقسم النحاة بذلك قسمين ، فقسم قالوا انها موصولة مبنية على الضم في محل نصب ، وهو مذهب سيبويه ، وقسم قالوا انها استفهامية ، وبذلك تكون مبتدأ ، ولا تكون معمولا للفعل (نزعن) ، ولا علاقة لها بالموصولة . ولا توجد مشكلة عندئذ ، فهي مبتدأ مرفوع ، بمقتضى هذا التخريج . وأين يكون الاشكال في جيئها مرفوعة بالضم ، مادام موقعها الابتداء ؟ والمذهبان مقبولان على كل حال .

أما هو فخطؤه مركب ، بمقتضى نظره في المذهبين جميعا ، فاذا كانت (أي) في الآية الكريمة ، موصولة في نظره ، فكيف يناقشها وهو يتحدث عن (أي) الاستفهامية ، لينتهي الى حكم خاص بأي الاستفهامية ، فهو يقول : « وأما كونها (يقصد أيأ الاستفهامية) تأخذ الفتحة تارة وأخرى تأخذ الضمة ، فلأنها تنطق على لهجات القبائل » مع أن هذا خاص بأي الموصولة . واذا كانت (أي) في الآية استفهامية في نظره ، فأين يوجد خطأ النحاة عندما يقولون انها مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة على آخره ؟ والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام : هل النحاة هم المضطربون ؟ أم من يتهمهم بذلك ؟ اللهم ليس الا اليك المشتكى .

(د) أداة الاستفهام (كم)

لقد ناقض المؤلف نفسه في غير موطن ، وهو يناقش (كم) ، كما أنه انتهى الى استنتاجات غريبة ، فمن ذلك :

١ - يقول في ص ١٣٦ - ١٣٧ : « وتستعمل (كم) في اللغة خبرية واستفهامية ، وهي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار . » ولكنه يقول في ص

١٢٧ : « ونرى أن نورد هنا رأى عدد من النحاة في (كم) الخبرية لتبدو القيم الخلافية بين (كم) الخبرية و (كم) الاستفهامية ، وانها ليستا باسمين ولا علاقة لأي منهما بالاسمية . » ثم عاد فناقض نفسه مرة أخرى في ص ١٢٨ فقال : « أما الاستفهامية ، فانها اسم بمنزلة كيف وأين . » ومن الغريب أنه عند هذه العبارة أحال القارئ على كتاب سيوييه وهنا قد يظن القارئ أن القول باسمية (كم) الاستفهامية هو من قول سيوييه ، لا قوله هو . ولكن هذا الظن يتلاشى عندما نرجع الى الصفحة نفسها التي أحالنا عليها من كتاب سيوييه ، وهي ص ١٥٦ من الجزء الثاني من الكتاب ، فاذا سيوييه يقول : « اعلم أن لِكَم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين . » اذن فالقول باسمية (كم) الاستفهامية ، هو قول المؤلف نفسه ، ونقي الاسمية عنها هو قول المؤلف نفسه^(١٤) ، فان قلت : انه تناقض ، لم يكن قولك الا حقا ، وان قلت : انه نوع من التدليس العلمي ، لم يكن قولك الا حقا كذلك .

٢ . قال في ص ١٢٧ :

« ويجوز تقديم الجارّ عليها (يقصد : كم الخبرية) ، كما يجوز تقديمه على الاستفهامية ، مع أن لها صدر الكلام ، لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله ، فجاز تقديمه عليها على أن يجعل الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة . » أما جملة الأخطاء الواردة في هذه الجمل ، فإليك بيانها :

(أ) أما أنه يجوز تقديم الجارّ على كم الخبرية ، كما يجوز تقديمه على (كم) الاستفهامية ، فخطأ من القول مركب . ذلك أن القول بجواز

تقديم الجار على (كم) يعني بالضرورة جواز تأخيره عنها . ولك أن تتصور بعد ذلك كيف يجوز أن تتأخر الباء مثلا ، عن (كم) الخبرية ، في مثل قولك : « بكم دينارٍ اشتريت » ، فان الجملة ستصبح هكذا : كم بدينارٍ اشتريت* ؟ فالمعنى سيختلف تماما ، بل ان (كم) في احدى الجملتين ، ستختلف عنها في الثانية . اذن ، فالمسألة ليست مسألة تقديم حرف الجر أو تأخيره ، وانما هي مسألة جر (كم) الخبرية بحرف الجر . نعم ، قد تجر (كم) الخبرية بحرف الجر ، ولكنه أمر واجب حين تقتضيه الدلالة ، لأمر جائز ، فان القول بأن (كم) قد جرت بالباء جوازا في مثل : بكم دينارٍ اشتريت ، قول خطأ ، فكيف اذا قيل ان تقديم حرف الجر عليها جائز ، كما يقول هذا المؤلف؟^(١٥)

لكن مجيء حرف الجر في مثل قوله تعالى : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة » ليس تأخيرا له عن (كم) ، فليس حرف الجر هذا جارا لكم ، حتى يقال تقدم أو تأخر عنها ، وانما هو مسألة أخرى ذكرها النحاة ، وهي جواز جر ميمز (كم) الخبرية بحرف الجر ،^(١٦) لامسألة تقديم حرف الجر أو تأخيره ، كما يقول .

(ب) وأما القول بجواز تقديم حرف الجر على (كم) الاستفهامية ، فغير صحيح أيضا ، والصحيح أن يقال : تجر (كم) الاستفهامية بحرف الجر ، فاذا كان ذلك كذلك ، فقد تعين أن يكون حرف الجر سابقاً لها ، أي أنه أمر واجب لاجائز . أضف إلى هذا ، أن دخول حرف الجر على (كم) الاستفهامية ، أمر واجب اذا اقتضته الدلالة ، فاذا قلت : « بكم ديناراً اشتريت ؟ » فان دخول حرف الجر هنا ، ليس أمراً اختيارياً ، وانما هو واجب اذا ان حذف حرف الجر ، سيجعل الجملة هكذا : « كم ديناراً

اشترىت ؟ « فأىن هذا من ذاك ؟

(ج) وأما قوله : « لأن تأخىر الجار عن مخروره ممتنع ... فجاز تقدىمه علىها » ففىه تناقض صرىح ، فإذا كان تأخىر الجار ممتنعا - وهو كذلك - فكىف يكون تقدىمه جائزا ؟ الحق انه إذا امتنع تأخىره ، فتقدىمه واجب لا جائز .

(د) وقد ناقض نفسه مرة أخرى عندما قال : « على أن ىجعل الجار والمخرور كالكلمة الواحدة » ، وهذا ىعنى أن الباء وم فى مثل : بمك دىنارا اشترىت ؟ ىكونان كأنها كلمة واحدة . هذا بعض مقتضى كلامه ، واذن ، فهو ىقبل المبدأ الذى كان قد رفضه ، وألح على رفضه ، عندما رفض أن ىكون المورفم المركب مكونا من جزأىن . أما هنا ، فهو ىقبل أن ىكونَ الجزآن (الباء و م) كلمة واحدة .

غىر أننا لانعرف كىف ىمكن أن تكونَ حروف الجر ، مع (م) كلمة واحدة ، فى كل جملة من الجمل التالية :

☆ منذ كم ساعة وأنت تقرأ هذا الكتاب ؟

☆ الى كم متطوعا وصل عدد المتطوعىن ؟

☆ من كم مرجعا أخذت هذه المعلومات ؟

☆ حتى كم جرعة ىكون هذا الدواء غىر مؤذ ؟

لىس فى مقدور أحد أن ىقول ان حرف الجر فى الجمل السابقة ، ىكونَ مع (م) كلمة واحدة ، بل ان حرف الجر كلمة مستقلة ، و (م) كلمة مستقلة كذلك ، ولا ىشكلان مورفيا مركبا . فهو إذن ، ىناقض نفسه مناقضة مركبة .

ان الأمانة فى الترجمة جزء من الأمانة العلمىة ، وعلى المترجم أن ىعبّر

في ترجمته تعبيراً دقيقاً عن رأي من يأخذ عنهم من الأجانب . وقد تصرف المؤلف بما يخالف هذه القاعدة ، ففتر رأي بعض من نقل عنهم من الأجانب . ففي ص ١٤٨ - ١٤٩ نقل نصاً من كتاب Palmer المسمى : Grammer ، وترجمه بصورة تناقض ماأراد به صاحبه . وسأكتفي هنا بمناقشة بعض ترجمته لذلك النص ، قال : « ... غلو قلنا مثلاً : هي جميلة جداً ، بنغمة صوتية صاعدة - هابطة في آخرها ، فاننا نفي بذلك جملة خبرية . ولكن اذا قلناها بنغمة هابطة صاعدة ... فان المعنى يختلف مع أن الصيغة واحدة . » وقد وضع (المترجم) هذا النص بين قوسين ، بعد أن قال : (ويضيف بالمير قائلاً) - ليوحي للقارئ أن الرأي هو رأي « پامر » ، وهذا هو النطق الصحيح لاسم هذا المؤلف - لا رأيه هو . واليك مناقشته ترجمته فيما أت :

١ . في ترجمة الجملة الأولى خطأً كبيراً . أما الخطأ الأول فهو أنه ترجم العبارة التالية : With a Final rising or falling intonation بمايلي : « بنغمة صوتية صاعدة - هابطة في آخرها » ، والصحيح : بنغمة صوتية صاعدة أو هابطة في آخرها . « وعدم ترجمته للجملة السابقة على نحو ماترجناها به ، يدل على أنه لايعرف أن هناك أنواعاً كثيرة من النغمات ، ومنها :

النفمة الصاعدة rising intonation

النفمة الهابطة falling intonation

النفمة الصاعدة - الهابطة rising falling intonation

النفمة الهابطة - الصاعدة falling rising intonation

وأن هناك فرقاً كبيراً بين قولنا : نغمة صوتية صاعدة أو هابطة ، وهو

الذي يريده (پامر) بالجملة الأولى ، وقولنا : نعمة صاعدة - هابطة ، بحذف حرف العطف (أو) ، ذلك الحذف الذي يغير المعنى . فاذا قلنا كما قال (المترجم) : نعمة صاعدة - هابطة ، جعلناها نعمة واحدة ، مع أن المقصود نغمتان (الصاعدة أو الهابطة) .

والخطأ الثاني هو قوله : « فاننا نعني بذلك جملة خبرية » يترجم به العبارة التالية : I mak a bald statement ، فان التركيب bald statement لايعني جملة خبرية ، وانما يعني جملة واضحة . والمقصود بالجملة الواضحة ، تلك التي يفصح فيها القائل عما يريد ، دون أن يترك أمر استنتاجه منوطا بالقارئ . وعليه ، فالجملة الواضحة يمكن أن تكون خبرية كما يمكن أن تكون انشائية ، وذلك كأن تأمر انسانا أمرا صريحا واضحا بمغادرة المجلس . كذلك ، فالجملة الخبرية تكون واضحة وغير واضحة . وپامر يقصد هنا الجملة الواضحة ، وآية ذلك أنه قابل بين جملة « إنها جميلة جداً She's very pretty » والتي وصفها بأنها bald statement وجملة « انها جميلة جدا ، لكن ... » She's very pretty, but ... والتي لا يوجد فيها افصاح عما يريد القائل استدراكه . وهكذا ، فان الجملتين خبريتان ، لا الأولى منها فقط ، كما جاء في ترجمة هذا المؤلف . غير أن الجملة الأولى واضحة ، وليس فيها تحفظ ، والثانية فيها تحفظ ، مع كونها هي الأخرى جملة خبرية ، فهي جملة خبرية ليس فيها افصاح ، ولذلك لاتوصف بأنها bald statement . وحتى تستقيم للمترجم ترجمة bald statement بأنها جملة خبرية ، فقد حذف الجملة الثانية ، والتي هي جملة خبرية طبعاً .

٢ - أما ترجمته للعبارات التالية :

« but if I use a falling- rising intonation on the last word, I am saying 'She's very pretty, but...', leaving it to my hearer to infer What reservations I have. »

بما يلي : « ولكن اذا قلناها بنغمة هابطة - صاعدة ... فان المعنى يختلف ، مع أن الصيغة واحدة . » ففيه أخطاء كثيرة ، منها أنه أدخل في كلام palmer ما ليس منه ، فقال مثلا : « فان المعنى سيختلف مع أن الصيغة واحدة » ، فان palmer لم يقل هذا الكلام ، كما هو واضح من نص palmer الذي سقناه لك . واذا أضفنا الى ذلك ، أن الصيغة ليست واحدة ، كما رأيت قبل قليل ، تبين لك أن المؤلف كان يضيف الى كلام من ينقل عنه ، تقيض مانص عليه تماما .

ومن هذه الأخطاء أنه حذف الجزء الأخير من كلام palmer والذي يقول فيه : « ... فاني سأقول : انها جميلة جدا ، ولكن .. تاركا لسامعي أن يستنتج التحفظات التي لديّ » لتستقيم له ترجمة bald statement بأنها جملة خبرية .

اذا كانت هذه الأخطاء قد وردت في ثلاثة أسطر فقط من ترجمة هذا المؤلف لعدد يسير من الجمل من كتاب palmer ، فكيف يكون حال الأخطاء التي سترد في ترجمة هذا المؤلف للكتاب كله ، وهو الذي يقول في حاشية ص ١٤٨ : « وقد قمنا بترجمة هذا الكتاب ونعده للطباعة » ؟

اسمية أسماء الاستفهام من وجهة لسانية معاصرة :

لا يحكم علم التراكيب اللغوية ، ولا علم الدلالة ، على أدوات الاستفهام ، في اللغات جميعا ، حكما واحدا قاطعا . ولا أبالغ اذا قلت

انها لا يحكمان على أداة استفهام معينة ، في لغة ما ، حكمها على سائر الأدوات في تلك اللغة ، الا من حيث انها تشترك جميعا في تحقيق وظيفة دلالية واحدة ، هي الاستفهام المتحقق من أدوات الاستفهام .

وعلى هذا ، فقد نحكم على أداة ، أو مجموعة من أدوات الاستفهام ، في لغة ما ، بأنها جميعا أدوات لأسماء ، وقد نحكم عليها بأنها جميعا ، في لغة أخرى ، أسماء لأدوات ، وقد نحكم على بعضها بأنها أدوات ، وبعضها أسماء ، وهي النتيجة التي انتهى النحاة العرب ، في حكمهم على أدوات الاستفهام في العربية .

وحق نفهم حقيقة أدوات الاستفهام في العربية ، من وجهة نظر الدرس اللساني المعاصر ، أهي أسماء أم أنها مجرد أدوات ، علينا أن نعرف حقيقة الاسم في الدرس اللساني المعاصر .

وحق يتها لنا ذلك ، ينبغي لنا ألا نخلط بين المستويات الثلاثة التالية من مستويات ما اصطلاح على تسميته اسما : المستوى الصرفي ، المستوى التركيبي ، والمستوى الدلالي .

أما من الناحية الصرفية ، فالاسم صيغة دالة بذاتها على مجال مرجعي محدد غير مرتبط بالتفكير الزمني . هذا التعريف على قصره ، يتضمن الحقائق التالية :

١ - لا بد أن تكون الصيغة دالة على مجال مرجعي في العرف اللفوي . والمجال المرجعي للاسم قد يكون ذاتا من الذوات ، أو معنى غير محس ، أو وصفا من الأوصاف . فاذا لم يكن للصيغة مجال مرجعي ، في العرف اللفوي ، لم تكن الصيغة اسما ، بل لا يمكن أن تكون كلمة ، وان كانت صيغة من الصيغ . ولا يمتاز الاسم عن الفعل والحرف ، في أنه لا بد

من مجال مرجعي لكل منها . وإذا كان للصيغة اطار مرجعي غير الذي ذكرنا ، خرجت من باب الاسمية ، وذلك كأن تدل الصيغة على فعل حدث في وقت سابق .

٢ - والاسم من الناحية الصرفية كذلك ، صيغة دالة بذاتها ، أي أنها لا تحتاج الى غيرها حتى تدل على مجالها المرجعي . فدلالة الاسم على مجاله المرجعي دلالة ذاتية . وهذا أمر حاسم في التفريق بين الاسم وغيره من فعل أو حرف . فالكلمات التالية : (محمد ، رجل ، كتاب ، امرأة ، ليل ، نهار ، قصير ، طويل ، أمس ...) كلمات دالة بذواتها على مجالاتها المرجعية ، أي أن أيًا منها لا يحتاج الى كلمة أخرى ، ولا الى أداة ، حتى يكون مفهوما . ولكن صيغة الفعل في العربية ، لاتدل بذاتها على مجالها المرجعي ، فالفعل (كتبت) والفعل (أكتب) لم يدلا بنفسهما على مجاليهما المرجعيين ، اذ لولا الفاعل - وهو هنا التاء في الفعل الأول ، والضمير المستتر في الفعل الثاني - لم تكن هاتان الصيغتان فعلين . فلا يمكن أن تبني صيغة فعل في العربية ، الا وهي مقترنة بالفاعل . فاذا جردت الأفعال التالية من الفاعلين ، خرجت من كونها أفعالاً : (ذهبت ، ذهبتما ، ذهبت ، ذهبتما ، ذهبت ، ذهبتما) ، أي أنك اذا عزلت الفعل عن الفاعل ، استحالت الدلالة على الفعلية .

والصيغة نوعان ، صيغة أصيلة في الدلالة على مرجعها ، وذلك مثل : (رجل ، كريم ، امرأة ، كتاب ، فرس ، علم ، جهل ، قتال ...) والصيغة الثانية شبة أصيلة في الدلالة على مرجعها . ومن هذا القبيل ما اصطلح على تسميته بأسماء الاستفهام : كم ، ومن ، وأي ، ومتى ، وكيف ، وغيرها من أسماء الاستفهام ، فان كل صيغة من هذه

الصيغ شبه أصيلة في الدلالة على مرجعها . فإذا كانت الكلمات التالية :
 (واحد ، اثنان ، ثلاثة ، ثلاثون ، أربعون ، مائة ، ألف ، مليون ...)
 دالة بنفسها مباشرة على مرجعها ، فإن (كم) يمكن أن تدل على مرجع
 أي واحدة منها . ولهذا ، فإن مجالها المرجعي غير محدد ، ولذلك تسمى
 شبه أصيلة . وإذا كانت الأعداد أسماء ، فقد تعين أن تكون (كم) اسما ،
 لأنها تقوم في الاستفهام مقام أي عدد . غير أن هنالك فرقا بين (كم)
 وأسماء الأعداد ، وهي أن أسماء الأعداد صيغ أصيلة في الدلالة على مجالها
 المرجعي ، و (كم) صيغة شبه أصيلة .

وإذا كان المجال المرجعي لكلمات معينة ، مما يحمل ملامح خاصة
 بالإنسان ، وذلك مثل : (معلم ، موظف ، رسول) فقد تعين أن تكون
 كل واحدة من هذه الصيغ أصيلة في الدلالة على مجالها المرجعي ، وتكون
 الكلمة التي تستخدم في السؤال عن كل عاقل ، (وهي : من) صيغة شبه
 أصيلة .

وإذا أشارت كلمة ، أو أكثر ، الى مجال مرجعي يوصف بأنه غير
 عاقل ، مثل : حصان ، أسد ، كتاب ، علم ... فقد تعين أن تكون كل
 كلمة من هذه الكلمات اسما ذا صيغة أصيلة . بينما تكون الكلمات التي
 تصلح للسؤال عن المجالات المرجعية لهذه الكلمات ، مثل (ما) ، أسماء
 ذات صيغ غير أصيلة .

وهناك في اللغة كلمات تدل على الزمن ، مثل : اليوم ، أمس
 غدا ، فإن كل واحدة منها تشير الى مرجعها ، فكل واحدة منها اسم
 ذو صيغة أصيلة . والكلمة التي تصلح للسؤال عن المجالات المرجعية
 المتعلقة بالزمن ، وهي (متى) اسم ذو صيغة غير أصيلة .

وهناك كلمات تدل على المكان ، مثل : هنا ، هناك ، ثمة ... فكل واحدة من هذه الكلمات ، تشير بنفسها الى مرجعها ، فهي اسم ذو صيغة محددة أصيلة . ولكن الكلمة التي تصلح للسؤال عن المجالات المرجعية لهذه الكلمات جميعا ، وهي (أين) ، اسم ذو صيغة غير أصيلة .

وهناك الكلمات التي تدل على الهيئة والوصف والحال والكيفية ، وهي كثيرة ، بل لا حصر لها . فكل واحدة منها اسم ذو صيغة أصيلة في الدلالة على مرجعها . والكلمة التي تصلح للسؤال عن كل حال وهيئة وكيفية ووصف ، وهي (كيف) ، توصف بكونها اسما ذا صيغة غير أصيلة .

٣ - أما عدم ارتباط صيغة الاسم بالتغير الزمني ، فأمر واضح في الأسماء جميعا . فالتغير الزمني ليس جزءا من بنيتها . نعم ، قد تكون الكلمة ، أو الصيغة ، دالة على وقت أو زمن ، مثل : قديم ، حديث ، قبل ، بعد ، يوم ، أسبوع ، شهر ، سنة ، عام ، قرن ، عمر ، وغيرها . لكن التغير الزمني ليس جزءا من بني هذه الكلمات . والمقصود بالتغير الزمني هو امکان تغيرها من ماض الى حاضر الى مستقبل . فاذا كان التغير الزمني جزءا من بنية الكلمة ، فقد أصبحت فعلا لا اسما ، وذلك مثل : كتبت - أكتب - سأكتب . فان التغير الزمني ، في هذه الكلمات ، مستفاد من بنيتها ، وليست هي نفسها دالة على وقت معين ، وان كان الحدث (أى حدث الكتابة) ، قد حدث في وقت معين ، هو الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

٤ - لا تجمع العريية ولاثنى غير الأسماء ، سواء أكانت التثنية تثنية تذكير أم كانت تثنية تأنيث ، وسواء أكان الجمع جمع مذكر سالما ، أم

كان جمع اناث ، ام كان جمع تكسير . ولا يعنى هذا أنه من الناحية العملية ، لا بد أن يكون لكل اسم مفرد تثنية وجمع ، وانما يعنى أن الكلمة التي تثني وتجمع ، انما هي كلمة واقعة في الاسمىة موقعا لاجال لإنكاره . علمت أن العرب يثنون ويجمعون بعض أسماء الاستفهام ، وذلك مثل : (من) و (أي) . وقد نقلنا لك قول سيويه في ص ٤٠٨ من الجزء الثاني من الكتاب ، والذي ينص فيه على أن العرب يثنون ويجمعون هاتين الأداةين الاسمىين ، فارجع اليه ، ان شئت ، اذ لاحاجة بنا الى تكراره .

قد يقال انه لافرق من الناحية الصوتية ، بين الألف التي هي لتثنية الأسماء ، والألف التي وصفها النحاة العرب بأنها ضمير في مثل : يكتبان ، فكل منها ألف ، وبالتالي فانه لا يصح أن يستشهد بها على اسميه كلمة أو فعليتها . وقد يقال كذلك ، انه لافرق من الناحية الصوتية ، بين الواو التي هي ضمير رفع في مثل : يكتبون ، وتلك التي هي علامة رفع في مثل : كاتبون ، فكل منها واو ، ولا يصح بالتالي أن تكون علامة على اسمية كلمة أو فعليتها .

اذا قيل هذا ، قلنا ان المطابقة الصوتية وحدها لا تكفي للاستدلال على أن الواو واحدة في كل من جمع المذكر السالم المرفوع ، وتلك التي تكون فاعلا ، اذ اننا عندما نوازن بين كلمتين أو ظاهرتين ، فاننا نأخذ بالحسبان كل ما يتعلق بهاتين الكلمتين أو الظاهرتين ، حتى تكون المقابلة صحيحة .

تختلف الواو التي هي علامة رفع ، عن الواو التي هي ضمير ؛ فكل واحدة منها تخضع لأحوال لا تخضع لها الأخرى ، وان كانتا تتفقان من

الناحية الصوتية . أما الواو التي هي علامة رفع ، فإنها تتغير الى ياء عندما يكون الاسم منصوبا أو مجرورا . أما الواو التي هي ضمير رفع في مثل : يؤمنون ، فإنها لا تتغير حتى عندما يكون الفعل منصوبا أو مجزوما ، مما يدل على أنها ضمير ، لا مجرد علامة . واذ كان الفعل لا بد له من فاعل ، فقد كانت هذه فاعلا . أما الواو التي تتغير بتغير الموقع ، فإنها علامة لاضمير ، لكونها متغيرة . وبذلك لا تكون الكلمة التي تلحق بها الا اسما . واذن ، فان الواو التي تلحق اسمي الاستفهام (من) و (أي) إنما هي علامة اعراب ، وانها لذلك ، لا يكونان الا اسمين .

وأما من الناحية التركيبية ، فان الاسم له معاير نغزه بها في التركيب ، فن ذلك :

١ - الاسم يحمل محل الاسم . وهذا ينطبق على ما اصطلعوا على تسميته بأسماء الاستفهام ، ولا ينطبق على ما اصطلعوا على تسميته بحروف الاستفهام . فأسماء الاستفهام تحمل محل أسماء صريحة ، وليست كذلك حروف الاستفهام . فاذا أخذنا مثلا على ذلك الجملة الاستفهامية التحويلية : مَنْ قَابِلَ عمرو ؟ تبين لنا أن التحويل فيها قد تم على مرحلتين ، أولاها أن اسم الاستفهام (من) ، قد حل محل الاسم الصريح ، في الجملة التوليدية ، وليكن (زيدا) مثلا ، فيكون التحويل في هذه المرحلة ، على النحو التالي :

قابل عمرو زيدا ← قابل عمرو (من) ؟

وقد حل اسم الاستفهام (من) في هذه المرحلة ، محل الاسم الصريح (زيدا) ، ليؤدي وظيفته من الناحية التركيبية وليؤدي وظيفة الاستفهام من الناحية الدلالية . وقد تم هذا التحويل ، بحسب قانون الإحلال .

المرحلة الثانية ، ويتجسد فيها تقديم اسم الاستفهام ، ليحتل الصدارة في الجملة . ذلك أنه لما كان المقصود من انشاء الجملة التحويلية الاستفهامية ، هو الاستفهام ، فقد تعين تقديم اسم الاستفهام (من) ، على بقية عناصر الجملة ، وذلك بحسب قانون التقديم والتأخير ، أو ما يمكن تسميته بقانون الصدارة topicalization . وعندئذ أصبحت الجملة على صورتها النهائية :

قابل عمرو (من) ؟ ← من قابل عمرو ؟

وهكذا ، فإن اسم الاستفهام (من) ، قد أدى وظيفتين تركيبيتين هما الاحلال ، وتغيير الموضع .

وتحل (كم) الاستفهامية محل أسماء الأعداد ، وذلك كما في :

تصدق زيد بعشرين ديناراً ← تصدق زيد بكم؟ ← بكم تصدق زيد؟
وفي الاستفهام عن المتعديين ، يقوم اسم الاستفهام (أي) مقام أي اسم صريح ، ويحل محله ، وذلك كما في :

أحد الفريقين خير ← أيّ الفريقين خير ؟

وهكذا بالنسبة لسائر أسماء الاستفهام ، عندما تحل في الصدارة ، حل اسم صريح .

وقد تحل أسماء الاستفهام محل أسماء صريحة ، وتؤدي وظيفتها ، مع كون الصدارة غير خاصة بها ، وإنما تكون الصدارة لها ولاسم آخر ، أو أكثر ، في وقت واحد . ويحدث هذا عندما يكون اسم الاستفهام مضافاً إليه مثلاً ، وذلك كما في : كتاب من هذا ؟ وصورة أية مدينة هذه ؟^(*)

ومن المعلوم أن بعض الكلام يسيطر على بعض في التراكيب ، فإذا

* يحدث هذا عند وقوع ما يسمى بالطرد الموقفي للكلمة ، لغرض دلالي تركيبي ، أو تركيبي فقط .

أخذنا الجملة الأولى مثلا ، وهي : « كتاب من هذا ؟ » وجدنا نوعين من السيطرة بين كلمتي : كتاب ، ومن . أما السيطرة الأولى ، فهي سيطرة أفقية ، تتمثل في تقدم الكلمة الأولى على الثانية . وينتج عن ذلك من الناحية الدلالية ، أن تقدم الكتاب ، من شأنه أن يعزل السؤال عن أشياء أخرى غير الكتاب . كذلك ، فإن السيطرة الأفقية هذه ، هي التي أخرجت السؤال عن المالك ، من حيث انه ذات عاقلة ، يسأل عنها بِن ، الى السؤال عنه من حيث انه مالك ، لاغير .

لكن كلمة (من) ، وان جاءت متأخرة في التركيب ، فقد سيطرت على كلمة (كتاب) سيطرة رأسية ، بمعنى أن اسم الاستفهام (مَنْ) عمل على تقييد (الكتاب) فخرج السؤال عن إطلاقه حول الكتاب ، الى السؤال عنه مملوكا . ومثل هذه السيطرة ، تسمى رأسية أو عمودية . واجتماع هذين النوعين من السيطرة في التركيب ، من شأنه أن يحقق جانبي الدلالة اللذين وضحناهما .

ومادام هذا شأن اسم الاستفهام (من) لدى قيامه بالوظائف التركيبية والدلالية التي يقوم بها الاسم الصريح ، فان من المبعث الذي لاطائل تحته ، أن نصفه بأنه مجرد أداة تدل على الاستفهام ، وأنه لاعلاقة له بالاسمية من قريب أو بعيد . نعم ، انه أداة ، ولكنها أداة اسمية ، مادامت تقوم بوظائف الاسم الصريح . فاذا حكنا على كلمة ما بأنها اسم ، فما ذلك الا لأنها تقوم بالوظائف التي يقوم بها الاسم . واذا كانت (من) وغيرها من أسماء الاستفهام ، تقوم بوظائف الاسم ، فكيف نجردها بعد ذلك ، من الاسمية ؟

٢ - والأسماء المعربة موغلة في باب الاسمية . حقا ، ان الاعراب

ليس علامة فارقة بين الأسماء والأفعال مثلا ، اذ يرد الفعل المضارع مرفوعا ومنصوبا . وليست كل الأسماء معربة ، فنها المعرب ومنها المبني . ولكن المعرب منها موغل في باب الاسمىة كما قلنا . واعراب كثير من أسماء الاستفهام أمر لا مناقشة فيه . أما (أي) الاستفهامىة ، فعربة باطلاق . لا يختلف على ذلك اثنان . ولهذا ، فهي ترد مرفوعة في مثل : أي الرجال المهذب ؟ وأي قائم على شؤون الناس أنت ؟ وترد منصوبة في مثل : أي كتاب تريد ؟ ومجرورة في مثل : فبأي آلاء ربكما تكذبان ؟ هذا النوع من الاعراب ظاهر على (أي) افرادا وتثنىة وجمعا . فهي معربة في جميع أحوالها ، مادامت للاستفهام . لكن (من) لا يظهر عليها الاعراب الا مثناة ومجموعة . وقد سبق بيان هذا وتفصيله ، فلا أعتقد لذلك أننا بحاجة الى اعادته .

واذن ، فن الخطأ الصريح أن يقال مثلا : ان (من) مبنىة باطلاق . فهي ليست مبنىة ، الا عندما تكون مفردة . أما عندما تكون مثناة ومجموعة ، فهي معربة لاغير . وعلى هذا ، فقد كان على النحاة ألا يصفوها بأنها مبنىة ، وصفا يدل على الاطلاق والعموم ، في الوقت الذي تراهم فيه ، ينقلون لك تثنيتها وجمعها ، في موطن آخر . لقد كان عليهم أن يقولوا انها مبنىة وهي مفردة ، معربة وهي مثناة ومجموعة ، ليكونوا أكثر انسجاما وتوافقا مع أنفسهم ، ومع مارووه عن العرب في كتبهم .

٣ - تقع أسماء الاستفهام موقع المضاف اليه . وأنا هنا يعينى ورودها مضافا اليه ، ولا يعينى ورودها مجرورة بحرف الجر ، وان كنت لأنكر قيمة ذلك . أما أهمية ورودها مضافا اليه بالذات ، فلأن له قيمة من وجهة لسانىة معاصرة . فهناك مايسى في علم الدلالة بالتوافق الدلالى . فعندما نقول مثلا : « هذا كتاب علم » ، باضافة (كتاب) الى (علم) ، فاننا

نحدث بذلك توافقا بين هاتين الكلمتين . وما كان مثل هذا التوافق ليكون بين هذين اللفظين ، لو لم يكونا اسمين . فاذا قلت مثلا : « هذا كتابٌ يعلم » ، باضافة (كتاب) الى الفعل المضارع (يعلم) ، لم تصح هذه الاضافة ، لعدم وقوع التوافق الدلالي بينهما ، اللهم الا اذا كان هذا اللفظ اسما لشخص . ان كان كذلك ، فقد خرجت هذه الكلمة من باب الفعلية الى باب الاسمية ، وبالتالي ، فان الاضافة ستكون صحيحة . اذا أخذنا هذه الفكرة ، وطبقناها على أدوات الاستفهام التي تقع مضافا اليه ، فان توافقا دلاليا يتم بين الاسم المضاف ، وأداة الاستفهام التي تقع موقع المضاف اليه . وما كان هذا التوافق الدلالي ليتم ، لولا انتفاء كل من الاسم الذي يقع مضافا ، وأداة الاستفهام التي تقع موقع المضاف اليه ، الى باب الاسمية ، بصورة لايشك فيها ، الا من ينكر تخصص الأسماء بالاضافة التي تحقق التوافق الدلالي .

٤ - هناك مايسمى في علم الدلالة أيضا بالملاحح الدلالية semantic features وهي مجموعة من السمات المميزة للكلمات ، وهي نوعان : الملاحح الدلالية المعجمية lexical semantic features والملاحح الدلالية التركيبية syntactic- semantic features^(*) . وتمتاز هذه عن سابقتها ، بأنها متغيرة بتغير موقع الكلمة في التركيب ، أما الملاحح الدلالية المعجمية ، فهي ثابتة . والذي يعيننا هنا الملاحح الدلالية التركيبية . فالملاحظ أن الملاحح التركيبية التي يتميز بها الاسم تختلف عن الملاحح التركيبية التي يتميز بها الفعل مثلا ، فيكون للاسم ملاحح الفاعلية ، لوقوعه موقع الفاعلية في

☆ تدعى هذه الملاحح أحيانا : semantax ، وهي كلمة منحوتة من كلمتين هما :

. syntax , semantics

التركيب . ويكون له ملح المفعولية ، لوقوعه موقع المفعولية في التركيب . ويكون له ملح الوصف ، والحال ، والتمييز ، والظرفية ، وغير ذلك من الملامح التي يعلم كل من له ثقافة لغوية يسيرة ، تخصص الأسماء بهذه الجوانب . فهذه الملامح لا تكون الا للاسم ، فلا تكون للفعل ولا للحرف ، لأنها لا يقعان موقعا يستدعي وجود هذه الملامح .

وأسماء الاستفهام جميعا ، تقع في المواقع المختلفة التي يقع فيها الاسم . فهي أو بعضها ، تقع موقع الفاعلية ، والمفعولية ، والابتداء ، والظرف ، والاخبار ، وغير ذلك من المواقع التي نسميها عادة مواقع اعرابية ، وهي تسمية صحيحة لاشك . وعلى كل حال ، فان أسماء الاستفهام هذه ، تكتسب الملامح التركيبية التي يكتسبها الاسم وانما تكتسب هذه الملامح أو بعضها ، لأنها تقع في المواقع التي يقع فيها الاسم الصريح ، والذي لاخلاف على اسميته . وما دام الأمر كذلك ، فن العبث الاعتراف عند ذلك ، بوقوع الأسماء الصريحة في مواقعها الطبيعية التي تقع فيها في الجملة ، ثم ننكر على أسماء الاستفهام وقوعها في هذه المواقع ، مع أنها تقع فيها فعلا .

علامات الاسمية عند النحاة العرب

كثيرا ما تجد في تضاعيف كتب النحو مناقشات حول اسمية بعض الكلمات أو عدم اسميتها . وتستطيع أن تستخلص من هذه المناقشات ، معايير يصلح بعضها لأن يكون متفقا عليه بين النحاة العرب ، ومعايير يأخذ بها بعض النحاة ، وينكرها آخرون . ولاشك أن المرء يخطر بباله ، أول ما يخطر تجاه هذه المسألة ، قول ابن مالك ملخصا بعض علامات الاسمية :

بالجر، والتنوين، والنداء، والـ ومنسند للاسم تمييز حصل ولكن علامات الاسمية المذكورة في هذا البيت، ليست هي جميع علامات الاسم التي يمكن أن تعثر عليها في بعض كتب النحو، وفيما يلي تفصيل هذه العلامات، ومناقشتها:

١ - ذهب الكوفيون الى أن الأسماء لا تقبل التصرف، ولهذا ذهبوا الى القول باسمية (أفعل) التعجب، وذلك كما في: ما أحسن زيدا . ونقل عنهم أبو البركات الأنباري في ص ١٢٦، من الجزء الأول من كتابه العظيم: الانصاف في مسائل الخلاف، أنهم قالوا: لو تصرف لكان فعلا . ولكنه أورد رد البصريين عليهم في ص ١٢٨، ومؤداه ان عدم تصرف (أفعل) التعجب ليس دليلا على اسميته . فهناك أفعال غير متصرفة، مثل (ليس) و (عسى) . فعدم تصرف هذين الفعلين لم يجعلها اسمين . وهكذا، يختلف البصريون والكوفيون في اعتبار عدم التصرف دليلا أو علامة على اسمية كلمة ما .

وإذا نظرنا في أسماء الاستفهام، وجدناها جميعا غير متصرفة . شأنها في ذلك شأن سائر الأسماء غير المتصرفة، فينطبق عليها جميعا ما ينطبق على الأسماء من عدم التصرف . ولكن لا يجوز اعتبار عدم تصرفها دليلا على اسميتها، اذ ان هذا القول يتطرق اليه ما ينقض صحته . ولو أن الكوفيين قالوا: ان كل اسم غير متصرف، ولكن ليست كل كلمة غير متصرفة اسما، لكان قولهم صحيحا، وذلك لاجرا (ليس) و (عسى)، وهما غير متصرفين كما عرفنا، من مظنة الحكم عليهما بالاسمية .

٢ - ذهب الكوفيون، عند مناقشة اسمية (رب)، الى القول ان

الدليل على اسميتها أنه يمكن أن يعترها الحذف ، فيقال (رَبَّ) - بتخفيف الباء - وبه قرئ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ رَبِّا يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (الحجر : ٢) . نقل هذا عنهم صاحب الخلاف أيضا في ج ٢ ، ص ٨٢٣ . وهذا يعني ، أن حذف بعض حروف الكلمة ، هو في نظر الكوفيين ، علامة اسميتها . ويعني هذا أيضا أنهم يرون حذف أحد أصوات حروف المعاني أسرا غير سائغ . وقد رد عليهم البصريون قائلين : ان الحذف قد يدخل الحرف كما قد يدخل الاسم . واستدلوا على ذلك ، بجواز تخفيف (أن) المشددة ، مع كونها حرفا لا اسما . واستدلوا على ذلك أيضا بجواز حذف الواو من (سوف) ، فيقال : (سف) ، وجواز حذف الفاء منها أيضا ، فيقال : (سو) ، تقول : سَفَ أفعال ، وسَوُ أفعال ، باسقاط الواو في الاولى ، واسقاط الفاء في الثانية . (انظر : ص ٨٢٤ من الجزء الثاني من الانصاف) .

أما أسماء الاستفهام ، فالملاحظ أن الحذف يعترى بعضها ، دون لبعض الآخر ، فتحذف ألف (ما) الاستفهامية ، كما وضحنا ، وتحذف الفاء من (كيف) ، وذلك كما قال الشاعر :

كي تجنحون الى سلم ، وما ثرت قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم
أراد : كيف تجنحون . وذكر المرادي في ص ٢٣٤ من الجنى السداني أن حرفا قد يحذف من (أي) الاستفهامية ، فتصبح الياء مخففة ، هكذا : (أي) ، وذلك كما قال الشاعر :

تنظرت نصراً والتماكين، أيها عليّ، من الفيث، استهلّت مواطره
أما سائر أسماء الاستفهام ، فلا يحذف منها شيء ، فما أعلم ، ولكن دخول الحذف على بعض أسماء الاستفهام ، دون بعضها الآخر ، يجب ألا

يتخذ دليلا على تناقض الكوفيين ، فهم لم يقولوا ان كل اسم لا يبد أن يعتريه الحذف بالضرورة . ولكنهم ذهبوا الى أن الحذف ، اذا وقع ، فهو لا يقع على الحرف ، بل على الاسم . واذن ، نستطيع أن نقول ان الحذف في نظرم علامة الاسمى لا دليل عليها ، والفرق كبير بين المفهومين .

٣ - ذهب الكوفيون ، عند مناقشة اسمية (أفعل) التعجب أيضا ، الى كونه اسما لأنه يقبل التصغير ، والذي هو من خصائص الأسماء (انظر ص ١٢٦ - ١٢٧ من الانصاف) . ومع أن البصريين يخالفونهم في اعتبار (أفعل) التعجب اسما ، فانهم لا يخالفونهم في كون التصغير من خصائص الأسماء . ولذلك توجهوا في ردم على الكوفيين في هذه المسألة منحى آخر ، فقالوا : ان التصغير الذي يلحق (أفعل) التعجب ، انما هو تصغير لفظي ، لا معنوي (ص ١٣٩ من الانصاف) . وقالوا كذلك : ان هذا التصغير (أي الذي يلحق أفعل التعجب) ، انما لحقه حملا على باب (أفعل) الذي للمفاضلة ، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ، قالوا : ألا ترى أنك تقول : « ما أحسن زيدا » لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول : « زيد أحسن القوم » ، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم ، فلوجود هذه المشابهة بينهما ، جاز في نظر الكوفيين أن تقول : ما أحسن زيدا ، وما أميلح غزلانا ، كما تقول : غلمانك أحسن الغلمان ، وغزلانك أميلح الغزلان . هذا بعض ما ذهب اليه البصريون في توجيه هذه المسألة (ص ١٤١ من الانصاف) .

ومحصلة هذا النقاش بين الكوفيين والبصريين ، في كون التصغير علامة من علامات الاسم ، هو قبولهم جميعا ، كون التصغير من علامات الأسماء ، وان كانوا يختلفون في توجيه التصغير الذي يلحق أفعل

التعجب .

والحق أن التصغير ليس علامة مطردة في جميع الأسماء ، فأسماء الاستفهام لاتقبل التصغير ، ولذلك لا يصح أن يكون دليلا على اسمية الكلمة ، وان كان يصح اعتباره علامة على ذلك ، فالدليل لا بد من اطراد ، والعلامة يمكن ألا تطرد .

٤ - الجر من علامات الأسماء المطردة . والجر يمكن أن يكون بحرف الجر ، كما يمكن أن يكون بالاضافة ، والتبعية ، كأن يكون الاسم وصفا لاسم مجرور أو بدلا منه ، أو معطوفا عليه ، فهذا مفهوم التبعية هنا . وهكذا ، فان اطراد جر الأسماء ، وعدم جر غيرها ، يجعل الجر دليلا على اسمية الكلمة المجرورة .

وما لاشك فيه ، أن أسماء الاستفهام جميعا تقبل الجر ، وعندما نقول انها تقبل الجر ، فاننا نقصد بذلك أنها تقبل الموقع الذي يجرفيه الاسم ، بغض النظر عن ظهور علامة الجر ، أو عدم بروزها (ظهورها) ، فغياب علامة الجر عن الأسماء غير الصريحة ، ومنها أسماء الاستفهام المبنية ، يجب ألا يتخذ دليلا على أنها لا تقبل الجر . فغياب علامة الجر لم يكن بسبب أن اسم الاستفهام لا يقبل الجر ، وانما لعلة أخرى ، كأن يكون آخره مبنيا على السكون دائما ، كما في اسم الاستفهام المفرد (من) ، واسم الاستفهام (كم) ، أو أن يكون منتهيا بحركة طويلة (هي الألف في مثل : متى) ، أو أن يكون مبنيا على الفتح باستمرار ، كما في : أيان ، وكيف ، وهلم جرا .

٥ - والتنوين علامة أخرى من العلامات التي ذكرها النحاة العرب ، وألحوا على كونها من علامات الأسماء ، حتى لا يكاد يخلو كتاب

من كتب النحو من الاشارة الى ذلك ، والحديث عنه .
وقد ذكر النحاة أنواع التنوين ، فتنوين التمكين يلحق الأسماء
المعربة ، باستثناء جمع المؤنث السالم ، وما كان من باب : جوار ،
وغواش ، فلها حكم آخر . وتنوين التنكير ، وهو الذي يلحق الأسماء
البنية ، ليفرق بين حالي تعريفها وتنكيرها ، وذلك كما في : مررت
بسيبويه ، وسيبويه آخر . ثم تنوين المقابلة ، وهو الذي يلحق جمع
المؤنث السالم ، فانه يقابل النون في جمع المذكر السالم ، ثم تنوين
الموض ، وذلك كما في : « وأنتم حينئذ تنظرون » أي : حين اذا بلغت
الروح الحلقوم ، فحذفت جملة « بلغت الروح الحلقوم » وأقي بالتنوين
عوضا عنه ، وكما في : جوار ، وغواش ، فحذفت الياء من آخر كل منها ،
واستعوض عنها بالتنوين . أما التنوين الذي يسمى تنوين الترم ، فهو
الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة ، كقول الشاعر :

أقلّي اللوم - عاذل - والعتابن وقولي - ان أصبت - لقد أصابن
فجيء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترم . وهناك نوع آخر من
التنوين ، يسمى التنوين الغالي ، وهو الذي يلحق القوافي المقيدة ،
وذلك كما في :

وقام الأعماق خاوى المحترقن (ابن عقيل : ١٧ - ٢٠) .

وقد أجاد ابن عقيل عندما قال وهو يشرح قول ابن مالك : بالجر
والتنوين ... « وظاهر كلام المصنف - يعني ابن مالك - أن التنوين كله
من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذي يختص به الاسم انما هو
تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والموض . وأما تنوين الترم
والغالي ، فيكونان في الاسم والفعل والحرف . » (ص ٢١) .

ومع أن التنوين من علامات الاسم ، فان معظم أسماء الاستفهام لاتقبل التنوين . أما (أيّ) ، فانها تقبل التنوين رفعا ونصبا وجرا ، كما سبقا . وعلى هذا ، فكل كلمة تقبل تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، هو اسم . ولكن هذا لايعني اخراج ما لا يقبل هذه الأنواع من باب الاسمىة . أما التنوين الذي يدخل على (أيّ) ، فهو تنوين العوض ، فأنت عندما تقول : أيّ قادم ؟ فأنت تريد : أيّ شخص قادم ؟ وعندما تقول : أيّا رأيت ؟ فأنت تريد : أي شخص رأيت ؟ وهكذا دواليك .

وعلى ذلك ، فان التنوين ليس علامة مطردة لكل الأسماء ، فهو علامة لادليل على الاسمىة .

٦ - وذكر النحاة أيضا النداء ، باعتباره من علامات الاسم . ومن الضروري أن نتنبه الى أن الأسماء التي يصح أن تنادى ، هي الأسماء التي يصح أن يسأل عنها . وهذا يعني بوضوح ، أن أسماء الاستفهام لا يجوز أن تنادى ، فاذا نودي اسم الاستفهام ، خرج من كونه اسم استفهام ، الى باب آخر من أبواب الاسمىة ، وذلك كما في الأمثلة التالية :

من كتب هذا ؟ ← يامن كتب هذا

أيها الأقوى ؟ ← يأها الأقوى

هذا اذا صح ادخال أداة النداء في التركيب الاستفهامي ، فاذا صح ذلك ، ولم يختل التركيب ، تحولت الجملة من الاستفهام ، وتغيرت طبيعة اسم الاستفهام . فقد تحول اسم الاستفهام (من) في الجملة الأولى ، الى اسم موصول ، عند النداء . وكذلك الشأن بالنسبة للجملة الثانية ، فقد تحول اسم الاستفهام (أيّ) الى اسم موصول . وبعض النحاة يعد (أيها)

وصلة للنداء .

وهكذا ، فان اعتبار النداء من علامات الاسم ، مسألة نسبية ، اذ لاتصح عملية نداء أسماء الاستفهام ، فأما أن يختل التركيب ، وأما أن يخرج من دلالاته الاستفهامية ، الى دلالة الوصل ، كما هو الحال في المثالين السابقين .

٧ - وذكر النحاة كذلك ، دخول (أل) التعريف على الأسماء ، دليلا على اسميتها . فكل كلمة مسبوقة بأل التعريف ، فهي اسم لاغير . ولكنهم عندما نظروا في بعض الشواهد ، اضطربوا في تفسيرها . فقد حكم عبد القاهر الجرجاني في المقتصد بأن لا اعتداد بالشاهد الذي ترد فيه (ال) سابقة للفعل ، لشذوذ هذا الشاهد . فمن ذلك قول الشاعر :

يقول الخنا ، وأبغض المعجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليَجَدْعُ
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جعره بالشيخة اليتَقَصَع
وهناك شاهد آخر يستشهد به بعض النحاة ، وهو قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

قال الشيخ الجرجاني : « واستعمل نحو هذا خطأ باجماع . فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم . وليس كل ما يمتنع عليه اللام يحكم بالخروج من الأسماء ، لأن الأعلام المفردة نحو زيد ، وعمرو ، لا يدخلها الألف واللام ، الا قليلا . » (المقتصد ج ١ ، ص ٧٢) . ثم قال : « ألا ترى أن جميع ضروب الألف واللام لا تكون في غير الأسماء . » (ص ٧٦) .

ولابد من التعليق على ما ذكره الامام الجرجاني بما هوأت :
(أ) لقد أجاد الجرجاني عندما أشار الى أنه لا يخرج بالضرورة من

باب الاسمىة ، كل ماىتنع علىه دخول (ال) التعرىف .
 (ب) لقد كان على الجرجانى ، وكذلك سائر النحاة ، أن يفرقوا
 بىن الألف واللام اللذىن يستعملان أداة للتعرىف ، والألف واللام اللذىن
 يستعملان أداة للوصل .

فلما قال الجرجانى : ألا ترى أن جمىع ضروب الألف واللام ، لا
 تكون فى غير الأسماء ، فقد انتفى التفرىق بىن هذىن المورفىمىن المختلفىن
 اللذىن يتحدان لفظا ، وىختلفان وظىفة . أن مورفىم التعرىف هو الذى
 يلحق الأسماء ، وىلتصق بها ، ولكن مورفىم الوصل (ال) ، يستعمل مع
 الأفعال ، كما فى الشاهدىن السابقىن .

قد ىقال : ان العرىبة الفصحى المشتركة لا تقبل أن ىلتصق مورفىم
 الوصل المكون من الألف واللام بالأفعال ، وأن هذا هو الذى أراه
 الجرجانى ، فهذه اللهجة مما لم تأخذ به العرىبة الفصحى المشتركة فى
 نظامها النحوى . وىكون من حق الجرجانى أن ىمنع القىاس على
 الشاهدىن السابقىن ، على اعتبار أن العرىبة المشتركة ، لم تأخذ بهذه
 الظاهرة . ولكن لىس من حق النحاة أن ىحكوا بشذوذ هذه الشواهد ،
 اذ ربما جاءت هذه الشواهد ، وىغيرها مما هو من بابها ، على لهجة الشعراء
 الذىن ىنتون الى البىئة اللهجىة التى تستعمل هذه الظاهرة ، فمن حق
 هؤلاء الشعراء أن يستعملوا فى شعرهم لهجتهم الخاصة بهم . نعم ، ىحفظ
 مثل هذه الشواهد ، ولا ىقاس عليها ، لكن ىنبغى أن نتجنب وصفها
 بالشذوذ وعدم الصحة ، كما هو الحال عندما نجد أىة ظاهرة لا ىقبلها
 النحاة ، فىلجؤون الى وصفها بالشذوذ وعدم الصحة .

بقىت مسألة دخول مورفىم التعرىف (ال) على أسماء الاستفهام .

من المعلوم أن أسماء الاستفهام ليست أسماء محددة ، فدخول مورفيم التعريف عليها ، لا يكسبها دلالة جديدة ، بل انه يضع الهدف من كونها أنشئت للاستفهام . وهكذا ، فدخول أداة التعريف على أسماء الاستفهام ممتنع في العربية . واذن ، فدخول هذا المورفيم على بعض الأسماء ، وامتناع دخوله على بعضها الآخر ، ومن جملة ذلك أسماء الاستفهام ، يجعله علامة من علامات الاسم غير المطردة .

٨ - أما الاسناد ، فلاشك في أنه علامة مهمة من علامات الاسمية . وقد عبّر عن ذلك الفارسي في الايضاح اذ قال : « فاجاز الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم . ومثال الاخبار عنه قولنا : عبد الله مقبل ، قام بكر . فمقبل خبر عن عبد الله ، وقام خبر عن بكر .

قال الجرجاني في المقتصد الذي به الايضاح : « وليس الاخبار بمطرده في جميع الأسماء ، لأجل أن كيف ، وأين ، ومتى ، وإذ ، وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف ، والاخبار عنها ممتنع . واذا تقرر هذا علمت أن قوله (فاجاز الاخبار عنه) ، وصف للاسم وليس بحمد ، لأنك تقدر على طرده ، وهو أن تقول : كل ماصح الاخبار عنه فهو اسم ، ولا تقدر على عكسه ، وهو أن تقول : كل مالم يصح الاخبار عنه فليس باسم ، لما ذكرنا من أن نحو : كيف ، وأين ، اسم ، والاخبار عنه مع ذلك ممتنع . والحدّ يجب أن يكون مطردا ومنعكسا . » (المقتصد ج ١ ، ص ٧٠) .

تنبيه

نظر في هذه المقالة الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، وعلق عليها جملة تعاليق مفيدة ، ستشرها المجلة في عدد قادم .

المراجع

المراجع العربية

- ١ - الأنباري ، أبو البركات . الانصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية بالقاهرة .
- ٢ - الجرجاني ، عبد القاهر . المقتصد في شرح الايضاح . تحقيق كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- ٣ - ابن عقيل ، عبد الله . شرح ابن عقيل ط ١٤ ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٤ - عمارة ، خليل . في التحليل اللغوي . مكتبة المنار ، ١٩٨٧ .
- ٥ - ابن السراج ، أبو بكر . الأصول في النحو . مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥ .
- ٦ - سيبويه . الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون .
- ٧ - المالقي ، أحمد بن عبد النور . رصف المباني في شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ .
- ٨ - المررد ، أبو العباس . المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب ، بيروت .
- ٩ - المرادي ، الحسن بن القاسم . الجنى الداني في حروف المعاني . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . المكتبة العربية بجلب ، ١٩٧٣ .
- ١٠ - ابن هشام . مغني اللبيب . تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . دار الفكر .

المراجع الأجنبية

1. Radford , Andrew . Transformational Syntax . Cambridge University Press , 1986 .
2. Mathews , p. Syntax . Cambridge University Press , 1984 .
3. Pike. k. & E. Pike. Grammatical Analysis. Summer Institute of Linguistics, 1980.

قولهم : لِيَهْنِكِ كَذَا

الدكتور محمد أحمد الدالي

من كلام العرب قولهم في التهئة بالأمر : لِيَهْنِكِ الفارسُ والولدُ وما أنت فيه ونحو ذلك .

وفي هذه الكلمة ثلاث لغات : الأولى : « لِيَهْنِكِ » بإسكان الهمزة للجازم ، وهي لغة من حَقَّق الهمزة ، والثانية : « لِيَهْنِيكَ » بياء ساكنة ، والثالثة : « لِيَهْنِكِ » بحذف هذه الياء .

أما « ليهنيك » بالياء فيجوز فيها وجهان^(١) :

أحدهما : أن تكون الهمزة خففت تخفيفاً قياسياً لسكونها وانكسار ما قبلها فقلبت ياء . ولا يجوز حذف هذه الياء لأن الهمزة كأنها حاضرة لأنها الأصل ، فحكها حكم الصحيح ، كقول الراجز^(٢) :

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكَ وَأَنْتِيَابِهَا

مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أَوْرَا بِهَا

أي أورا ، وهذا مذهب سيويه وابن جني وأحد قولي أبي علي ومن وافقه^(٣) .

(١) أجازها أبو علي في قراءة من قرأ ﴿ أَنبِئِهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٣٣] ، انظر الشجرة ٢ / ١٢ - ١٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٦٥ ، والمخصص ١٤ / ٩ ، وما يجوز للشاهر ٣٥٠ ، والاعتضاب ٣٣١ ، والمهمع ١ / ١٨٠ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ١٦٥ ، والحجة ٢ / ١٢ - ١٣ ، والمختص ١ / ٦٦ .

والآخر : أن تكون الهمزة أبدلت ياء لغير علة ، على أنه يقال « هَنَيْتَ » في هنأت بإبدال الهمزة وإخراجها إلى ذوات الياء . ولم تجر مجرى الياء الأصلية نظراً إلى أصلها ، وهو ثاني قولي أبي علي ومن وافقه . ونقل السمين الحلبي^(٤) والسيوطي^(٥) جواز إثبات الحرف المبدل وحذفه للجازم .

وعلى هذه اللغة جاء قولُ الهاتف في مكة^(٦) :

جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبَدِ
لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانَ قَتَاتِهِمْ وَمَقْعَدَهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدِ
وقولُ حسان^(٧) يجيب هذا الهاتف :

لِيَهْنِ أبا بَكْرٍ سَعَادَةَ جَدِّهِ بِصُحْبَتِهِ مَنْ يُسْعِدِ اللهُ يَسْعِدِ
وَيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَقَامَ قَتَاتِهِمْ وَمَقْعَدَهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدِ
وقولُ الأحوص^(٨) :

أَقُولُ لِمَا أَلْتَقَيْنَا وَهِيَ صَادِقَةٌ عَنِّي لِيَهْنِكَ مَنْ تُذْنِبِنَهُ دُونِي
وقولُ الحسين^(٩) بن عَرْفَطَةَ بن نَضْلَةَ :
لِيَهْنِكَ بَغْضٌ فِي الصَّدِيقِ وَظِنَةٌ وَتَصْدِيقُكَ الشَّيْءَ الَّذِي أَنْتَ كَاذِبُهُ

(٤) انظر الدر المصون ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٥) انظر الجمع ١ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٦) انظر السيرة النبوية ٢ / ١٣٢ ، وتهذيب الكمال ١ / ٢٢٢ ، ومنال الطالب في شرح طوال الفرائد ١٤٥ ، ١٥٧ . ونص ابن الأثير على أن « ليهن » يروى « ليهنا » بالهمز وتركه .

(٧) ديوانه ٣٧٧ ، وتهذيب الكمال ١ / ٢٢٣ ، ومنال الطالب ١٤٦ .

(٨) الزهرة ١ / ٢١٨ ، وديوان الأحوص ١٦٢ . وروى للمرجي .

(٩) ويقال حيل ، انظر كتاب البغال (رسائل الجاحظ ٢ / ٣٣٩) ، وهو في البيان والتبيين

٢ / ٢٤٩ ، والحيوان ٣ / ١٠٢ ، ٤٩٤ وضبط فيها « ليهنيك » .

وقول ابن الدُمَيْنَةَ^(١٠) :

لِيَهْنِكَ إِمْسَاكِ بِكَفِّي عَلَى الْحَسَا وَإِذْرَاءَ عَيْنِي دَمْعَهَا مِنْ زِيَالِكِ

وقول أبي العلاء المعري^(١١) :

لِيَهْنِكَ فِي الْمَكَارِمِ وَالْمَعَالِي كَمَالَ عِلْمِ الْقَمَرِ الْكَمَالَا

وقول الشريف الرضي^(١٢) :

يَاظْبِيَّةَ الْبَانَ تَرَعَى فِي خَمَائِلِهِ لِيَهْنِكَ الْيَوْمَ أَنَّ الْقَلْبَ مَرَعَاكَ

وقول الشاعر^(١٣) :

لِيَهْنِكَ أَنِّي لَمْ أُطِغْ فِيكَ وَاشِيَاءَ عَدَوًا وَلَمْ أَصْبِحْ لِقُرْبِكَ قَالِيَا

وعلى هذه اللغة جاء قول رسول الله ﷺ لأبي : « لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ^(١٤) » في رواية ، وفي رواية أخرى ، « لِيَهْنِ لَكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ الْعِلْمُ^(١٥) » ، وقوله عليه السلام لأهل البقيع « لِيَهْنِكُمْ مَا أَنْتُمْ فِيهِ^(١٦) » ، وقول الناس لكعب بن مالك يهنئونه بالتوبة : « لَتَهْنِكَ تَوْبَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ^(١٧) » .

(١٠) ديوانه ، ص ١٥ وتخرجه فيه . وهذه رواية الديوان ، وجاء في بعض المصادر : « ليهنيك » .

(١١) شروح سقط الزند ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

(١٢) ديوانه ٢ / ٥٩٣ .

(١٣) الوحشيات ١٩٥ .

(١٤) صحيح مسلم برقم ٨١٠ ج ١ / ٥٥٦ ، والمسند ٥ / ١٤٢ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٢٩١ .

(١٥) سنن أبي داود برقم ١٤٦٠ ج ٢ / ١٥١ .

(١٦) المسند ٣ / ٤٨٨ .

(١٧) فتح الباري برقم ٤٤١٨ ج ٨ / ١١٦ ، ١٢٢ . ولفظه في المسند ٢ / ٤٥٩ « ليهنيك توبة

الله عليك » . ولفظه في صحيح مسلم برقم ٢٧٦٩ ج ٤ / ٢١٢٦ « لتهنيك توبة الله عليك » .

ومما جاء على هذه اللغة قراءة الحسن والأعرج وابن كثير من طريق القوّاس : ﴿ أَنبِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾^(١٨) [سورة البقرة : ٣٣] بحذف الياء بعد إبدالها من الهمزة الساكنة في « أَنبَهُمْ » على أنه يقال « أُنبِيتُ » في « أنبأتُ » . وقد نصّ الصغاني^(١٩) على أن « أُنبِيتُهُ أنبيه لغة في أنبأته أنبهه .. » .

ومنه قراءة عكرمة ومالك بن دينار : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾^(٢٠) [سورة التين : ١١] بحذف الألف بعد إبدالها من الهمزة الساكنة في « يهدأ » على أنه يقال « هَدَيْتُ » في « هدأت » ، وقول زهير^(٢١) :

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمُ يَعْاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيحاً وَإِلَّا يُبْدُ بِالظُّلْمِ يُظْلِمُ

قال ابن جني^(٢٢) : « أراد يُبْدُ ، فأبدل الهمزة وأخرج الكلمة إلى ذوات الياء » . وقال أبو بكر بن الأنباري^(٢٣) : « يُبْدُ جزم بـ « إلاً » لامة الجزم فيه سقوط الألف . يقال : بدأت بالشيء ، بتحقيق الهمز ، وبَدَاتُ بالأمر ، على تليين الهمز ، وبَدَيْتُ ، على الانتقال من الهمز إلى التشبيه بقَضَيْتُ ورَمَيْتُ . فن قال بدأت قال لم أبدأ ، ومن قال بَدَاتُ قال لم

(١٨) انظر المحتسب ١ / ٦٦ - ٦٧ ، والمجر ١ / ١٤٩ ، والدر المصون ١ / ٢٦٩ ، والشوارد في اللغة ١٣٥ ، وقراءة الجمهور ﴿ أَنبِهِمْ ﴾ .

(١٩) في الشوارد في اللغة ١٣٤ .

(٢٠) انظر البحر ٨ / ٢٧٩ . وقراءة الجمهور ﴿ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾ .

(٢١) ديوانه بصنعة ثعلب ص ٢٤ (ط . دار الكتب) ٢١ (ط . د . قباوة) ، وبصنعة الأعم ص ٢١ - ٢٢ ، والأضداد ٢١٠ ، وما يجوز للشاعر ٣٤٩ ، وشروح سقط الزند ١ / ١١٠ ،

والممتع ١ / ٢٨١ ، ٤٢٨ ، والبحر ٨ / ٢٧٩ ، والدر المصون ١ / ٢٦٩ ، والممع ١ / ١٨١ ، وشرح الشافية ١ / ٢٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٠ - ١١ ، والخزانة ١ / ٤٤٣ .

(٢٢) سر الصناعة ٧٣٩ .

(٢٣) شرح القوائد السبع ٢٧٩ ، وانظر الزاهر ١ / ٦٢٩ .

أبَدَ ، ومن قال بَدَيْتُ قال لم أَبْدِ . وكذلك قَرَأْتُ وَقَرَاتُ وَقَرَيْتُ ،
وَحَبَاتٌ وَحَبَاتٌ وَحَبَيْتُ » .

ومنه قولُ حسان^(٢٤) :

نَبَّ الْمَسَاكِينَ أَنْ الْخَيْرَ فَارَقَهُمْ مَعَ الرَّسُولِ تَوَلَّى مِنْهُمْ سَحْرًا
أراد : نَبَّي ، وقوله أيضاً^(٢٥) :

فَإِنْ كُنْتُ لِمَا تَخْبُرِينَا فَسَائِلِي ذَوِي الْعِلْمِ عَنَّا كَيْ تَنْبِي فَتَعْلَمِي
أراد : تَنْبِي ، وقولُ ضَرَّارِ بْنِ الْخَطَّابِ الْفِهْرِيِّ^(٢٦) :

أَلَمْ تَسْأَلِي النَّاسَ عَنْ شَأِنِنَا وَلَمْ يَنْبِ بِالْأَمْرِ كَالْخَابِرِ
أراد : ولم يَنْبِي ، وقولُ الشاعر^(٢٧) :

يَأْهَى الرَّاكِبُ الْغَادِي لِطَيْتِهِ عَرَّجَ أَنْبِكَ عَنْ بَعْضِ الَّذِي أَجِدُ
أراد « أَنْبِكَ » ، وقولُ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ^(٢٨) :

الْمَرْءُ مَالٌ تَرْزُهُ لَكَ مَكْرِمٌ فَإِذَا رَزَاتَ الْمَرْءَ هُنْتَ عَلَيْهِ
أراد « ترزاه » . وقد جمع أبو العتاهية بين اللغتين : إبدال الهمزة
وتحقيقها في « ترزه » و « رزأت » .

ومنه قولُ الرَّبِيعِ بْنِ خَثِيمٍ^(٢٩) : « النَّاسُ رَجُلَانِ : مُؤْمِنٌ فَلَا تُؤْذِهِ ،
وَجَاهِلٌ فَلَا تُنَاوَهُ » أي فلا تناوئه .

(٢٤) ديوانه ص ٢١٠ .

(٢٥) ديوانه ص ١٨٢ .

(٢٦) الحماسة الشجرية ١ / ٥٨ .

(٢٧) الزهرة ١ / ١٦١ .

(٢٨) الكامل ٦٩٩ ، والمستدرک علی تکلته دیوانه ٧١٠

(٢٩) تعليق من أمالي ابن دريد ١٩٤

وقول العرب « قَرَيْتُ » رواه أبو زيد^(٣٠) والأخفش^(٣١) والفراء^(٣٢) وغيرهم . قال أبو بكر بن الأنباري^(٣٣) : « ... ومثل هذا قول العرب « قرأت » بتحقيق الهمز ، و « قرأت » بتلين الهمزة ، و « قَرَيْتُ » بترك الهمز والانتقال عنه إلى التشبيه بقضيت ورميت . وكذلك يقال : « اقرأ » رقعتي ، بالتحقيق ، و « اقرأ » رقعتي ، بالتلين ، و « اقرأ » رقعتي ، بالترك ، وهو أقلُّ الثلاثة . وكذلك لم يجيء فلان ، ولم يجيء ، بتسكين الياء ، ولم يجيء ، بحذف الياء ، وهي أقلُّها ... » .

وقول الناس : « قد واطَّيْتُ فلاناً على كذا وكذا » قال أبو بكر بن الأنباري^(٣٤) : « يقال : واطَّأتُ فلاناً على كذا - وهو مذهب التحقيق في الهمز - وواطَّأتُ فلاناً على كذا - وهو مذهب التلين في الهمز - وواطَّيْتُ فلاناً على كذا - وهو مذهب الانتقال من الهمز إلى الياء . ف « واطَّيْتُ » على مثال قاضيت وراميت . ويقال : فلان لم يواطئ فلاناً ، بالهمز ، ولم يواطئ فلاناً ، بإثبات الياء على تلين الهمز ، وفلان لم يواطئ فلاناً ، بحذف الياء على الانتقال من الهمز » .

ومما أبدلت فيه الهمزة ياء وعملت معاملة الياء الأصلية فحذفت لالتقاء الساكنين قولُ ابن هرمة^(٣٥) :

(٣٠) انظر الحجة ٢ / ٩٦ ، وشرح القوائد التسع ١ / ٣٤١ ، وسر الصناعة ٣٣٩ - ٣٤٠ ،

والمحتسب ١ / ٦٧ ، والخصائص ٣ / ١٥٣ - ١٥٤ ، والكشف لمكي ١ / ٢٤٦ .

(٣١) البحر ١ / ١٤٩ ، وانظر الدر المصون ١ / ٢٦٩

(٣٢) انظر الأضداد ٢٠٩ - ٢١٠ ، والنشر ١ / ٤٤٢ .

(٣٣) الأضداد ٢٠٩ - ٢١١ .

(٣٤) الزاهر ١ / ٦٢٩ .

(٣٥) سر الصناعة ٧٤٠ .

إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَى عَنْ قَرَائِسِهَا والناسُ ليسَ بهَادٍ شَرُّهُمُ أَبَدًا
 أَي بهادئِ على أنه يقول هَدَيْتُ
 وقولُ ابنِ المعتزِ (٣٦) :

وَكأنَّ البَرَقَ مُصْحَفٌ قَارٍ فَأَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَأَنْفِتَاحًا
 أَي قارئِ على أنه يقول قَرَيْتُ .
 وقولُ الراجزِ (٣٧) :

ظَلُّ يَصَادِيهَا دَوَيْنَ المَشْرَبِ

لاطٍ بِصَفْرَاءَ كَتُومِ المِذْهَبِ

أَي لاطئ ، على أنه يقول لَطَيْتُ ، أجروا الياء المبدلة من الهمزة مجرى
 ياء قاضٍ فحذفوها .
 وقولُ حسانِ (٣٨) :

ولو سئلتُ بَدْرٌ بِحُسْنِ بِلَائِنَا فَأَنْتِ بِمَا فِينَا إِذَا حَمِدَتْ بَدْرٌ
 أَي فأنباتُ ، وقوله أيضًا (٣٩) :

فلو يَضُدُّونَ لِأَنْبُؤِكُمْ بَأَنَّ ذَوو الحَسَبِ القَاهِرِ
 أَي لِأَنْبُؤِكُمْ ، وقوله أيضًا (٤٠) :

فَأَنْبُؤًا بِعَادٍ وَأَشْيَاعِهَا ثَمُودَ وَبَعْضَ بَقَايَا إِرَمِ
 أَي فأنبؤوا ، وقولُ الفِزْرِ بنِ مَهْزَمِ العَبْدِيِّ (٤١) :

(٣٦) ديوانه ، ص ١٤١ ، وأسرار البلاغة ١٤٠ / ١٦٧ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ٣٤ .

(٣٧) لسان العرب (س ب س ب) .

(٣٨) دقائق التصريف ٥٣٠ ، وديوانه ٢٦٧ وفيه « فأننت » فلا شاهد فيه .

(٣٩) ديوانه ص ١١٦ .

(٤٠) ديوانه ص ١٣٦ .

(٤١) الكامل ص ١٢٦٨ .

وَسَدُّوا وَثَاقِي ثُمَّ أَلْجَوْا خُصُومَتِي إِلَى قَطْرِي ذِي الْجَبِينِ الْمَفْلُوقِ
 أَي أَلْجَوْا ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٤٢) :
 إِنِّي مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ إِذَا أُبْتَدُوا بَدَّوْا بِحَقِّ اللَّهِ ثُمَّ النَّائِلِ
 أَي ابْتَدَوْا ، وَجَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ : الهمز في « بَدَّوْا » وَالْبَدَلُ فِي
 « ابْتَدُوا »

فهذه أشياء جاءت على لغة إبدال الهمزة ياء لغير علة وإجرائها بعد
 إبدالها مجرى الحرف الأصلي . وهي لغة حكاه عن بعض العرب أبو زيد
 والأخفش والفراء وابن الأنباري والصفاني وغيرهم ، ونصَّ ابن الأنباري
 على أنها لغة قليلة . ونقل السيوطي عن ابن هشام الخضراوي أنها لغة
 ضعيفة .

وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن تخفيف الهمزة تخفيفاً بديلاً لا يجوز
 إلا في الشعر ، قال (٤٣) : « واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق
 من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين = تبدل
 مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ،
 والواو إذا كان ما قبلها مضموماً ، وليس ذا بقياس متلبباً ... وإنما يحفظ
 عن العرب فن ذلك قولهم منسأة ، وإنما أصلها منسأة . وقد يجوز
 في ذا كلة البدل حتى يكون قياساً متلبباً إذا اضطر الشاعر ، قال

(٤٢) الزاهر ١ / ٦٢٩ ، والاضداد ٢٠٩ ، كذا رواه ابن الأنباري . والبيت لعمر بن
 الإطنابة ، وصحة روايته (أتتدوا) ، انظر معجم الشعراء ٢٠٤ ، والأشباه والنظائر
 للغالديين ١ / ١٩ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٦٣٢ ، والحماسة الشجرية ١ / ٢١٣ ،
 والبصرية ١ / ٨٦ .

(٤٣) الكتاب ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ .

الفرزدق^(٤٤) :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِفَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى فَرَازَةَ لَاهَنَّاكِ الْمَرْعَ
فَأَبْدَلَ الْأَلْفَ مَكَانَهَا ، وَلَوْ جَعَلَهَا بَيْنَ بَيْنٍ لَانْكَسَرَ الْبَيْتُ ، وَقَالَ
حَسَانُ^(٤٥) :

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلَ يَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ
وقال القرشي زيد بن عمرو بن نفيل^(٤٦) :

سَأَلْتَنِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَنِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَنِي بِنُكْرٍ
..... وقال عبد الرحمن بن حسان^(٤٧) :

وَكُنْتُ أَذَلُّ مِنْ وَتِدِ بَقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِبٍ
يريد الواجب . وقالوا : نَبِيٌّ وَبَرِيَّةٌ ، فَأَلْزَمَهَا أَهْلَ التَّحْقِيقِ الْبِدَلَ ،
وليس كل شيء نحوها يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع » .

وروي^(٤٨) أن أبا زيد لقي سيبويه فقال « سمعت العرب تقول :
قَرَيْتُ وَتَوْضَيْتُ وَأَخْطَيْتُ ، فقال له سيبويه : فكيف تقول في
المضارع ؟ قال : أقرأ ، فقال سيبويه : حسبك ، أو نحو هذا » . قال أبو

(٤٤) ديوانه ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ١ / ١٦٧ ، والكامل ٦٢٦ .

(٤٥) ديوانه - إضافات ٣٧٢ ، والمقتضب ١ / ١٦٧ ، والكامل ٦٢٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية
٣٢٩ - ٣٤١ .

(٤٦) ويروي لابنه سعيد ، ولنبيه بن الحجاج ، انظر البيان والتبيين ١ / ٢٣٥ ، والبخلاء
١٨٢ ، والأغاني ١٧ / ٢٨١ ، وأمالي الزجاجي ٢٣٢ ، وفرحة الأديب ١٢٢ ، وشرح شواهد
شرح الشافية ٣٢٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦ / ١٤٦ ، وأخزانة ٣ / ٩٧ ، وغيرها .

(٤٧) انظر الكامل ٦٢٦ ، والمقتضب ١ / ١٦٦ ، وسر الصناعة ٧٣٩ ، والخصائص ٢ / ١٥٢ .
والمصنف ١ / ٧٦ ، والمحتسب ١ / ٨١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٤١ - ٢٤٥ ، وحاشية
البغدادي على شرح بانة سعاد ١ / ٤٧٥ ، وغيرها .

(٤٨) انظر المصادر المذكورة في الحاشية ٣٠ .

علي^(٤٩) : « يريد سيويه أن قرئت مع أقرأ لا ينبغي ، لأن أقرأ على الهمز وقرئت على القلب ، فلا يجوز أن يغير بعض الأمثلة دون بعض ؛ فدل ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح وأنه مغلط في لفته . لكن حكى الأخفش^(٥٠) في « الأوسط » له أن العرب تحول من الهمزة موضع اللام ياء فيقولون : قرئت وأخطيت وتوضيت ، وأثبت ذلك الغراء وابن الأنباري^(٥١) . وقد نص ابن الأنباري على أنهم يقولون في مستقبل « بدئت » : أبدي ، وكذلك قرئت وخبئت .

ووافق سيويه أبو جعفر النحاس ، فقال^(٥٢) في قول زهير « ... وإلا يئد » : « الأصل فيه الهمز من بدأ يبدأ ، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهزة ألفاً ثم حذف الألف للجازم ، وهذا من أقبح الضرورات » .
ووافق ابن جني أيضاً ، فقال^(٥٣) عقب إنشاده قول زهير وعبد الرحمن بن حسان وابن هرمة : « وجميع هذا لا يقاس عليه إلا أن يضطر شاعر » ، وقال^(٥٤) في توجيه قراءة الحسن : « أما قراءة الحسن ﴿ أنبهم ﴾ [سورة البقرة : ٣٣] كأعطيهم فعلى إبدال الهمزة ياء على أنه يقول أنبئت كأعطيت . وهذا ضعيف في اللغة لأنه بدل لا تخفيف ، والبديل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر » . وتعقبه أبو حيان فقال^(٥٥) عقب ما نقله

(٤٩) الحجة ٢ / ٩٦ .

(٥٠) انظر الحاشية ٣١ .

(٥١) انظر الحاشية ٢٢ و ٣٣ .

(٥٢) شرح القوائد التسع ٢٤١ .

(٥٣) سر الصناعة ٧٤٠ . وقوله « عليه » وقع في نسخة من أصوله .

(٥٤) المحتسب ١ / ٦٦ .

(٥٥) البحر ١ / ١٤٩ ، وانظر الدر المصون ١ / ٢٦٩ .

من كلامه : « ما ذكر أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ليس بصحيح ،
حكى الأخفش في « الأوسط » أن العرب تحول من الهمزة موضع اللام
ياء » ثم قال أبو حيان : « ودلّ ذلك على أنه ليس من ضرائر الشعر
كما ذكر أبو الفتح » . ونسي أبو حيان مقاله هنا فقال^(٥٦) في توجيه قراءة
عكرمة ومالك بن دينار : ﴿ ومن يؤمن بالله يَهْدِ قلبه ﴾ [سورة التينين :
١١] بحذف الألف بعد إبدالها من الهمزة الساكنة في « يهدأ » : « وإبدال
الهمزة ألفاً في مثل يهدأ ويقراً ليس بقياس خلافاً لمن أجاز ذلك قياساً
وبني عليه جواز حذف تلك الألف للجازم ، وخرّج عليه قول زهير :
جريء متى يظلم » .

وعلى هذا فسيبويه ومن وافقه لا يجيزون « ليهنك » في السّعة
ويخصونه بضرورة الشعر . وجاء النص على عدم جوازها فيما حكاه
الأزهري^(٥٧) عن أبي حاتم عن الأصمعي ، قال : « ولا يجوز ليهنك كما
تقول العامة » . وتابعهم صاحب المصباح المنير^(٥٨) ، قال : « وتقول
العرب في الدعاء : ليهنك الولد بهمزة ساكنة ، ويأبدالها ياء ، وحذفها
عامي » . وأخذ بقوله من أهل زماننا الأستاذ عباس أبو السعود في كتابه
« شمس العرفان »^(٥٩) .

وقياساً ما حكاه أبو زيد والأخفش والفراء وابن الأنباري والصّغاني
وغيرهم جوازها في تلك اللغة القليلة . ويشهد لهذا المذهب أن ذلك لم
يقتصر على الشعر وحده بل قد جاء في الحديث ، وجاء له نظائر في

(٥٦) البحر ٨ / ٢٧٩ .

(٥٧) تهذيب اللغة ٦ / ٤٣٢ ، وعنه في اللسان والتاج (ه ن أ) .

(٥٨) المصباح المنير (ه ن أ) .

(٥٩) شمس العرفان بلغة القرآن ، ص ٢٥ .

بعض القراءات وفي كلام الناس والشعر أيضاً .

فإن نحن حملنا قولَ المعريِّ والشَّريف الرُّضي وغيرهما « ليهنك » على
الضرورة الشعرية لم نستطع أن نحمل عليها قولَ الهاتف في مكة وحسان
والأحوص والحسين بن عرفة وابن الدمينة وغيرهم ؛ لأن الوزن مستقيم
على « ليهنك » بالهمز وعلى « ليهنيك » بإبدال الهمزة ياء ، فقد جاء
إبدال الهمزة ياء ومعاملتها معاملة الياء الأصليَّة وحذفها للجازم = رواية
أو رثم ، كما جاء في الحديث في هذه الكلمة ، وفي غيرها في بعض
القراءات وكلام الناس والشعر ، والله أعلم .

مصادر البحث

- أسرار البلاغة ، للرجائي ، تحقيق هـ . ريتز ، طبعة مصورة ، مكتبة
المتنى ببنفداد ١٩٧٩ .
- الأشباه والنظائر ، للخالدين ، تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف ،
القاهرة ١٩٥٨ .
- الأضداد ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت
١٩٦٠ .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب
المصرية ، مؤسسة جمال للطباعة ببيروت .
- الاقتضاب ، لابن السيد البطليوسي ، طبعة مصورة ، دار الجيل ببيروت
١٩٧٣ .
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية الحديثة
بالقاهرة ١٣٨٢ هـ .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي . طبعة مصورة ، دار الفكر ببيروت
١٩٧٨ .
- البخلاء ، للجاحظ ، تحقيق طه الحاجري ، دار المعارف بمصر ١٩٧١ .
- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي
بالقاهرة ، ط ٤ ، ١٩٧٥ .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦
هـ .
- تعليق من أمالي ابن دريد ، تحقيق السيد مصطفى السنوسي ، الكويت
١٩٨٤ .

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للمزي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠ .
- تهذيب اللغة ، للأزهري ، (ج ٦) ، تحقيق عبد المنعم خفاجي ومحمد فرج العقدة ، القاهرة ١٩٦٦ .
- حاشية على شرح بانث سعاد ، للبغدادي ، تحقيق نظيف محرم خواجه ، دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن ١٩٨٠
- الحجة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٤ .
- الحماسة البصرية ، للبصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، حيدر آباد ١٩٦٤ .
- الحماسة الشجرية ، لابن الشجري ، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء المحصي ، منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٠ .
- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، ط ٢ ، ١٩٦٥ .
- خزانة الأدب ، للبغدادي . بولاق ١٢٩٩ هـ .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق ، الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم بدمشق ١٩٨٦ .
- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن وصاحبيه ، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧ .
- ديوان الأحوص ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٩٧٠ .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ .

ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة ثعلب ، دار الكتب المصرية ١٩٤٤ ،
وتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة بيروت
١٩٨٠ .

ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة الأعم الشنمري ، تحقيق الدكتور فخر
الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٠ .
ديوان الشريف الرضي ، طبعة مصورة ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت .

ديوان أبي العتاهية ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، مطبعة جامعة
دمشق ١٩٦٥ .

ديوان ابن المعتز ، دار صادر بيروت
رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة
١٩٦٤ - ١٩٧٩ .

الزاهر ، لابن الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار
بيفداد ١٩٧٩ .

الزهرة ، لمحمد بن داود الأصبهاني ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ،
مكتبة المنار ، الأردن ١٩٨٥ .

سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداي ، دار
القلم بدمشق ١٩٨٥ .

سير أعلام النبلاء ، تحقيق جماعة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط ،
مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا وصاحبيه ، مكتبة
الباي الخلي ، القاهرة ١٩٣٦ .

سنن أبي داود ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، حص ١٩٦٠ .

- شرح أبيات مفني اللبيب ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٧٣ .
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧ .
- شرح الشافية ، لرضي الدين الأسترابادي ، تحقيق محمد نور الحسن وصاحبيه ، مصر ١٣٥٨ هـ ، طبعة مصورة ، دار الكتب العلمية .
- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وصاحبيه ، مصر ١٣٥٨ هـ ، طبعة مصورة ، دار الكتب العلمية .
- شرح القوائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، دار الحرية ببغداد ١٩٧٣ .
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٦٩ .
- شروح سقط الزند ، للتبريزي والبطلوسي والخوازمي ، تحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ .
- شموس العرفان بلغة القرآن ، لعباس أبو السعود ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠ .
- الشوارد في اللغة ، للصفاني .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٥ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية بمصر ١٣٩٠ هـ .
- فرحة الأديب ، للغندجاني ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، دار قتيبة بدمشق ١٩٨١ .

- الكامل ، للمبرد ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦ .
 الكتاب ، لسيبويه ، بولاق ١٣١٦ هـ .
 الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب
 القيسي ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة
 العربية بدمشق ١٩٧٤ .
 لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر بيروت .
 مايجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز ، تحقيق الدكتور رمضان عبد
 التواب والدكتور صلاح الدين الهادي ، مطبعة المدني بالقاهرة
 ١٩٨٢ .
 المحتسب ، لابن جنبي ، تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه ، القاهرة
 ١٣٨٦ هـ .
 المخصص ، لابن سيده ، تحقيق الشنقيطي وعاونه فيه الشيخ عبد الغني
 محمود ، بولاق ١٣٢١ هـ .
 المسند ، للإمام أحمد بن حنبل ، القاهرة ١٣١٣ هـ .
 المصباح المنبر ، للفيومي ، تحقيق مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي
 الحلبي .
 معاهد التنصيص ، للعباسي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة
 التجارية بمصر ١٩٤٧ .
 معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار إحياء الكتب
 العربية بالقاهرة ١٩٦٠ .
 المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، القاهرة ١٩٦٣ .
 الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،
 دار القلم بجلب ، ط ٢ ، ١٩٧٣ .

- منال الطالب في شرح طوال الغرائب ، لابن الأثير ، تحقيق الدكتور
عمود الطناحي ، دار المأمون للتراث بدمشق .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة
مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤ .
- النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع ،
المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، طبعة مصورة ، دار الكتب
العلمية ببيروت .
- مع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار
البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٥ .
- الوحشيات ، لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميني وزاد في حواشيه عمود
محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .

نواة لِمُعْجَمِ الموسيقى

(القسم الخامس)

الدكتور صادق فرعون

426 - FABURDEN (E.)

الطنين الرتيب : لهذه الكلمة معان عديدة

FAUX BOURDON (Fr.)

اختلفت أيضاً بمصر العصور :

FALSOBORDONE (It.)

أصل المعنى : طنين ذكر النحل وهو

المشهور بأنه عاطل وكسول ورتيب .

المعنى الأول : شكل بسيط من الهارموني بأن يتبع مغنيان المغني الرئيسي بغناء نفس اللحن ولكن على بعد ثلثي وسداسي فوقه وهو ما يعادل القلب الأول للإتلاف ، وقد ظهر هذا الطور من الهارموني في القرنين العاشر والحادي عشر ، إذ كانت الهارموني تقتصر قبل ذلك على الأبعاد الرباعية والخماسية والثنائية .

المعنى الثاني : هو أن ترتل جملة كاملة على إتلاف واحد .

المعنى الثالث : يطلق على أي ترتيل رتيب .

المعنى الرابع : يطلق على الصوت الجهير (الباص) أو الأدنى حين عزف آلات

القرب .

المعنى الخامس : يطلق على صوت التينور (الثاني من الأدنى) في ترتيل

المزامير إذا حمل اللحن الرئيس .

ويُعلّل ظهور الطنين الرتيب تاريخياً إلى ميل المرتلين لإضافة الكثير من

التزيينات والزخارف إلى الموسيقى الكنسية ، متأثرين بالتطور الحادث في

موسيقى الشعوب ، مما حدا بالبابا يوحنا الثاني والعشرين إلى إصدار قرار في

العام ١٣٢٢ يمنع فيه كل أشكال الهارموني ويسمح بالترتيل الأحادي الصوت في الأيام العادية ويميز استعمال أبعاد ثابتة كالثمانية (أوكتاف) والخمسية والرباعية في أيام الأعياد ، أي إنه عاد بالغناء الديني إلى ما كان عليه في القرنين العاشر والحادي عشر وهو ما كان يطلق عليه اسم « الأورغانوم المتوازي » . وسرعان ما لجأ رؤساء الجوقات الأذكياء إلى الحيلة في الخروج من الإملال والفراغ الصوتي الناجمين عن هذه الردة الموسيقية بأن ألفوا تراتيلهم في ثلاثة أسطر ، حافظوا على البعد الخماسي بين الصوتين الأعلى والأدنى وجعلوا الصوت الأوسط على بعد ثلاثي من كليهما مما حسن الأثر الصوتي للترتيل مع المحافظة ، ظاهراً ، على تعليمات الكنيسة . ثم أعطوا الصوت الأدنى للصبيبة أي رفعوه بعداً ثانياً (أوكتافاً) مما جعل المسافات كالتالي : ثلاثية ، سداسية (مي ، صول ، دو من الأسفل إلى الأعلى) بعد أن كانت (دو ، مي ، صول من الأسفل إلى الأعلى) وهو القلب الأول للإئتلاف . ولعل دعوة الصوت الأدنى بالطنين الكاذب كان نوعاً من التويه وإخفاء حقيقة خروج موسيقي ذلك الزمان على التعاليم البابوية بالحيلة والمكر .

427 - FALSE RELATION (E.)

العلاقة الخاطئة : في علم الهارموني

FAUSSE RELATION (Fr.)

ولاسيما في التأليف لأربعة أصوات

أو أربعة أجزاء ، هو أن تظهر علامة ما (فامثلاً) في أحد الأجزاء الأربعة كالتيونور ثم ظهور نفس العلامة (فا) ولكنها مرفوعة (ديز) في جزء آخر كالآتو . ومثلاً آخر علامة سي في السوبرانو ثم سي مخفوضة (بيمول) في التينور في ائتلافين متتاليين . وتقضي تعاليم علم الهارموني أن تجتنب هذه العلاقة . ولا تعتبر العلاقة خاطئة إذا ظهرت علامتان متتاليتان من نفس الاسم ، واحدهما مغيرة بالرفع أو بالخفض (مثلاً فا - فا ديز في السوبرانو أو سي - سي بيمول في الباص) على أن تكونا في نفس الصوت أو الجزء . ورغم هذا التقييد والتحديد فهناك الكثير من الأمثلة الموسيقية التي عصى فيها الموسيقيون تعاليم الأساتذة واستخدموا تلك العلاقة

الخاطئة بشكل يعطي تأثيراً سمعياً مستحياً . ولاشك إن لكل قاعدة استثناء وأنه يجوز للشاعر (المجيد) ، والشاعر هنا هو الموسيقي ، مالا يجوز لغيره .
ويعود سبب كره العلاقة الخاطئة - في الموسيقى - إلى أنها تشكل خطوة أولى في الاتجاه نحو تعدد المقامات وهو خروج عن الهارموني المدرسية .

428 - FALSETTIST (E.) الخارق الصوت : من يستطيع

FALSETTISTE (Fr.) FAUSSET (Fr.) غناء علاماتٍ (نوطات)

أعلى من مجال صوته .

429 - FALSETTO (It., E.) الصوت الحاد

VOIX DE FAUSSET (Fr.) الأصوات العليا فوق طبقة المغني

430 - FAMILY (E.) عائلة الآلات الموسيقية أو أشرتها

FAMILLE (Fr.) مثلاً : عائلة الكمان ، عائلة الأوبوا .

431 - FANDANGO (E., etc.) فندنغو : رقصة إسبانية من أصل أمريكي -

لاتيني ، ثلاثية الوزن ، فيها حيوية ويتسارع وزنها مع تقدم الرقص ولها وقفات مفاجئة يبقى فيها الراقصان دون حراك ، كما يفني الراقصان في بعض مقاطعها حيث يتوقف الرقص .

432 - FANFARE (E., Fr.) جوقة أبواق نحاسية

FANFARA (It.)

433 - FANTASIA (E., It.) فنتازيا : مقطوعة غير مقيدة بشكل موسيقي

FANTAISIE (Fr.) خاص . يغلب عليها الإبداع والقفوية .

مقطوعة يكتبها مؤلفها تماماً كما عزفها أول مرة دون تبديل أو تنقيح ... أو مقطوعة موسيقية تتألف من ألحان إحدى الأوبرات .

434 - FARANDOLE (Fr., E.) فارندول : رقصة مرحة بايقاع ٦ / ٨ تُرقص

في جنوب فرنسا وشمال إسبانية في الشوارع .

- 435 - FEELING (E.) احساس وحرارة في العزف والأداء
- 436 - FERMATA (R., E.) علامة وقف : علامة صمت موسيقي يُرمز لها بـ ♯ ويترك تقدير أمدتها للعازف أو المغني أو قائد الأوركسترا . كذلك تستعمل للدلالة على توقف الأوركسترا عندما يبدأ العازف المنفرد بأداء الكادENZA .

للبحث صلة

التعريف والنقد

إصلاح الإصلااح

الدكتور محمد أجمل أيوب الاصلاحى

لقد سررت كثيراً ، يوم جاءتني نسخة من كتاب « إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري مما فسر من أبيات الحماسة » لأبي محمد الأعرابي الأسود الفندجاني ، لشغفٍ قديمٍ بحماسة أبي تمام منذ أن عرفناها وقرأنا معظمها أيام الطلب ، وكانت مقررة علينا ، مما جعلني حريصاً على اقتناء ما ينشر عنها من كتب ودراسات ، ولما تحويه كتبُ أبي محمد إلى خفة عملها من علم غزير وفوائد عزيزة من الشعر والأخبار والأنساب . وقد أحسن القفطي في وصفها إذ قال : « ولعمري ، إن كتبه من فواكه الكتب ، وإنما لنعم المتع لأهل الرغبة والطلب » .

لقد سررت كثيراً ، وراقني مظهره طباعة وإخراجاً ، ولم أشك في طيب مخبره ضبطاً وتعليقاً وتخريجاً . وذلك لأن ناشره معهد المخطوطات العربية بالكويت ، والقائمون عليه موصوفون بالجدة والإخلاص في البحث عن كنوز التراث العربي الإسلامي ، والحفاظ عليه ، والاهتمام به ، والحرص على إخراج المفيد منه على مستوى عالٍ من التحقيق . ويشهد بذلك ما قام به المعهد من أعمال جلييلة في زمن قصير من عمره قضاه بالكويت . ونسأل الله سبحانه أن يرفع دعائم هذا الصرح العلمي الشامخ ، ويحميه من عوادي الزمان ، وطوارق الحدثان ، وغوائل السياسة الفتانة القتالة . ثم لأن تحقيق الكتاب قد تم على يدي باحث فاضل أصبح اسمه مقروناً باسم مؤلفه ، بعدما عرف بفضل عناية بأثاره ، فأخرج له كتابين من قبل وهما « فرحة الأديب » و « أسماء خيل العرب

وأنساها وذكر فرسانها ، ، بالاضافة إلى قيامه بنشر نصوص تراثية أخرى ، وإشرافه على الرسائل العلمية . وليس بمستنكر بعد ذلك أن المعهد لم يُمن بمراجعة الكتاب قبل نشره . فالكتاب صغير ، والمحقق معروف ، ثم بأثار صاحبه خبير . فلم يكن في حسابي يومئذ أن يرييني من هذا الكتاب اللطيف الطريف مارابني ، وأن يشغلني منه ماشغلني فيما بعد . وقد يُؤتى الحذر من مأمته !

فبينما كنت أتصفح الكتاب ذات يوم عنّت لي هنات ، لم أر بها بأساً . فكلنا خطأ ولا يضير عملاً أن يكون فيه تقص أو قصور ، فذلك من طبيعة العمل البشري لا محالة . ومضيتُ أقرأ ، فوجدت المحقق الفاضل يعزو إلى شرح الحماسة للخطيب التبريزي كلاماً أنكرته ، فلما رجعت إلى الشرح المذكور لم أجده فيه ، وزاد عجبني ، ففزعت إلى فهرس المراجع ، فإذا بالمحقق الكريم يعدّ تعليقة الرافعي على الحماسة طبعة من طبعات شرح التبريزي ! ثم بدأت من أول الكتاب أقرؤه بروية وإنعام نظر ، وأتبع تعليقات المحقق الكريم ، فوقفْتُ له على ماوقفت من الأغاليط والتخاليط ، والخروج بعض الأحيان - وذلك الخطب الجلل - على ما يقتضيه صريح العقل من أوائل أصول التحقيق .

وعندئذ صحّ عزمي على تقويم ما عوجّ من أمر هذا الكتاب القيم ، وقد حفزني إلى التجرد له عدة أمور : أولها صدور الكتاب من معهد المخطوطات ، وله ماله من مكانة جلييلة في نفسي ونفس كل غيور على التراث العربي الإسلامي . والثاني كون محقق الكتاب أستاذاً جامعياً يَرجى منه أن يكون قدوة لتلامذته في استقامة منهج البحث والدقة والتثبت ، فإن حاد مثله عن الجادة ، فإن من يعتز بإشرافه عليه وتوجيهه له أخرى بأن يحيد عنها ، وأخيراً حقّ هذا التراث علينا أن

تتظافر جهودنا جميعاً على تنقيته من الشوائب ، وتقديمه إلى الدارسين بصورة أقرب ما تكون من الصحة والكمال . وذلك في سبيل خدمة هذا اللسان العربي الذي اختاره الله سبحانه لكتابه العزيز.

وأخذتُ أعلق ما يبدو لي على هوامش نسختي ، ولكن لم يكن عندي شيء من النسختين اللتين اعتمد عليهما المحقق في تحقيق الكتاب ، فخشيت ، إذا بنيت كلامي كله على تذوق وقياس ومراجعة المصادر الأخرى فحسب ، أن أخطو على دحض وأمضي على غرر . فسعيتُ للحصول عليهما . وهما نسختان : إحداهما قديمة وهي الأصل ، والأخرى حديثة منقولة عن الأولى ، فحصلتُ على صورة من النسخة الحديثة في صيف العام الماضي ، وقد زودني بها مشكوراً الأستاذ الدكتور حمزة حسن الفهر مدير معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، فعارضتُ المطبوع عليها ، ودوّنت ملاحظاتي . وتابعت جهدي للحصول على صورة من الأصل ، فبقي ما كتبتُه مسودة حولاً كريئاً ، إلى أن ظفرتُ بالنسخة المذكورة في صيف هذا العام ١٤٠٨ هـ . وجزى الله خير الجزاء الأستاذ الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان الأستاذ في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، الذي تكرم ، فأعارني نسخته المصورة ، ثم سمح لي بتصوير نسخة منها ، فطوّقتني منة كبيرة لاتفي بها هذه الكلمات .

ملاحظات عامة

أريد أن أسجل أولاً ملاحظات عامة معدودات ، تتعلق بمقدمة المحقق الفاضل ، ومنهجه في تحقيق النص والتعليق عليه ، وتكون بمنزلة التراجم للملاحظات الخاصة التي تليها .

(١) ترجمة المؤلف

تحدث المحقق في مقدمته عن موضوع الكتاب وعنوانه ، وديوان الحماسة وميزاته ، وترجم للنمري ، وأشار إلى مصادر كتابه « تفسير معاني أبيات الحماسة » ، ثم تكلم على نقداً الفندجاني ومنهجه فيها ، وختماً بوصف نسختي الكتاب ، ومنهجه في تحقيق النص . أما مؤلف الكتاب فقد سبق أن درس المحقق « حياته ومؤلفاته ومنهجه في ردوده والدوافع الكامنة وراء ذلك .. » في مقدمة أول كتاب أخرجه من كتبه ، وهو « فرحة الأديب » الذي صدر في دمشق سنة ١٤٠٠ هـ أي قبل خمس سنوات من صدور « إصلاح ماغلط فيه النمري » ، مما أغناه عن تكراره في هذا الكتاب ، وكتاب « أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها » الذي نشره سنة ١٤٠٢ هـ . وذلك يدل على أن المحقق الفاضل لم يعثر في المصادر خلال هذه السنوات الخمس على خبر جديد يكشف عن جانب مجهول من جوانب حياة الفندجاني .

(أ) أول ما أريد أن أشير إليه بهذا الصدد أن في الجزء الرابع من إنباه الرواة للقفطي (٤ : ١٧٤ - ١٧٥) ترجمة للفندجاني لم يطلع عليها المحقق . والجديد المهم الذي تضيفه هذه الترجمة إلى ماورد في المصادر الأخرى من معلومات قليلة هو تحديد سنة وفاته . يقول القفطي : « وقيل لي ، أو طالعتُ - الشك مني - إنه توفي بالفندجان في سنة ست وثلاثين وأربعمائة » .

هذا الجزء الرابع من الإنباه قد صدر سنة ١٣٩٣ هـ . وليس غريباً أن يفوت الدكتور سلطاني في بحثه عن ترجمة الفندجاني الرجوع إلى هذا المصدر ، ولو أنه قد مضى على صدوره نحو سبع سنوات حينما أخرج

فرحة الأديب ، وخمس سنوات أخرى لما نشر كتاب « إصلاح ماغلط فيه النمري » ، فلم يقف على تأريخ وفاة المؤلف ، وظلّ يثبت على غلاف كلّ من الكتب الثلاثة أنه « كان حياً سنة ٤٣٠ هـ » أخذاً من الورقة الأولى لمخطوطة الكتاب الأخير ، وهي سنة تأليفه . ثم ليس غريباً أن يرجع في ترجمة النمري التي أوردها في مقدمة هذا الكتاب « إصلاح ماغلط فيه النمري » إلى كتاب الإنباه ، ولا يخطر بباله أن ينظر في فهرس الكتاب ، لعله يجد ذكراً للغندجاني أو شيخه أبي الندى . ولكنّ الغريب حقاً أنه رجع إلى كتاب « حماسة أبي تمام وشروحها » للدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، وأحال من المقدمة بصدّد تعداد شروح الحماسة على ص ٦٢ وما بعدها منه ، وهو الفصل الذي عنوانه « ثبت شروح الحماسة » . ويليه دراسة الشروح الموجودة ، وأول شرح درسه الدكتور عسيلان هو . « معاني أبيات الحماسة » للنمري . وبعدهما فصلّ القول في خصائص هذا الشرح (ص ٦٨ - ٧٨) ناقش كتاب الغندجاني هذا في الرد على النمري (٧٩ - ٨٣) واستهملّ الكلام بترجمة للغندجاني ، صرّح فيها بأنه « توفي بالغندجان سنة ست وثلاثين وأربعمائة » . وأشار في الهامش إلى مصادر ترجمته ، وأولها : « إنباه الرواة » ! فهل رجع الدكتور سلطاني إلى هذا الكتاب في تعداد شروح الحماسة ، ولم يطلع على هذا الفصل القيم الذي يليه في دراسة شرح النمري وردّ الغندجاني عليه ، وهو الذي ينبغي أن يعنيه في هذا الكتاب قبل الفصول الأخرى كلها^(١) ؟

(١) ذكر المحقق أن عدد من عُرف من شراح ديوان الحماسة بلغ خمسة وثلاثين شارحاً ، وهو العدد الذي وصل إليه الدكتور عسيلان في كتابه ، وقد أحال عليه الدكتور سلطاني . لعلّ من المفيد هنا أن أشير إلى بحث قدّم بعنوان « كتب الحماسة في الأدب العربي » في السنة =

(ب) وفي هذا الجزء الرابع من الإنباه (ص ١٨٧) ترجمة لأبي الندى شيخ الغندجاني أيضاً وهي مع اختصارها مفيدة . وقد ذكر القفطي من تلاميذ أبي الندى ، علي بن الحارث البياري صاحب « شرح الحماسة » و « كتاب صنعة الشعر »^(١) .

(ج) ويضاف إلى مؤلفات الغندجاني التي ذكرها الدكتور سلطاني في مقدمة « فرحة الأديب » شرحه لحماسة أبي تمام . وكانت نسخة منه عند البغدادي . انظر الخزانة ١ : ٢٢ ، وقد نقل نصوصاً من هذا الشرح الخزانة ٧ : ٢٩١ و ٨ : ٣٨ ، ٤١ - ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) وصف نسخة الكتاب

قد أوجز المحقق الفاضل في وصف نسخة الكتاب (ص ١٦) إيجازاً شديداً فلم يتجاوز كلامه خمسة أسطر ، بينما استغرق وصفه عند الأستاذ حمد الجاسر أربعة عشر سطراً في مقاله الآتي ذكره في مجلة العرب . ويمتاز وصف الأخير بأنه تكلم على الخصائص الإملائية للنسخة ، وأشار إلى هوامشها ، وأورد التملك الموجود في صفحة العنوان . وكل ذلك يخلو منه وصف الأستاذ المحقق . ثم صرح الأستاذ حمد بأن ناسخ الأصل « هو ناسخ كتاب فرحة الأديب في سنة ٥٩٢ هـ ... والكتابان في مجلد » . وأعاد

الثانية من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة ١٤٠١ هـ ، قد استطاع صاحبه الأستاذ بدر الزمان محمد شفيع النيبالي أن يصل في استقصائه إلى اثنين وخسين شرحاً لحماسة أبي تمام . وسجلت ذلك للإفادة فحسب ، لأن البحث مخطوط ، غير قاصد لنقد ماورد في مقدمة الدكتور سلطاني أو كتاب الدكتور عسيلان الذي زاد أربعة عشر شرحاً على ماورد في كشف الظنون .

(٢) قد أشار العلامة المينج في محاضراته « ماذا رأيت بجزائر البلاد الإسلامية » إلى وجود نسخة من شرح البياري في مكتبة راغب باشا . انظر مجلة الجمع العلمي الهندي ١٠ :

هذا الكلام في وصف نسخة « فرحة الأديب » (العرب ٩ : ٣٥٠) ، فالخط واحد ، والناسخ واحد . أما تأريخ نسخه لكتاب « إصلاح ماغلط فيه النري » فلا نستطيع تحديدها بالضبط ، للنقص الواقع في آخر الكتاب ، فيجوز أن يكون سنة ٥٩٢ هـ نفسها كما يرى الدكتور عسيلان في كتابه « حماسة أبي تمام وشروحها » (ص ٨٠ الهامش ٥) ، لأن الكتابين مجموع أوراقها نحو ١٢٤ ورقة فقط ، ويجوز أن يكون قريباً من التأريخ المذكور .

أما الدكتور سلطاني فلا يشير في وصفه هنا إلى أن الكتابين في مجلد واحد ، وأن ناسخها واحد ، وأنه نسخ « فرحة الأديب » سنة ٥٩٢ هـ ، وهو الذي حقق « فرحة الأديب » من قبل ، بل يكفي بقوله (ص ١٦) : « سقطت منها آخر صفحاتها ، وفيها تأريخ النسخ ، غير أن خطها لا يبتعد عن القرنين الخامس أو السادس الهجريين » كأنه قد اهتدى إلى ذلك لمعرفة بالخطوط من غير قرينة واضحة أخرى في الأصل نفسه !

(٣) ضبط النص وتحريره

المهمة الأولى لمن يقوم بتحقيق كتاب أن يُعنى بضبط النص وتحريره . ولكن رأيت الدكتور سلطاني أكثر اهتماماً بالتعليقات والحواشي . والحق أنه لم يعد العدة لتحرير النص ، وأكاد أقول إن هذا النص العتيق قد هان عليه خطبه ، فلم يأخذ له أهيته .

وذلك أن أبا محمد الأعرابي قد ألف كتابه هذا للرد على أبي عبد الله النري في كتابيه في تفسير معاني أبيات من أبيات الحماسة . وقد وصلت إلينا ، كما سبق ، نسخة منه من القرن السادس الهجري ، وهي نسخة جميلة ، مضبوطة غالباً ، مقابلة ، لكنها لا تخلو من سقط وتصحيف .

وهناك نسخة أخرى حديثة منقولة من الأصل المذكور . فلا ميزة لها ، إلا أنها بقلم عالم كبير من علمائنا ، وهو العلامة الشنقيطي رحمه الله^(٢) .

ومن حسن حظنا قد سلخ التبريزي في شرحه للحماسة معظم كتاب أبي محمد الذي يشتمل على ٩٣ فقرة . فنقل التبريزي منها ٦٠ فقرة بتامها أو جلّ كلامها مصرّحاً بنقله عنه ، وه فقرات من غير تصريح (٦٠ + ٥ = ٦٥) فتكوّن هذه الفقرات نسخة أخرى مستقلة ناقصة من كتاب أبي محمد ، وتنقصها ٢٨ فقرة .

وقد نقل عبد القادر البغدادي - وكانت عنده ، فيما يبدو ، نسخة مستقلة من هذا الكتاب - في الخزانة ٩ فقرات (١ ، ٥ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٨٩) ، وقد تكررت منها الفقرتان ١٢ و ٣٦ في شرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ و ٧ : ٢٧٦ ، ونقل فقرة أخرى (١٥) في شرح شواهد الشافية : ٥٠ (المجموع ١٠ فقرات) . وقد انفرد البغدادي بنقل الفقرة ٨٩ بينا شارك التبريزي في الأخرى .

أما أبو عبد الله النري المنقود ، فقد وصلتنا نسخة فريدة من أحد كتايبه في تفسير معاني أبيات الحماسة ، حققه عنها الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، ونشره سنة ١٤٠٢ هـ . ولم يصلنا الكتاب الثاني حتى نظفر بالنص المنقود بأسره ، ونحمد الله على أن هذا المطبوع يتضمن نص (٥٦) فقرة مما أورده الفندجاني في نقده ، فكانها نسخة ناقصة أخرى

(٢) ويلاحظ أن المحقق الفاضل يسمي النسختين « الأصلين » أحياناً ، و « الأصول » أحياناً أخرى ! كما سترى في ثنايا كلامه المنقول في الملاحظات الخاصة الآتية . وكذلك يرمز إلى نسخة الشنقيطي بمض الأحيان بحرف « ش » بينا سهاها في المقدمة « ب » انظر ص ٢٩ الهامش .

تشتمل على النص المنقود فقط من ٥٦ فقرة من كتاب أبي محمد .

وجدير بالذكر أن الدكتور سلطاني قد سبقه إلى نشر نصوص من كتاب أبي محمد هذا : أولاً : العلامة حمد الجاسر من مجلة العرب (٩ : ٢٦٢ : ٢٨٧) سنة ١٣٩٤ هـ . وتحتوي نشرته على مقدمة الكتاب و ١٣ فقرة طويلة ، وفهرس الأمثال الواردة في الكتاب ، ومعظم حواشي المخطوط ، مع ترجمة للمؤلف ووصف لمخطوط الكتاب . وثانياً : الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، فقد نشر في آخر كتاب النهري ملحقاً يضم الفقرات التي نقل منها الفندجاني ، ولم ترد في كتاب النهري هذا . ومجموعها عنده ٣٦ فقرة . وقد فاتته الفقرة ٥٤ فإنها أيضاً لم ترد في كتاب النهري .

في ضوء ماقدّمنا يجب على من يتصدى لتحقيق كتاب الفندجاني هذا :

(أ) أن يعتمد أصله ، ويستفيد بنسخة الشنقيطي المنقولة عنه .

(ب) أن يعدّ منقولات التبريزي والبغدادي نسختين ناقصتين من الكتاب ، مع أهميتها لمكان الناقلين ، ويستعين بهما في تصحيح سهو أو تحريف أو إكمال سقط ، ويستفيد بتعقيبهما على ماينقلان أحياناً .

(ج) أن يرجع إلى كتاب النهري المطبوع في توثيق نص النهري المنقود ، مع ملاحظة أنه نشر عن نسخة فريدة ، وأنها قد تختلف عن النسخة التي وقف عليها الفندجاني .

والنظر في النشرتين السابقتين لنصوص من الكتاب لا يخلو من فائدة ، وخاصة نشرة العلامة حمد الجاسر .

تلك هي الخطوات الأساسية التي يُبنى عليها - فيما أعتقد - تحقيق مثل هذا الكتاب . فلننظر ماذا فعل الدكتور سلطاني .

أولاً : لم يلتفت الدكتور إلى كتاب النري البتة ، فحرم نفسه الاستفادة منه في توثيق منقولات النري عند الغندجاني وتقويمها في مواضع كثيرة . (انظر مثلاً الملاحظات : (٣١ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٨٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٩) .

ثانياً : رجع إلى شرح التبريزي ، ولكن عثر هنا عثرة لا تقال لمثله ، فظل يرجع إلى شرح الرافعي إلى الفقرة ٥٦ ، وهو يحسب أنه شرح التبريزي ، كما سيأتي الكلام عليه . ولما عاد إلى الصواب أي شرح التبريزي حقاً (طبعة بولاق) لم يبق عنده للاستفادة منه في تقويم نص الغندجاني أو توثيقه إلا ١٩ فقرة من ٦٥ فقرة ، فهل استفاد في هذه الفقرات التسع عشرة ؟ نعم ، استفاد في تخريج الأبيات الحماسية وبعض الأخبار . أما تحرير النص فلم يستعن به في ذلك ، وإن استعان فقلما أصاب ! (انظر الملاحظات : ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٧٣) .

ثالثاً : ورجوعه إلى كتابي البغدادي : الخزانة وشرح أبيات المغني أيضاً لم يكن في سبيل الاستفادة منها في تحرير النص والتعليق عليه من هذه الناحية . (انظر الملاحظات : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٤ ، ١٧٦) .

أما النصوص التي نشرها من هذا الكتاب العلامة حمد الجاسر والدكتور عسيلان فلم يحفل بها الدكتور سلطاني ، مع أن نشرة العلامة حمد دون تحقيق ، قد تفوق نشرة الدكتور سلطاني من بعض النواحي . فهي أقل خطأ وأقرب إلى الأصل ، وقد أثبت الأستاذ حمد هوامش الأصل ، بينما أغفلها المحقق في الغالب . ووصف الأستاذ حمد لمخطوطة الكتاب أتم من وصفه كما سبق . فالدكتور سلطاني اقتصر في تحقيق النص على الأصل والنسخة المنقولة عنه ، فقال وهو يذكر منهجه (ص ١٧) :

« - اتخذتُ النسخة (أ) أصلاً ، وعنهما نسختُ النص .
- ثم قابلت ذلك بالنسخة (ب) فاستوى لديّ النص بحمد الله تاماً .

- بذلتُ له من بعدُ كل ما ينبغي من ضبط وتوثيق .. مستعينا بما أتبع لي من أمهات المصادر في الشعر ودواوينه ومجاميعه ، والمعاجم والأمثال والبلدان والتأريخ والأيام والأنساب والطبقات .. مما تجد نتاجه في المتن وحواشي التحقيق . « انتهى كلامه ، والنقط منه ، والخط تحت عبارته مني .

وقد تعجبتُ كثيراً لما قرأتُ كلام المحقق هذا ، فإنَّ خارقة من الخوارق عندي أن يكون نص عتيق من كتب الفندجاني التي تحوي من نوادر الشعر والأخبار والأمثال مالا نجده أحياناً في المصادر الأخرى ، « قد استوى » على أصل وحيد ، ونسخة منقولة عنه ! وذلك إذا فرضنا أن المحقق قد أخذ بجميع أسباب الدقة والحذر في نسخ النص من الأصل ثم معارضة نسخته به وبالنسخة المنقولة الأخرى . فكيف باستوائه إذا أخلَّ بمعظمها أو بعضها ؟ ولاشك أن المحقق الفاضل بذل جهداً كبيراً في الرجوع إلى المصادر الأخرى الكثيرة التي أشار إليها ، ولكن ذلك لا يتدارك ما أغفله من أوائل الأمور ، فأبت أعجازه إلا التواء .

ثم هل اتخذ الأستاذ المحقق النسخة (أ) أصلاً وعنهما نسخ النص ، مدرّكاً ما يعني قوله هذا كلَّ الإدراك ؟ وهل قابل ما نسخته بعد ذلك بنسخة الشنقيطي (ب) ؟

يبدو أن المحقق الفاضل اكتفى بنسخ النص من الأصل ، ثم لم يعرض ما نسخته على الأصل مرة أخرى . وأنه نسخ العبارة فقط غير ملتفت إلى ضبط الكلمات في الأصل و (ب) ، مع أن من أصول

التحقيق أن يلتزم المحقق ضبط النص كما في الأصل ، وخاصة إذا كان الأصل موثقاً ومقابلاً ، إلى أن يتحقق عنده خطؤه ، فيعدل عنه إلى الصواب ، وينبّه على ما في أصله . فليس يعني اتخاذ نسخة أصلاً مُقْتَمِداً أن ينسخ منه النص فقط ، ويَهْمَل ما اجتهد فيه ناسخه من ضبط الكلمات . وكذلك يبدو أن الأستاذ المحقق لم يقارن بين الأصل و (ب) مقارنة دقيقة . والدليل على ما قلنا وجود الظواهر الآتية في تحقيق النص :

(١) سقطت كلمات من النص المطبوع في عدة مواضع ، وهي موجودة في الأصل و (ب) كليهما . (انظر الملاحظات ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٢) .

(٢) وقع سهو في النسخ عن الأصل ، وبقي دون تصحيح ، لأن المحقق لا عرض مانسخه على الأصل ، ولاقارنه بنسخته المساعدة (ب) . (انظر مثلاً : الملاحظات ٣٦ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١١٨ ، ١٣٦) .

(٣) عدل المحقق أحياناً في ضبط الكلمات عن الصواب الوارد في الأصل و (ب) إلى ضبط آخر صحيح ، ولم ينبّه على ذلك . (انظر الملاحظات ٣٩ ، ٥٢ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ١٧٧) .

(٤) وأحياناً أخرى عدل عن الصواب الثابت في النسختين إلى خطأ ، ولم ينبّه على ذلك . (انظر الملاحظات ٧ ، ٥٦ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠) .

(٥) أثبت الكلمة أو ضبطها خطأ ، كما في الأصل ، ولم يرجع إلى نسخة الشنقيطي (ب) الذي أثبتتها على الصواب . (انظر الملاحظات ٩ ، ٢٨ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٤٢) .

(٦) صحح الخطأ الواقع في الأصل بالرجوع إلى مصدر آخر ، مع أن

النص في (ب) على الصواب (انظر الملاحظة ٣٤) .

(٧) النص في الأصل غير مضبوط ، فلم يرجع المحقق إلى (ب) التي ضبطته ، وأخطأ في الضبط . (انظر الملاحظات ٤١ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٧٠ ، ١٧٥) .

(٨) في الأصل ضرب أو تصحيح ، فلم ينتبه له المحقق ، ولم يرجع إلى الشنقيطي الذي أثبت النص في (ب) على الصواب . (انظر الملاحظتين ٣٢ ، ٥١) .

زد على ماسبق الأمور الآتية :

(١) أخطأ المحقق في قراءة النص في مواضع كثيرة ، وصحّفه ، وحرّفه . (انظر الملاحظات ١ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٣) .

(٢) أقحم الهامش في النص في مواضع (انظر الملاحظات ١٢ ، ٥١ ، ٧٠ ، ١٠٩) .

(٣) في الأصل سقطات وتصحيفات وأخطاء في الضبط ، لم ينتبه لها المحقق الفاضل . (انظر مثلاً : الملاحظات ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٢) .

(٤) أثبت في موضع نصّ النسخة المساعدة دون الأصل ، ولم يشر إلى ذلك . (انظر الملاحظة ٨٥) .

(٥) لم يثبت المحقق الفاضل هوامش أصله إلا نادراً ، بينما رأينا التبريزي معنياً بنقل نص الغندجاني مع الهوامش الواردة في نسخته ، في مواضعها في داخل النص . ولأهميتها كان الأستاذ العلامة حمد الجاسر أيضاً

حريصاً على إثباتها في نشرته لنصوص من الكتاب في مجلة العرب . وكثير منها في شرح الأمثال والأمكنة الواردة في النص . ومنها ما يشير إلى خلافات في الرواية ، وغير ذلك . ومن الطريف أن المحقق الفاضل قد نقل في التعليق على أحد الأعلام عبارة عن شرح التبريزي ، وهي ثابتة تحت العَلَم المذكور بين السطرين في الأصل وفي الهامش في نسخة الشنقيطي (ب) ، فحرص التبريزي على إثبات هذا الهامش مع النص في شرحه . بينما أغفله المحقق إغفالاً ، ثم استعاره من شرح التبريزي ! (انظر الملاحظة ١٦٨) .

(٦) قال المحقق في بيان منهجه في تحقيق النص (ص ١٧) : « إذا صادفت في النص خطأ في النحو أو غيره أبدلته بصوابه - يستوي في ذلك صدوره عن المؤلف أو النساخ - وأشرت إلى ذلك في الحاشية ، فأحقق بذلك غايتين : تقديم الصواب في المتن لقرائه فأجنبهم تعلم الخطأ . والتزام الأمانة ببيان الصورة الحقيقية للنص في الحاشية لمن يعينهم ذلك من الباحثين » .

التعديل في النص ، وخاصة إذا عرف صدوره كذا عن المؤلف ، أمر له خطره . فهو يقتضي من المحقق أن يكون شديد الحذر . بالغ التيقظ ، طويل الأناة ، مع سعة الاطلاع ، وتمرس بأساليب العريية وأسلوب المؤلف . فلا يُؤمن الإقدام عليه إلا بعد تثبيت ، ومراجعة ، وتنقيب ، وتقليب لوجوه الصواب التي يحتملها النص . فهو سيف هندواني لايسوغ إلا لمن يعرف جيداً متى يسله ومتى يعمده . وقد يخفف من وقعه أن يثبت المحقق في الهامش ماورد في الأصل أداءً للأمانة ، كما وعد الدكتور سلطاني بالتزامها في مقدمته . ولكن المؤلف أنه لم يف بوعده . وقد رأينا من قبل عدولَه عن أصله ، أو عن أصله ونسخته المساعدة

جميعاً ، دون تنبيه . ثم قد يتسرع لى تخطئة ما في أصله ، إذا وجد النص في مصدر آخر على وجه مختلف ، ودون تعليل . (انظر الملاحظات ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ١١٢ ، ١٥٨) .

وأغرب شيء وقعت عليه من هذا الباب ، مما أعياني تفسيره ، أن المحقق الفاضل حذف في ثلاثة مواضع ، الخطأ الوارد في نص النري المنقود ، وأثبت مكانه الصواب الذي أورده الغندجاني في تقده فيما بعد . فأصبح النقد لامعنى له ، لارتفاع الخلاف بين الناقد والمنقود ! والجدير بالذكر أن المحقق لم يُشر في موضعين إلى ما في أصله وتعديله في النص ! أما الموضوع الثالث الذي نبّه فيه على ذلك فإن الصواب فيه غير ما ذهب إليه كل من النري والغندجاني . (انظر الملاحظات ٩٤ ، ١٤٨ ، ١٥٩)

(٤) التعليقات

لقد بذل المحقق الفاضل جهداً كبيراً يُشكر عليه في تعليقاته ، يلمسه القارئ في صفحات الكتاب . وفهرس المصادر . وكنا نتمنى لو أتم هذا الجهد بقدر أكبر من الدقة والروية والتعمق ، فخلت من الحشو ، والاضطراب ، والتكرار ، والاشتغال عن المهم بما لا يجدي كثيراً في خدمة النص ، في عدة مواضع . (انظر مثلاً الملاحظات ٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٨٤ ، ١٢٠) ثم أوقعته العجلة في أوهام أخرى . (انظر مثلاً الملاحظات ٦٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠) .

ولكن الذي رمى تعليقات المحقق بثالثة الأثافي ، فأصبحت تعليقاته التي أحال فيها على شرح الحماسة للتبريزي من أول الكتاب إلى ص ١١١ (٥٥ فقرة) كلها غلطاً محضاً لا يعبأ به ، ولا يعول عليه ، هو اعتماده فيها على طبعة مصورة لشرح الرافعي معتقداً أنها طبعة من طبعات شرح

التبريزي ! فلما ذكر شرح التبريزي ضمن مصادر البحث والتحقيق قال (ص ٢٢٧) : « اعتمدت فيه طبعتين (ط . مكتبة النوري بدمشق حتى الفقرة ٥٦) ، و (ط عالم الكتب ، بيروت ، حتى النهاية) » .

الحق أن طبعة مكتبة النوري بدمشق لاصلة لها بشرح التبريزي . وتفصيل ذلك أن محمد عبد القادر سعيد الرافعي صاحب المكتبة الأزهرية بالقاهرة قد أصدر سنة ١٣٢٢ هـ طبعة من ديوان الحماسة في مجلدين وكتب على الغلاف : « وعليه شرح يحمل غريب مفرداته ، ويبين المراد من أبياته . مختصر من شرح العلامة التبريزي وغيره ، ملتزم طبعه محمد سعيد الرافعي صاحب المكتبة الأزهرية » . وفي أولها مقدمة من صفحتين بقلم الرافعي ، ختمها بقوله : « وقد هبت بنا الرغبة من أجل ذلك في نشره وتوفير الوقت على الفضلاء ، إذ يرجعون في مثل هذا الكتاب إلى الشروح الطوال ومعاجم اللغة وغيرها ، فضبطنا المتن وعلقنا عليه شرحاً يحمل كل ما فيه ، ويظهر من خافيه ، مع الإيجاز الواقف عند حدّ الفائدة وتراجع الشعراء حتى يكون الكتاب غنية للمطلع وثقة للمراجع . وبالله التوفيق (محمد عبد القادر سعيد) الرافعي » .

وفي الطبعة الثالثة التي صدرت سنة ١٣٤٦ هـ من هذا الشرح زاد على الغلاف : « تمتاز بتراجم الشعراء ، وذكر سبب الشعر مع زيادة تهذيب وتنقيح » . وتحتة : « حقوق الطبع محفوظة للشارح » .

هذا الكلام الذي نقلناه من غلاف هذا الشرح ومقدمته ، صريح في دلالاته على أن الشارح هو محمد عبد القادر سعيد الرافعي ، صاحب المكتبة الأزهرية والناشر لهذا الكتاب ، وأنه كان معتمداً في شرحه هذا على شرح التبريزي وغيره من الكتب . فلما أرادت مكتبة النوري بدمشق ، ودار القلم في بيروت تصوير هذه الطبعة سرقةً ، تعمدت كل

منها إلى إخفاء معالمها ، فأثبتت على الغلاف جهلاً أو خداعاً « شرح العلامة التبريزي » . ولكن الشيء الذي لم يشعر الناشران بحاجة إلى حذفه هو مقدمة الرافعي ، فهي لاتزال جاثمة في مكانها ، وبنصّها وفصّها ، تنادي بأن الشرح ليس للتبريزي .

ومع وجود هذه المقدمة قد اغترّ الأستاذ الدكتور سلطاني بعبارة الغلاف ، وجازت حيلة الناشر على أستاذ جامعيّ قضى ردحا من الزمن ، ولا يزال ، يشتغل بالتأليف والتحقيق ، والإشراف على الرسائل العلمية ، فكيف لا يخفى أمرها على طالب ناشئ أو باحث غرير؟ فما أشدّ جناية هؤلاء الناشرين !

هذا ، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله هذا الشرح في مقدمته لشرح المرزوقي (ص ١٥) فقال : « وهناك شرح حديث منسوب إلى الأديب « محمد سعيد الرافعي » والحق أنه للمغفور له أستاذنا الشيخ إبراهيم الدجوني ! »

(٥) الفهارس والمصادر

صنع المحقق فهارس متنوعة ، لكنه لم يستقص ، ففاته شيء كثير في فهارس الأعلام والقبائل والأمثال والأماكن ، عدا الأخطاء الأخرى . أما فهرس المصادر ، فرأيت فيه أنه اكتفى في مصدرين بذكر اسم الكتاب ، ولم يشر إلى مؤلفه ولا مكان صدوره أو تأريخه . ثم رجع إلى طبعتين من أحدهما من غير تنبيه على ذلك في خلال الحواشي أو فهرس المصادر . (انظر الملاحظتين ١٩٨ ، ٢٠٠) .

ولو روجع الكتاب من قبل معهد المخطوطات ، قبل أن يدفع إلى المطبعة ، لزال مثل هذه الأخطاء .

الملاحظات الخاصة

في معظم الملاحظات الآتية صرفتُ هي إلى نصّ الكتاب وما يتصل من حواشي المحقق الفاضل بضبطه وتوثيقه . فلم أتبع الحواشي المتعلقة بتخريج الشعر وتراجم الأعلام إلاّ ما وقعت عليه عرضاً . وكذلك لم أتناول من التعليقات التي أحال فيها المحقق على شرح الرافعي ظناً منه أنه طبعة من شرح التبريزي إلاّ ما عزا فيه شيئاً إلى التبريزي وهو بريء منه ، أو ورد في شرحه على غير الوجه الذي ذكره المحقق ، فبيّنت ذلك ، ونبّهت عليه . وسأشير في أوّل ملاحظاتي إلى رقم الفقرة (ف) ثم رقم الصفحة (ص) ، وإلى رقم السطر (س) أحياناً . وسأورد كلام المؤلف أو المحقق بنصّه تاماً بحيث لا يصعب على القارئ الكريم متابعة النقد .

(١) ص ٢٧ : ورد في مقدمة الغندجاني : « .. فجرى ذكر أبي عبد الله النري رحمه الله ، فأثنى عليه بعض الحاضرين وذكر أنه .. قد استخرج معاني للآيات من أبيات الحماسة هو فيها السابق المبرّز والجواد المبرّ .. » وعلّق المحقق على (للآيات) بقوله : « في الأصل (لآيات) وفيه قصور في الدلالة على بعض الآيات المشكّلة ، والتصويب من (ب) . وعندني أن العبارة بالإضافة (معاني الآيات) أبلغ » .

قول المحقق الفاضل : « في الأصل (لآيات) .. والتصويب من (ب) » كله غلط ، وفي سائر كلامه نظر . فليس في الأصل (لآيات) بالمدّة ، اسم الفاعلات من أئى يَأئى ، ولا في (ب) أي نسخة الشنقيطي (للآيات) بالمدّة ولام التعريف . وإنما في الأصل و (ب) كليهما : (لآيات) جمع بيت ، مسبوقاً بلام الجرّ . والكلمة واضحة في الأصل

(انظر صورة الورقة الأولى في أول الكتاب) .

ولعل المحقق الفاضل حسب الفتحة على همزة (أبيات) في الأصل مدّة ، لأن الناسخ يرسم الفتحة أحياناً بصورة هلال ، كما رسم على الهمزة في (أوسع) والباء في (باب) في الورقة الأخيرة / أس ١١ . (انظر صورة الورقة الأخيرة في أول الكتاب) . ولكن رسم الفتحة لا يشبهه عنده برسم المدّة أبداً . (انظر المدّة على (استوا) و (شا) في صورة الورقة الأولى / ب / س ٦ ، ٧ في أول الكتاب) .

أما الشنقيطي في نسخته (ب) فقد ضبط الباء في (لأبيات) بالسكون ، فلم يترك مجالاً للشك في الكلمة .

وقد أثبت كل من العلامة حمد الجاسر في مجلة العرب ٩ : ٢٧١ والدكتورة وجيهة أحمد السطل في مقدمتها لكتاب الملع : س (لأبيات) على الصواب إلا أن الدكتورة حذفت كلمة (أبيات) الثانية وهو خطأ ، وقد وقع في مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله لشرح المرزوقي : ١٤ : (للأبيات) بلام التعريف وهو أيضاً خطأ .

وبعد ، فإذا كان المحقق قد رأى أن الصواب في الكلمة (للأبيات) وأثبتته في النص فكيف أباح لنفسه أن يثبت فيما نقله في مقدمته : ١٢ من كلام الغندجاني (معاني الآبيات) ؟ ألمجرد « أن العبارة بالإضافة أبلغ » عنده كما قال هنا ؟!

(٢) ص ٢٧ س ٩ : ورد أيضاً في مقدمة المؤلف : « فقال لي : عنتاً باطلا وظلماً ، إن كنت صادقاً فيما تدعيه ، فجردّ لتقيضها كتاباً يدل على صحة دعواك .. » .

لم يتنبه المحقق على أن قوله « عنتاً باطلا وظلماً » جزء من بيت

الحارث بن حلزة في معلقته ، ضمته الغندجاني كلامه حسب عادته . وقد أثبتته الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله في سطر مستقل ، وأشار في الهامش إلى بيت الحارث وهو :

عَتْنَا بَاطِلًا وَظَلَمًا كَمَا تُعَدُّ شَرًّا عَنْ حَجْرَةِ الرَّيِّضِ الظُّبْيَاءِ^(١)

(٣) ف ١ ص ٢٩ الهامش ٢ : قال المحقق في ترجمة قُرَيْطِ بْنِ أُنَيْفٍ : « ذكر التبريزي ١ / ٣ أنه إسلامي » .

الحق أن التبريزي (١ : ٥) لم يقل شيئاً عن عهد الشاعر ، والمحقق إنما أحال على شرح الرافعي . ولكن الغريب أن البغدادي في الخزانة ٧ : ٤٤٦ نسب ذلك إلى الخطيب في شرح الحماسة ونص قوله : « وهو شاعر

[(١) جاء في لسان العرب (مادة - ع ن ن) قوله : « عَنْ يَمِينٍ وَيَعْنُ عَنَّا وَضُنُونًا ، وَاعْتَنَ : اعْتَرَضَ وَعَرَضَ ... وَالاسْمُ : الْقَنْنُ وَالْعَيْنَانُ . قَالَ [الحارث] بِنِ حِلْزَةَ : عَنَّا بَاطِلًا وَظَلَمًا كَمَا تُعَدُّ شَرًّا عَنْ حَجْرَةِ الرَّيِّضِ الظُّبْيَاءِ وَفِي حَدِيثِ طَهْفَةَ : بَرْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْوَثْنِ وَالْقَنْنِ . الْوَثْنُ : الصَّم . وَالْقَنْنُ : الِاعْتِرَاضُ ، مِنْ عَنِ الشَّيْءِ : أَيِ اعْتَرَضَ . كَأَنَّهُ قَالَ : بَرْنَا إِلَيْكَ مِنَ الشَّرِّ وَالظُّلْمِ . »] وقيل : أراد به الخلاف والباطل » . واستدرك طابع اللسان الأول فذكر أن بيت الحارث بن حلزة قد تقدم إنشاده في مادة (حجر ، وريض ، وعتر) عن بنون فشناة فوقية ...

وعلق على ذلك الأستاذ الجليل أحمد تيمور (تصحيح اللسان : ٢٨) . وأورد أبو بكر بن الأنباري بيت الحارث بن حلزة في كتابه شرح القوائد السبع الطول الجاهليات (ص ٤٨٤) بنونين وقال في تفسيره : « عَتْنَا : مَعْنَاهُ اعْتِرَاضًا . يَقُولُ : أَمَّ تَعْتَرِضُونَ بِنَا اعْتِرَاضًا ، وَتَدْعُونَ الذُّنُوبَ عَلَيْنَا ظَلَمًا وَمِيلًا عَلَيْنَا . يُقَالُ : عَنْ يَمِينٍ عَتُونَا : إِذَا اعْتَرَضَ »

وجاء في شرح المملقات السبع للزوزني (ص ١٧٠) بيت الحارث بن حلزة بنونين ، وقال في تفسيره : « الْقَنْنُ : الِاعْتِرَاضُ . وَالْفِعْلُ : عَنْ يَمِينٍ ... » [

إسلامي . قاله الخطيب التبريزي في الحماسة . وقد تتبعت كتب الشعراء وتراجهم فلم أظفر له بترجمة . « ولاشك أن ذلك وهم من البغدادي . والذي صرح بكونه إسلاميا هو العيني في شرح الشواهد ٣ : ٧٢ . وقد فات الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله أن يرجع إلى شرح التبريزي لتوثيق كلام البغدادي في هذا الموضع من الخزانة . وقد أعاد البغدادي هذا الكلام في شرح أبيات المغني ١ : ٨٧ فنبه محققاه على وهمه .

(٤) ف ١ ص ٢٩ س ٥ : حكى الفندجاني في نسب الشقيقة عن شيخه أبي الندى قوله : « الشقيقة هي بنت عباد بن زيد بن عمرو بن ذهل بن شيبان ... »

هذا النسب وما بعده منقول من جمهرة النسب للكلي : ٥٠٣ (١) : ٢١٦ ط . العظم) . وكذا ورد نسبها فيه في هذا الموضع . وقد أورد التبريزي والبغدادي كلاهما نصّ الفندجاني بتمامه من هذه الفقرة ، ولكنها اختلفا في نسب الشقيقة . فهو عند التبريزي ١ : ٦ كما هنا ، أما البغدادي فقد نقل في الخزانة ٧ : ٤٤٢ وشرح أبيات المغني ١ : ٨٥ (عوف بن ذهل) ، مكان (عمرو بن ذهل) . ويُرجح ما في نسخته من كتاب الفندجاني قول الكلي في ذكر أولاد سعيد بن عمرو بن ذهل (ص ٥١٤) (١ : ٢٣٣ ط العظم) : « وأمه رم بنت عباد بن زيد بن عوف بن ذهل وهي أخت الشقيقة التي ينسب إليها ولدها من أسعد بن همام » . ويؤيد ذلك أنّ الكلي لم يذكر من أولاد عمرو بن ذهل من يسمّى زيدا ، بينما ذكر من ولد عوف بن ذهل (ص ٥١٥) زيدا ، ثم من ولد زيد عبادا . فلعلّ (عمرو) في الموضع الأول من الجمهرة (ص ٥٠٣) تحريف قديم . هذا ، وفي جمهرة ابن حزم : ٣٢٥ « عباد بن

عمرو بن ذهل « والظاهر أنه سقط فيه (زيد) بعد (عباد) .

(٥) ف ١ ص ٢٩ س ٨ : ومن قول أبي الندى : « وأما اللقيطة .. فهي أم حصن بن حذيفة وإخوته ، وهم خمسة » . وعلق المحقق على قوله : (وهم خمسة) : « هم : ندبة ومالك و ورد وشريك وعقبة . وأبوهم حذيفة الذي يقال له رب معدّ . ورد ذلك في جمهرة الانساب ص ٢٥٦ » .

تعليق المحقق هذا يؤم أن الضير (هم) في النص راجع إلى الإخوة ، وأن أبناء اللقيطة ستة . وهذا خلاف ما قصد إليه أبو الندى ، فإنّ أبناءها عنده خمسة ، والضير (هم) راجع إلى حصن وإخوته جميعا ، بدليل قوله في آخر الفقرة :

« وهي أم حصن ومالك ومعاوية و ورد وشريك بني حذيفة » . وهناك علق المحقق بقوله : « زاد ابن حزم على هذه الأسماء (ندبة وعقبة) وأسقط (معاوية) .

(٦) ف ١ ص ٢٩ س ١٢ : جاء في الخبر العزيز الذي حكاه أبو الندى في سبب تسمية أم حصن باللقيطة : « .. وقال لأمتها : استرضعيها وأخفيها عن الناس [فما يكون لك] منها خير » .

أولا : (عن) تحريف ، صوابه : (من) كما في الأصل ، و (ب) والخزانة ٧ : ٤٤٣ وشرح الأبيات ١ : ٨٦ .

ثانياً : علق المحقق على ما بين الحاصرتين ، فقال : « العبارة مطموسة في (ش) وهي في الأصل (فلن يهلك) و واضح أنها من تلفيق الناسخ . أما البغدادي فقد تجاوز هذه العبارة في نقله الخبر في شرح أبيات المغني ١ / ٨٦ وما أثبتته أدنى إلى الأصل وإلى المراد . »

قلت : وقد تجاوزها البغدادي في الخزانة ٧ : ٤٤٣ أيضا ، وقبله التبريزي في شرح الحماسة ١ : ٦ . ولكن الذي أثبتته المحقق كيف يكون « أدنى إلى الأصل » ؟ فستان ما بين (فلن) و (فئا) ، و (يَهْمَك) و (يكون لك) ! ولعل الصواب « فلن يُعْدِمَكَ فتقاربت العين ورأس الدال فتحولتا إلى هاء ، ثم وصلت بالميم لقرب طرف الدال منها .

(٧) ف ١ ص ٣٠ س ٣ جاء في الخبر نفسه : « فقال لأخيه ... مالك لاتزوج وتجمع النساء نرزق منك عضداً .

كذا ضبط « نرزق » بضم القاف ، والصواب بسكونها كما في الأصل و (ب) كليهما .

(٨) ف ١ ص ٣٠ س ٤ في الخبر نفسه : « وقد علمت ما لقيت من العذرية وطلبها » .

كذا أثبت المحقق (من) والصواب (في) كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ٦ وشرح أبيات المغني ١ : ٨٦ . وهي تفيدها السببية . وفي الخزانة ٧ : ٤٤٣ (من) ، والظاهر أنه تحريف .

(٩) ف ٢ ص ٣٢ س ٢ : ورد في النص : « الأخرق ضد الصنع » . ضبط المحقق « الصنع » بكسر النون ، وكذا في الأصل . وهو خطأ . الصواب بفتحها كما ضبط الشنقيطي في (ب) .

(١٠) ف ٢ ص ٣٢ : ورد في النص البيت الآتي :

أحاذر أنباء من القوم قد دنتُ وأوبئةً أتقاضٍ هن دليل

كذا أثبت المحقق (دليل) بالدال ، وهو تحريف منه . صوابه (زليل) بالزاي كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ٢٩ . قال الخليل الهلالي من قصيدة رواها الغندجاني في ضالة الأديب عن شيخه أبي

الندى :

فأتم قرن الشمس حتى أناخه بقرنٍ وللمستعجلات زليلٌ
 نقلها البغدادي في الخزانة ٥ : ٢٦١ وقال في تفسير زليل : « مصدر زَلَّ
 يَزِلُّ بالزاي ، إذا تَرَ تَرَ سريعا . »
 هذا ، وقد أثبت محققو الأغاني (ط دار الكتب) ١٣ : ٥٤
 (دليل) بالبدال ، وكتبوا في الهامش : « وفي ط : « دليل » بدل
 « دليل » وفي مختار الأغاني : « هزيل » . فلعلَّ المحقق اعتمد على الأغاني
 لأنه رجع إليه في تخريج هذا الشعر وتصحيح نسبه ، ولأن كلمة
 (زليل) بالزاي واضحة جدا في الأصل ونسخة الشنقيطي كليهما . فإن
 صحَّ هذا كان واجبا عليه التنبيه على ما في الأصل و (ب) ، وبيان
 سبب العدول عنه .

(١١) ف ٤ ص ٣٣ : ورد في النص قول بلعاء بن قيس الكناني :

وفارس في غمار الموت منغمس إذا تأتي على مكروهة صدقا
 فقال المحقق في تعليقه عليه : « البيت .. في .. شرح المرزوقي ق ٨ / ١
 وشرح التبريزي ص ١٢ . وفي صدر البيت في الشرحين (على مكروهه)
 ورجح ابن جني في إعراب الحماسة ١٥ / ب تأنيثها بتقدير (على حال
 مكروهة) .. »

قوله « صدر البيت » سبق قلم وإنما أراد العجز . ولا يصح أن في
 الشرحين كليهما (على مكروهه) بالإضافة إلى الضمير ، وإنما هو كذا في
 متن الحماسة عند المرزوقي وأشار في الشرح إلى الرواية الأخرى . أما شرح
 الرافعي الذي أحال عليه المحقق ففيه (على مكروهة) بالتاء في آخره ،
 وكذا في شرح التبريزي ١ : ٣١ ، وأشار إلى الرواية الأخرى .

(١٢) ف ٥ ص ٣٤ : نص الفقرة : « .. قال تأبط شرا :
فأبتُ إلى فهم ولم أك آيبا وكُم مثلها فارقتُها وهي تصفِرُ
قال أبو عبد الله : .. والهاء في قوله (وكُم مثلها) راجعة إلى
هذيل . وقوله (وهي تصفر) : قيل معناه : أي تتأسف على فوقي » .
« قال أبو محمد الأعرابي : سألت أبا الندى رحمه الله عن قوله : (وكُم
مثلها فارقتُها وهي تصفر) قال معناه : كم مرة مثلها فارقتُها وهي تتلف
كيف أفلتُ . قال : والرواية الصحيحة (فأبتُ إلى فهم وما كدتُ آيبا)
والهاء في (فارقتُها) راجعة إلى فهم . قال : ورواية من روى (ولم أك
آيبا) خطأ . وفهم ابن عمرو بن قيس بن عيلان » .

الجملة (والهاء في فارقتُها راجعة إلى فهم) أراها قلقة في هذا
الموضع ، ناقضة للكلام السابق . وذلك لأن الظاهر من هذا السياق
لكلام النمري ورد الغندجاني أن الخلاف بين النمري وأبي الندى من
وجهين : أولاً في رواية البيت ، فالصواب عند أبي الندى (وما كدت
آيباً) . وثانياً : في تفسير البيت ، فالهاء في (مثلها) و (فارقتُها)
جميعاً ترجع عند النمري إلى هذيل . أما أبو الندى فالهاء في (مثلها)
راجعة عنده إلى كلمة (مرة) ، ولكنها في (فارقتُها) تعود على هذيل ،
لأنه قال في التفسير : « وهي تتلف كيف أفلتُ » . فالتلف على إفلاته
وتخلصه إنما يتصور من قبل أعدائه ، وهم بنو لحيان من هذيل ، لا من
قبل فهم قبيلة الشاعر نفسه . فما أمر هذه الجملة القلقة ؟

الواقع أن هذه الجملة مكتوبة عمودياً على هامش الأصل ، وفي
بدايتها فوق (والهاء) حرف السين كذا (س) وفي آخرها (صح)
وبدأت الجملة بإزاء السطر ١٢ (والرواية الصحيحة ... من روى ولم) من
غير علامة اللحق في داخل النص . بينما كتب في الهامش أفقياً بإزاء

السطر ١١ : (مرّة) والسطر ١٢ : (كدت) بعلامة صح في آخرهما والاشارة للحق في النص . أي (كم مرة مثلها) و (ماكدت آتياً) . فردّهما العلامة الشنقيطي في نسخته إلى موضعها من النص ولكن ترك الجملة المذكورة كما هي على الهامش . أما الأستاذ المحقق فأدخل هذه الجملة في النص متأسياً - فيما أظن - بالبغدادي في الخزانة ٨ : ٢٧٦ . ولكن التبريزي الذي أورد الفقرة بتامها في شرحه ١ : ٤١ قد أغفل هذه الجملة مع حرصه - بوجه عام - على إيراد النص مع هوامش نسخته .

ويُشبه هذا الهامش هامش آخر في الورقة ١٢ / ب في الفقرة ٢٦ ، فلم يدخله المحقق في النص ، بل أوردّه في تعليقه منسوباً « لبعض العلماء » خلافاً لما فعل هنا .

ومثلها هامش ثالث في الفقرة ٢٥ ، ولكن مع علامه للحق في داخل النص فأدخله الشنقيطي رحمه الله في نسخته في النص ، وتبعه الأستاذ المحقق .

إني أرى أن حرف السين في بداية الهوامش الثلاثة يشير إلى نسخة أخرى من الكتاب ، بيد أن الأول والثاني من الحواشي الواردة في تلك النسخة ، أما الثالث فهو زيادة في النص فيها ، وعلامة للحق تشير إلى مكان الزيادة . وعلى هذا لا يصح إقحام الهوامش الثلاثة في النص .

والهامش الذي ورد في هذه الفقرة (والهاء في فارقتها راجعة إلى فهم) يشير إلى تفسير آخر للبيت أوردّه التبريزي في شرحه ، ولكن المعنى حينئذٍ يختلف عما ذكره أبو الندى . قال التبريزي : « فيكون المعنى : كم مرة فارقتها وأطلت الغيبة عنها ، أي عن القبيلة ، فهي تلفظ في أمري ، وتكثر القول في شأنني ، فمنهم من يقول : إني قُتلت ، ومنهم من يقول : إني ظفرت ، فتعلو أصواتهم ، ويكثر كلامهم كالطير تجتمع

وتصيح .

أما البغدادي فإمّا أن يكون كاتب نسخته قد أقحم هذا الهامش في النص أو أقحمه البغدادي نفسه لسقوط كلمة (مرة) من نسخته ، ليستقيم كلام الغندجاني ويخلو من الحشو ، فإنه لا يبقى بعد حذفها فرق بين تفسيري النري وأبي الندى .

ولكن لم يكن البغدادي ليرتضي هذا التفسير الذي يردّه سياق الأبيان ، فقال (٨ : ٣٧٧) : « ورجوع الضير من (مثلها) إلى (فهم) غير مناسب . والمناسب رجوعه إلى لحيان .. » .

هذا ، وقال المحقق في تعليقه على (.. راجعة إلى فهم) : وهي عند التبريزي كما ذكر النري عائدة إلى هذيل حيث يقول : « والضير في (مثلها) يعود إلى هذيل وأراه سديداً .. »

قلت : هذا ماورد في شرح الرافعي ، وليس من كلام التبريزي . وأخذه الرافعي من كلام النري الذي نقله التبريزي بنصه مع رد الغندجاني .

(١٣) ف ٦ ص ٣٦ الهامش ٢ : قال المحقق يذكر اختلافهم من نسبة الحماسية ١٤ (إنا محيوك ياسلمى فحينا) : « وأما بشامة بن حزن النهشلي فقد مال إلى نسبة الحماسية إليه كل من ... والتبريزي في شرح الحماسة ١ / ٢٥ .. وذكره كل من المرزوقي .. و .. بلا ترجيح » .

قلت : لا التبريزي مال إلى نسبة الحماسية إلى بشامة ولا الرافعي الذي أحال عليه المحقق . أما التبريزي فذكره بلا ترجيح بل بتضعيف كالمرزوقي فقال (١ : ٥٠) : « وقال بعض بني قيس بن ثعلبة ، ويقال إنها لبشامة بن حزن النهشلي » . وأما الرافعي فلم يستطع أن يفرّق بين

(بعض بني قيس بن ثعلبة) و (بشامة بن حزن النهشلي) ، فجعلها شخصا واحدا ، فضلا عن أن يميل ويرجع نسبة الشعر إلى أحد . فأثبت في النص « وقال بعض بني قيس بن ثعلبة » وعلق عليه في الهامش بقوله : « هو بشامة بن حزن النهشلي » !

(١٤) ف ٨ ص ٣٩ : ورد في نص الفندجاني قول الحارثي المنسوب إلى السمومل :

فإن بني الديان قطب لقومهم تدور رحام حوله وتجول
كذا برواية (حوله) فعلق عليه المحقق الكريم : « البيت من ديوان
الحماسة ١ / ٨١ آخر أبيات القصيدة المذكورة . وجاء في العجز (حولهم)
وهي مرجوحة ، فالضمير مفرد يعود على القطب ، كما أن الرحى إنما تدور
حول القطب لآحول الناس » .

أحال المحقق هنا على ديوان الحماسة ١ / ٨١ فقط وقال : « وجاء في
العجز (حولهم) » ولم يشر إلى رواية المرزوقي والتبريزي وديوان
السمومل وأمالي القالي ، مع أنه قد أحال على هذه المصادر كلها في تخريج
القصيدة . أفلا يوهم هذا أن رواية (حولهم) قد تفرد بها ديوان الحماسة
(تحقيق عسيلان) وقد تكون رواية (حوله) هي الشائعة ، مع أن
الأمر بالعكس . فقد اتفقت على هذه الرواية (حولهم) نسخ الحماسة
الأربع التي اعتمد عليها الدكتور عبد الله عسيلان ، مما يكاد يقطع بأن
الرواية عند أبي تمام (حولهم) . ولعل المحقق الكريم لم ينسَ ما نقله في
ص ٣٥ من كلام المرزوقي الذي قال : « على أني قد نظرت فوجدت أبا
تمام قد غير كثيرا في ألفاظ الأبيات التي اشتمل عليها هذا الكتاب ..
ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلموا له » وعقب عليه :
« قلت : ولعل هذه أوضح شهادة بفصاحة أبي تمام وتوثيق فقهه لغة

العرب .

وبصرف النظر عن مدى صحة قول المرزوقي إنَّ أبا تمام غير في نصوص الآيات ، ليست رواية (حولهم) مما تفردت به حماسة أبي تمام . بل هي الرواية عند المرزوقي والتبريزي في شرح الحماسة . ولم يشر أحد منها إلى رواية أخرى غيرها . وقد نقل التبريزي نص هذه الفقرة ولكن أغفل رواية الغندجاني . وهي الرواية في ديوان السموءل : ٩٢ وأمالي القالي ١ : ٢٧ واللالي ١ : ٥٩٧ والحماسة البصرية ١ : ١٤٩ والتذكرة السعدية ١ : ٥٠ ونهاية الأرب للنويري ٣ : ٢٠٢ والمستطرف ١ : ١٣٣ والتاج (دين) . وفي المقاصد النحوية ٢ : ٧٨ (حولها) وهي أيضا ترجع إلى القبيلة (بني الديان) لالفظ (قطب) . أما قول المحقق الفاضل (.. كما أن الرحي إنما تدور حول القطب لاحول الناس) فهو كما ترى !

(١٥) ف ٨ ص ٤٠ س ١ : ورد في النص المثل « عي صامت خير من عي ناطق » فعلق عليه المحقق بقوله : « ورد في جمع الأمثال (٢٤٧٠) ٢ / ٢٥ وفيه « عي الصمت أحسن من عي المنطق » وجاء له بأخبار وشعر » .

نص المثل بلفظ الغندجاني ورد في جمع الأمثال بعد ورقتين عن الموضوع الذي أحال عليه المحقق في ٢ : ٢٩ (رقه ٢٤٩٥) وانظره بهذا اللفظ في فصل المقال : ٢٩ والمستقصى ٢ : ١٧٥ . وقد ضبط المحقق (عي) بكسر العين في الموضعين كما في الأصل في الموضوع الثاني . وقد ضبطت العين بالفتح من المصادر المذكورة كلها إلا أن الميداني قد أشار من آخر كلامه إلى رواية الكسر فقال : « ويروي (عي صامت) على المصدر بجعل (صامت) مبالغة كما يقال : شعر شاعر » .

(١٦) ف ٩ ص ٤٠ الهامش ٥ يقول المحقق في تخريج البيت :
ولقد شهدت الخيل يوم طرادها فطعنت تحت كنانة المتطر
« ... أما عند التبريزي ١ / ٣٤ فهو « لبعض بني تيم الله بن ثعلبة » وقال
في الشرح نقلا عن الغندجاني : « الذي قال هذا الشعر هو علقمة بن
شيبان ... »

قلت : كذا في شرح الرافعي . أما التبريزي فقد نقل في آخر شرحه
١ : ٦٧ نص هذه الفقرة بما فيه كلام النري وتقد الغندجاني .

(١٧) ف ٩ ص ٤١ س ٦ ورد في كلام النري الذي نقله الغندجاني في
تفسير البيت :

ونطاعن الأبطال عن أبنائنا وعلى بصائرنا وإن لم نبصر
عن أبي ريش : « البصيرة هاهنا اليقين ، فيقول : نقاتل على ماخيلت :
أكنا على يقين أم على شك » .

قد أغفل المحقق هنا تخريج المثل « على ماخيلت » وتفسيره . وقد
ورد المثل نفسه ضمن شطر بيت تمثل به الغندجاني في الفقرة ١٩ ص ٥٦
(فتره أبو عبد الله « على ماخيلت وعلى عماها ») وهناك فتره المحقق
فقال : « .. ومعنى المثل أنه يمضي على غرر من غير يقين . كذا في
اللسان (خيل) » .

والمثل (على ماخيلت) في الفاخر : ٢٧ والزاهر ١ : ٥١٥ والميداني
١ : ٣١٢ والأساس ١ : ٣١٢ (خيل) . ومعناه هنا في كلام أبي ريش :
على كل حال ، كما في قول زهير بن أبي سلمى من قصيدة في ديوانه : ٣٧
تجذم على ماخيلت هم إزاءها إذا أهلك المال الجماعات والأزل
وأشد ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١ : ١٠٢ قول الشاعر :

قل للصعاليك لاتستحسروا من التاس وسي في البلاذ

فالفزوة أحجى على ماخيلت من اضطجاع على غير وساء
وانظر اللسان (هلك)

(١٨) ف ١٠ ص ٤٢ الهامش ٥ : « البيت للشمندر الحارثي في ... والتبريزي
١ / ٣١ ... وأيد التبريزي هذا بقوله : « المعنى أنا تقتلك جهارا ونحكم
السيف فيكم حتى يكلّ » .

لفظ التبريزي في ١ : ٦٢ « والمعنى أنا تقتل جهاراً لثقتنا بأنفسنا ،
ونحكم السيف فيكم إلى أن يكلّ » . وقد أخذ منه الرافعي في شرحه
بتصرف كما ترى فيما نقله المحقق منه والصواب في رقم الصفحة : ٣٢ .

(١٩) ف ١١ ص ٤٣ : ورد في كلام النهري قول ابن زيابة :
إنك ياعمرو وترك الندى كالعبد إذ قيّد أجأله
فعلق عليه المحقق بقوله : « ... وذكره التبريزي في شرحه ١ / ٢٨
والرواية عنده (إني وحواء وترك الندى) وقال في معناه : « إني متى
تركت الغزو على حواء واغتنام الأموال وبذلها لم يبق لي هم » فاقتبس
رواية الغندجاني وشرحه مما سيرد في المتن بعد سطور .

قلت : رواية التبريزي ١ : ٧٣ مثل رواية النهري لافرق بينها ، إلا
أن التبريزي في آخر تفسيره للبيت نقل رد الغندجاني بنصه . وقد أثبت
الرافعي في شرحه رواية الغندجاني ولخص ماجاء في رده من تفسير
البيت . وكل ذلك من شرح التبريزي .

(٢٠) ف ١١ ص ٤٤ س ١ : ورد في النص في تفسير البيت السابق :
« قال أبو عبد الله : قال ابن السكيت : تقول أنت كالعبد ... »
كذا (تقول) وهو خطأ لعله مطبعي . والصواب (يقول) بإسناده
إلى الفئاب ، كما في الأصل و (ب) والنهري : ٣٤ وشرح التبريزي ١ :
٧٣ والخزانة ٥ : ١١٦ .

- (٢١) ف ١١ ص ٤٤ س ٧ : تمثل الغندجاني بالبيت :
- فلا يدري نصير من دحاها ومن هو ساكن العرش الرفيع
لم يضبط المحقق (نصير) أكزبير هو أم كأمير وكلاهما من أسماء
العرب فيشتبه على القارئ انظر القاموس (نصر) وقد ضبط في الأصل و
ب كليهما كزبير . وهو فيها بالصاد المهملة ولكن في الخزانة ٥ : ١١٦
بالمعجمة . وقد نبه على ذلك محققه . وقال الأستاذ المحقق في تخريج
المثل : « لم أجده في مصادر الأمثال لدي » . قلت أورد ابن الأنباري في
الزاهر ١ : ٢٩٣ قولهم (ما يدري من طحاها) ولعل الشاعر ضمن بيته
هذا المثل الذي يروى بلفظ (دحاها) و (طحاها) .
- (٢٢) ف ١١ ص ٤٤ الهامش ٣ : علق المحقق على رواية أبي الندى
وتفسيره لقول ابن زيابة الذي سبق (انظر رقم ١٩) : « أخذ بهذا وأثبتته
كل من التبريزي ١ / ٣٨ و البغدادي ٢ / ٣٣٥ » .
- قلت : لم يأخذ به التبريزي . وإنما أثبتته في آخر شرح البيت كما
سبق .
- (٢٣) ف ١٢ ص ٤٥ س ٦ : في النص : « وإنما المعنى أنه هُف أمه - وهي
زيابة - أن لا يلحقه في غاراته فيقتله أو يأسره . »
- كذا في الأصل (في غاراته) ولكن في شرح التبريزي ١ : ٧٥
والخزانة ٥ : ١١١ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ (في بعض غاراته) ولعل
كلمة (بعض) سقطت من أصلنا ، مع صحة العبارة بدونها .
- وقال المحقق الكريم في تعليقه على النص : « وبهذا المعنى أخذ
التبريزي في شرحه » .
- قلت : قد نقل التبريزي تفسير البيت عن أبي هلال ثم أبي العلاء .
أما كلام النري ورّد الغندجاني فنقلها بعد ما فرغ من تفسير الحماسة
كلها .

(٢٤) ف ١٢ ص ٤٥ : أنشد الغندجاني قول النابغة الذبياني :

يا لهفَ أمي بعد أسرة جمول ألا أأقيهم ورهـط عرار
علق المحقق على (جمول) فقال : « لعلها جمون ترخيم جمونة ،
فليس في أسمائهم جمول في مصادر الأنساب لدي » .

كذا (جمول) باللام ثابت في شرح التبريزي ١ : ٧٥ ، والخزانه ٥ :
١١٠ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ . وقال الصفاني في التكملة (جعل) :
« وجمول مثل جرول من الأعلام » . ونحوه في التاج (جعل) .

(٢٥) ف ١٣ ص ٤٥ ورد في النص في كلام النري قول معدان [بن
جواس] :

وكفنت وحدي منذراً في ردائه وصادفَ حوطاً من أعاديّ قاتل
وقال المحقق في تعليقه : « .. وجاء في الديوان والمرزوقي (بردائه)
وكلمة (في) أدلّ على مراد الشاعر من موت ولده .. »

قلت : اهتم المحقق برواية الديوان والمرزوقي ، ولم يشر إلى ما أثبتته
الشنقيطي هنا في نسخته : (في ثيابه) كما ورد فيما بعد في إنشاد
الغندجاني لأنه رأى في الأصل هنا ضرباً على (ردائه) ولكن الصواب هو
ما أثبتته المحقق الكريم فإنه موافق لما ورد في كتاب النري : ٣٨ في نص
البيت . إلا أنه في شرحه قال : « وقوله (بردائه) » !

(٢٦) ف ١٣ ص ٤٥ الهامش ٧ : قال المحقق في تخريج البيت السابق
ونسبته :

« ورد البيت في ديوان الحماسة ق ٢٦ / ٢ ج ١ / ٩٤ وقال في
نسبته : « وقال معدان بن جواس الكندي ، وتروى لمعن بن المضرب ،
جاهلي يخاطب مالكا » . والبيت لمعدان في : المرزوقي ق ٢٦ / ٢ ج
١ / ١٥٢ والتبريزي / ٤١ .. وهما بيتان .. ووردا لمعدان كذلك في معجم

الشعراء ص ٣٣٥ . «

ثم عاد إلى ذكر الخلاف في نسبة الشعر في آخر الفقرة ص ٤٧ الهامش ١ فقال : « اختلفت المصادر في قائل هذين البيتين : فهما لمعدان بن جواس ، أو لمعن بن المضرب في ديوان الحماسة ، ولمعدان بن جواس الكندي في شرحي المرزوقي و التبريزي كما تقدم . وهما لحجية بن المضرب في المؤلف والمختلف ١١٦ - ١٧ ومعجم الشعراء ٣٣٥ .. »

قلت : يلاحظ على الحاشيتين أولاً : التكرار ، وثانياً : التناقض فيما نسبته . إلى معجم الشعراء ، فإنه قال أولاً في ص ٤٥ إن البيتين في معجم الشعراء : ٣٣٥ لمعدان ، ثم قال في ص ٤٧ إنها فيه لحجية بن المضرب وثالثاً : ليس صحيحاً مانسبه إلى التبريزي ، ولفظه في شرحه (١) : (٧٧) : « وقال معدان بن جواس الكندي ويروي لحجية بن المضرب السكوني .. » .

(٢٧) ف ١٣ ص ٤٦ : تمثل الغندجاني بالبيت الآتي :

إذا هبطت حوران من بطن عالجر فقولا لها ليس الطريق هنالك
في شرح التبريزي ١ : ٧٨ عن الغندجاني (كذلك) بدلا من
(هنالك) . والبيت لحسان بن ثابت من قصيدة في ديوانه : ٨٥ ، وانظر
تخريج البيت في الديوان وقصته وتفسيره في طبقات فحول الشعراء ١ :
٢٤٨ .

(٢٨) ف ١٤ ص ٤٨ : تمثل الغندجاني بالبيت الآتي :

إذا أفسدت أول كل أمر أبت أعجازه إلا الثواء
قلت : أنشده الأمدى في المؤلف : ٤٤ لعمر بن أحر الباهلي .
وهو من ثلاثة أبيات في الزاهر ١ : ٣٠٥ بدون عزو . وانظر هامشه .

(٢٩) ف ١٤ ص ٤٨ : ورد البيت الآتي :

أقدم فيهم دعلجاً وأكره إذا أكرهوا فيه الرماح تحمها
فقال المحقق في تعليقه عليه : « أشار التبريزي في شرحه إلى هذه
الرواية وصوّبها » .

قلت : لم يصوّب التبريزي ١ : ٨٢ رواية الغندجاني وإنما ختم شرحه
بنقل نص الغندجاني كاملاً من غير تعليق عليه .
(٣٠) ف ١٤ ص ٤٨ : ورد في نص الغندجاني قول مروان بن سراقه
الجعفري :

وعبدُ عمرو منع الفئاما

ودعلجاً أقدمهم إقداما

كذا ورد في الأصل و (ب) : (أقدمهم) . والصواب ، فيما أرى ،
مانتله التبريزي في شرحه ١ : ٨٢ عن الغندجاني : (أقدمه) وكذا في
الأغاني كما ذكر المحقق . و (أقدم) معناه : قَدَم . وهو مثل قوله :
أقدم فيهم دعلجاً وأكره

فالضمير المفرد المفعول به يرجع إلى (دعلج) ، وفاعل (أقدم) عبدُ
عمرو .

(٣١) ف ١٥ ص ٤٩ : نقل الغندجاني عن النري : « قال بعض بني
بولان :

نستوقد النبل بالحضيض وتق — تاد نفوساً بنتُ على الكرم
كذا ورد في الأصل (نقتاد) بالقاف ، وبإسناد الفعلين (نستوقد)
و (نقتاد) إلى المتكلمين ، وهي رواية في البيت ، ولكن الرواية التي
ثبتت في كتاب النري : ٤٤ (تستوقد النبل .. وتصطاد) وعليها فسر
البيت ، فقال : « يقول : نبئنا تصطاد أي تصيبها ، وتستوقد
بالحضيض ، أي تفعل الفعلين معاً في رمية واحدة .. » .

(٣٢) ف ١٥ ص ٥١ : رواية البيت السابق عند الغندجاني :
 نوخذ النبل بالحضيض ونص — سطاذ نفوساً صيفت على الكرم
 كذا أثبت المحقق (الكرم) بأداة التعريف ، ولم يتنبه على تصحيح
 الناسخ في الأصل ولم يرجع إلى نسخة الشنقيطي الذي أثبت (كرم)
 مجرداً من (ال) على الصواب .
 (٣٣) ف ١٦ ص ٥٢ : نعى الغندجاني على النري تفسيره لقول قيس بن
 الخطيم :

طعنت ابن عبد القيس طعنة ثائر لها نفذ لولا الشعاع أضاءها
 وعدم ذكره السبب الذي دعا قيساً إلى أن طعن ابن عبد القيس ، ثم قال :
 « وكان سبب ذلك أن هذا القيسي قتل عدياً جدّ قيس بن الخطيم ،
 فقتله قيس بجده عدي ، وأعانه على ذلك خدش بن زهير العامري » .
 فعلق المحقق الفاضل على ذلك بقوله : « .. وقد تفرّد الغندجاني هنا بخبر
 عونه ابن الخطيم في ثاره من ابن عبد القيس » .
 قلت : قيس بن الخطيم نفسه صرح بإعانة خدش في قوله من
 الحماسية نفسها :

وساعدني فيها ابن عمرو بن عامر خدش فأذى نعمة وأفاءها
 هذه رواية شرح التبريزي ونسختين من نسخ الحماسة التي اعتمد
 عليها فحققها . وهي الرواية في ديوانه : ٤٥ . وفي شرح المرزوقي
 والنسختين الأخرين من الحماسة (زهير) مكان (خدش) . وقد وردت
 في الديوان : ٥٠ - ٥١ قصة الأبيات وفيها ذكر عون خدش ابن الخطيم .
 وذكر صاحب الأغاني ٣ : ٢ - ٧ قصة مقتل الخطيم أبي قيس وعدي
 جده ، وأخذ قيس ثارهما مفصلة ، كما ذكرها التبريزي في شرح الحماسة
 ١ : ٩٦ ، ولم ينقل عن الغندجاني . وأبو الفرج والخطيب كلاهما ذكر

عون خداش قيساً ليد كانت لأبي قيس عنده وانظر جمهرة ابن حزم :
٢٨١ . ولا أدري بعد ذلك كيف تفرد الغندجاني بخبر عون خداش !

(٣٤) ف ١٧ ص ٥٢ : تمثل الغندجاني بقول الفرزدق :

أراد طزيق العنصلين فياسرت به العيس في نائي الصوى متشائم
وقال المحقق في تعليقه على البيت : « جاء في العروض في رواية
الأصل (فباشرت) والتصحيح من الديوان » .

قلت : في نسخة الشنقيطي (فياسرت) على الصواب ، وهي من
المحقق على طرف الثام ، فقد اتخذها النسخة المساعدة وقال إنه قابل بها
نص الأصل . فاله لم يستعن بها هنا ؟ وكذا في شرح التبريزي ١ : ١٠١
عن كتاب الغندجاني .

وهنا في الأصل و (ب) هامش : العنصل : وإد بين الهامة وبين
الدهناء . وفي شرح التبريزي : « العنصل : وإد بين الهامة والدهناء
وثناه بما حوله » . قد أغفل المحقق هذا الهامش بينما أثبتته الأستاذ حمد
الجار انظر مجلة العرب ٩ : ٢٧٥ .

(٣٥) ف ١٧ ص ٥٢ س ٤ / ص ٥٣ س ٢ : فسر النهرى قول الشاعر :
أنبئه بأن الجرح يشوى وأتلك فوق عجلزة جموم
بقوله : « يقول لصاحبه أقدم ولا تخم ... » وانتقد الغندجاني
تفسيره فقال : « .. كيف يقول لصاحبه أقدم ولا تخم وصاحبه جريح
مطروح .. » .

جاء (لا تخم) أولاً في ص ٥٢ في كلام النهرى في السطر الثالث من
الفقرة ثم جاء مرة أخرى في كلام الغندجاني حين عاب تفسيره في ص ٥٣
في السطر التاسع من الفقرة . وكان ينبغي للمحقق أن يفسره في الموضع
الأول ، ولكنه تجاوزه وفسره في الموضع الثاني . أما تفسيره فهو من

أغرب الفرائب قال : « وَخَمَّ يَخِمُّ : جَبْنٌ وَثَاقِلٌ » .
 كذا (وَخَمَّ) بضم العين في الماضي و (يَخِمُّ) بكسرها في المضارع !
 ومعناه : جبنٌ ! ولم يرد المحقق الكريم أن يتفضل علينا بالإشارة إلى
 مصدره فحرمنا نوادر أخرى مثلها !

(لا تخم) من خام يخم خيماً وخيماً وخيماً ، عن القتال
 وفيه : جبن و تراجع (المعجم الوسيط) فهو فعل أجوف ، وليس
 مثلاً .

(٣٦) ف ١٧ ص ٥٣ س ٥ : جاء في تفسير البيت : « ومعنى البيت أنه
 رأى صاحبه جريماً فاحتله خلف فرسه وجعل يؤاسيه ويقويه .. »
 كذا أثبت المحقق (يؤاسيه) من المؤاساة : وهو تحريف منه . صوابه
 في الأصل و (ب) و شرح التبريزي ١ : ١٠١ (يؤسيه) من التأسية .
 ضبطت السين في النسختين بالشدة عليها .

(٣٧) ف ١٧ ص ٥٣ : أنشد الفندجاني :
 سما البرق من نحو الحجاز فشاقي وكل حجازي له البرق شائق
 البيت من ثلاثة أبيات بلا عزو في رسالة الحنين إلى الأوطان لابن
 المرزبان . انظر مجلة المورد العراقية المجلد ١٦ : ١ ص ١٦٩ والبيتان
 منها - وأحدهما هذا البيت - في البيان والتبيين ٢ : ٣٢٨ وأمالي القالي
 ١ : ١٧٩ . وقد أحال محقق رسالة الحنين مع هذين المصدرين على
 التشبيهات لابن أبي عون : ٦٣ ولم أراجعه .

(٣٨) ف ١٧ ص ٥٣ س ٩ : جاء في النص : « وقوله : فإنك فوق
 عجلزة جموم .. »

كذا أثبت المحقق (فإنك) بالفاء وكسر همزة إن ، كما في أصله ،
 وهو خطأ من ناسخ الأصل ، وهناك خطأ آخر في الأصل ، وهو أن

الناسخ أثبت (فإنك فإنك) مكرراً . ولو رجع المحقق إلى نسخته المساعدة وأنعم النظر في النص ما تتبع أصله على خطئه . فالصواب (وأنك) بالواو وفتح المهمزة ، كما ورد في البيت في كلام النري في أول الفقرة وكما سيأتي في إنشاد الغندجاني في آخر الفقرة . وهو في (ب) وشرح التبريزي ١٠١ على الصواب .

(٢٩) ف ١٧ ص ٥٤ : أنشد الغندجاني :

يديت على ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذي الجدادة يد الكريم
قصرت له من السدهاء لما شهدت وغاب عن دار الحميم
أولاً : أثبت المحقق (الجدادة) في البيت الأول بالبدال المهملة ، وهي لغة فيه ولكن الذي في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ١٠١ هو (الجدادة) بالمعجمة فأمله المحقق - وهو أحق بالإثبات - دون تنبيه على ما فعله .

ثانياً : لم يضبط (الجدادة) فضلا عن الإشارة إلى أنه مضبوط في الأصل و ب بفتح الجيم وكسرهما معاً . وكلاهما صحيح كما في معجم البكري ١ : ٣٧٢ ، ونقل التبريزي ١ : ١٠٠ أن الرواية المشهورة بالكسر .
ثالثاً : قال المحقق في تعليقه على البيت الثاني : « في الأصل (وغاب من له من حميم) والتصحيح من المرزوقي » .

قلت : كذا في الأصل و (ب) ، وكذا نقل التبريزي في شرحه ١ : ١٠١ عن الغندجاني وهو صواب محض . فليس فيه خطأ يحتاج إلى تصحيح ، وإنما هي رواية أخرى في البيت . وكذا أنشده أبو عبيدة في النقائض ٢ : ٦٦٧ . وهي أوضح من رواية الحماسة (غاب عن دار الحميم) التي قال في شرحها المرزوقي ١ : ١٩٤ : و كان وجهه أن يقول : لما شهدته وغاب حميه .. » وحركة الهاء في (له) مختلطة .

(٤٠) ف ١٨ ص ٥٤ س ٩ : فيما نقل الفندجاني من كلام النري :
« وقوله : لاتكامل بالدم » . الصواب (قولها) كما في كتاب النري :
٥٦ ، لأن الضمير راجع إلى (امرأة من طي) .

(٤١) ف ١٩ ص ٥٦ : ورد في النص قول كبشة على ماصحه
الفندجاني :

أرسل عبد الله إذ حان يومه إلى قومه ألا تَغْلُوا لهم دمي
كذا ضبط المحقق (تَغْلُوا) بفتح التاء وضم الغين . والكلمة في
الأصل غير مضبوطة . فلم يرجع المحقق إلى نسخة الشنقيطي الذي ضبطها
بضم التاء وكسر الغين (تَغْلُوا) من الإغلال . وهو الصواب ، لقول
الفندجاني في تفسيره : « وهو من قولك : أغلّ الجازر : إذا ترك في
الإهاب شيئاً من اللحم » وكذا رواها ابن الأعرابي إلا أنه أسند الفعل إلى
الغائبين (يَغْلُوا) بالثناة التحتية والغين المعجمة انظر الخزانة ٦ : ٣٥٨ .
ورواية القالي في ذيل أماليه ٣ : ١٩ عن الأصمعي (ألا تَخْلُوا) بالخاء
بدلاً من الغين من التخلية . وفي اللآلئ ١ : ٣٠٣ (لاتتركوا) .

(٤٢) ص ٥٩ الهامش ٢ « استعر الشعر بين زيادة وابن عمه هدبة .. »
كذا (الشعر) وهو خطأ مطبعي صوابه (الشر) .

(٤٣) ف ٢٣ ص ٥٩ : ورد في النص بيت سيرة بن عمرو :
أتنى دفاعي عنك إذ أنت مسلم وقد سال من ذلّ عليك قراقرز
وصواب الرواية عند الفندجاني (سال من نصر) وخرج المحقق
البيت في ديوان الحماسة ١ : ١٣٤ وشرحي المرزوقي ١ : ٢٣٧ والتبريزي
١ : ٨٠ ومعجم البلدان ٤ / ٣١٨ وذكر أن فيها جميعاً (سال من ذل) .
قلت : هو في شرح الرافعي الذي قصده بالاحالة على التبريزي ١ :
٨٠ وغيره كما قال أما التبريزي ١ : ١٢٧ فأثبت في النص (من ذل)

ولكنه بعد ما نقل تفسير النري ورد الغندجاني في آخر شرح البيت عقب عليه بقوله : « وهذا الذي ذكره أحسن ما قيل في هذا البيت كأن الوادي سال عليهم بالرجال » . وقد أيد البغدادي في الخزانة ٩ : ٥٠٤ قول الغندجاني فقال : « رواه شارح الحماسة (وقد سال من ذل) .. وأول من حرّفه أول شارح للحماسة وهو أبو عبد الله النري » وفي كلام البغدادي نظر فليس النري أول شارح للحماسة ، ولا دليل على أنه هو الذي حرّفه .

(٤٤) ف ٢٣ ص ٦٠ س ٨ : في آخر الفقرة : « ولبيت سبرة قصة طويلة الذيل ، ذكرتها في كتاب السلّ والسرقة » .

قلت : أولاً : نقل صاحب الخزانة ٩ : ٥٠٨ - ٥١١ هذه القصة من كتاب آخر للغندجاني ولا علم لنا بوجوده في المكتبات وهو « ضالة الأديب » في الرد على ابن الأعرابي في نوادره فحبذا لو أحال المحقق هنا على الموضوع المذكور من الخزانة .

ثانياً : أثبت المحقق في النص (السلّ) وقال في تعليقه : « في الأصل (السلّة والسرقة) وهو أحد كتب الغندجاني . انظر للاستزادة دراستي لأبي محمد في مدخل كتابه فرحة الأديب » وانظر الفهارس : ٢٢١ . قلت : قد غير المحقق في النص دون أن يذكر سبباً لتصرفه هذا ، إلا أنه أحال للاستزادة على دراسته للغندجاني في أول كتابه فرحة الأديب ، فأوهنا أنه قد تكلم فيها على عنوان الكتاب المذكور وحقق أن الصواب فيه (السلّ) بدون تاء وليس (السلّة) ، مما أغناه عن إعادة الكلام هنا . ولكن حينما رجعنا إلى دراسته وجدنا أنه قسم مؤلفاته إلى مجموعتين ، وعدّ هذا الكتاب في المجموعة الثانية في ص ٢٠ وقال : « كتاب السلّ والسرقة ويبدو أنه جمع فيه أخبار الشعراء اللصوص

وأشعارهم « وقال في الهامش : « ورد اسمه في البلغة ص ٦٥ (الشك والسرقة) وهو تصحيف » . وهذا كل ما قاله الأستاذ عن هذا الكتاب ! فإن كان قصده بكلمة « الاستزادة » معرفة غيره من مؤلفات الغندجاني فليس هذا الكلام هنا إلا حشواً بعدما قال في المقدمة ١٥ : « أما الغندجاني مؤلف الكتاب فقد سبقت لي دراسة حياته ومؤلفاته .. عند اخراجي كتابه الأول فرحة الأديب » فتعلق بالحشو ، وأعرض عما يعنيه هنا من صميم منهج التحقيق ولا يجوز التغاضي عنه . فليس فيما قاله في تعليقه على هذا الكتاب ولا ما قاله في دراسته في الفرحة سابقاً ما يدعو إلى التغيير في النص .

الحق أن (السَلَّ) و (السَلَّة) كلاهما مصدر بمعنى السرقة أو السرقة الخفية . ومن الأمثال المشهورة : « الخلة تدعو إلى السَلَّة » ويقال : « في بني فلان سَلَّة » إذا كانوا يسرقون . وقال الشميزر الحارثي من مقطوعة في ديوان الحماسة ٨٢ :

فلسنا كن كنتم تصيبون سَلَّةً فنقبل ضيماً أو نُحكَمَ قاضياً
فيصح أن يسمي الغندجاني كتابه بأبها شاء .

ولا يخفى أن المصادر كثيراً ما تذكر الكتاب بما يشير إلى عنوانه المعروف عندهم ولا تلتزم الدقة فيه ، كما أن المؤلفين أنفسهم يحيلون في مؤلفاتهم على كتبهم الأخرى بأسماء مختلفة .

وبعد ، فلننظر في المصادر التي ترجمت للغندجاني أو ذكرت هذا الكتاب بماذا سمته ؟ أقدم ترجمة وصلتنا للغندجاني هي في معجم الأدباء ٧ : ٢٦١ ، واسم الكتاب فيه (السَلَّ) بدون تاء كما ذكره المحقق في دراسته . وقد نقل عنه هذا الاسم كذا البغدادي في الخزانة ١ : ٤٤ فيما نقل من ترجمة الغندجاني . ولكن لم يسمه البغدادي بعد ذلك ولا في

الخزانة ولا في شرح أبيات المغني إلا بالتاء (السلة والسرقة) وليس ذلك - فيما أرى - من باب التهاون لسببين :

١ - أحدهما أن (السلة) بالتاء ورد في نص الغندجاني في « إصلاح ماغلط فيه النري » في أصل المحقق ، وكذا عند البغدادي في الخزانة فيما نقله من هذا النص . وكانت عنده نسخة مستقلة من هذا الكتاب . فكلمة (السلة) إذن قد أجمعت عليها النسختان مما يرجح أنها ليست من عمل النساخ بل هي بلفظ الغندجاني .

٢ - والآخر أن البغدادي أحال في الخزانة ٤ : ٢٣ وشرح أبيات المغني ٦ : ٤٥ على « كتاب السلة والسرقة » (السلة بالتاء) بصدد كلامه على الشاهد (ومن عضة ماينبتن شكيرها) ونقل عن الصفاني صدره (إذا مات منهم ميت سرق ابنه) ثم قال في شرح الأبيات : « وروى الأسود أبو محمد الأعرابي هذا البيت في كتاب السلة والسرقة على ماتقدم » أما في الخزانة فزاد على هذا الكلام ونقل عن الكتاب نفسه فقال : « وروى أبو محمد الأعرابي هذا البيت في كتاب السلة والسرقة على ماتقدم ، وقال : ومثل آخر :

ومن عضة ماينبتن شكيرها قديما ويقتط الزناد من الزند
وهذان النصان يفيدان أن البغدادي قد كانت لديه نسخة من هذا الكتاب أو اطلع عليها فاستفاد منها في هذا الموضع . ويبدو أنه وجد هذا الكتاب في وقت متأخر ، ولذلك لم يرجع إليه في قصة بيت سبرة التي أحال فيها الغندجاني عليه ، بل نقلها من كتابه الآخر « ضالة الأديب » كما تقدم . ولذلك لانجد نصوصاً أخرى من هذا الكتاب في الخزانة وشرح أبيات المغني .

وبالجملة فإن في ورود (السلة) في نص الغندجاني في نسختين من

« إصلاح ماغلط فيه النري » واقتباس البغدادي نصّاً من هذا الكتاب وإحالاته عليه بهذا الاسم ، إنّ في ذلك لدليلاً كافياً لترجيح (السّلة) على (السّل) الوارد ، في كتاب ياقوت .

(٤٥) ف ٢٦ ص ٦٣ الهامش ٣ « لم يذكره المرزوقي ١ / ٢٦١ واقتبس التبريزي في شرحه ١ / ٩٤ مأورده الغندجاني في قائل هذا الشعر » يعني قول الشاعر :

حميت على القهّار أطهار أمّه وبعض الرجال المدعين غشاء
قلت : لو رجع المحقق الفاضل إلى شرح التبريزي ١ : ١٤٣ - ١٤٤ لعرف أنه تقل معظم هذه الفقرة بما فيه تفسير الغندجاني للبيت وكلامه في قائله .

(٤٦) ف ٢٦ ص ٦٤ الهامش ٤ « ... وجاء في هامش الأصول بجوار البيت الثاني لبعض العلماء قوله : « المدعى أصله أن رجلاً غار على أمة لبعض أهله ، فولدت غلاماً ، فدعته له فاشتراه أو وهب له » أما التبريزي فقال في شرح (المدعين) : « أي ليس كل من يدعي النسب إلى الآباء يكون له أب » انتهى .

قلت : لا يصح مانسبه إلى التبريزي ، وإنما هو في شرح الرافعي . أما الهامش الذي جاء في الأصل و (ب) - وسامها المحقق « الأصول » ! - فقد نقله التبريزي أيضاً بعد البيت الثاني ، إلا أنّ فيه (أغار) و (وهبوه) انظر شرحه ١ : ١٤٤ .

(٤٧) ف ٢٧ ص ٦٥ س ١١ صحح الغندجاني رواية قول عمرو بن شأس بقوله : « والصواب إن شاء الله (تجشم خمساً ليس في سيره يتم) وفسره بالإبطاء . وعلق المحقق على الشطر فقال : « رواية النري (ليس في سيره أمم) أخذ بها كل من الديوان والمرزوقي والتبريزي غير أن المرزوقي

أشار إلى الرواية الأخرى بقوله « ويروى : ليس في سيره يَتَمَّ » أي إبطاء .

قلت : والتبريزي ١ : ١٥٠ أيضا أشار إلى هذه الرواية ، وقال في تفسيرها : واليتمّ : الغفلة ، ومنه قيل اليتيم ، لأنه مغفول عنه ، ولم يشر إلى النمري ولا رد أبي محمد .

(٤٨) ف ٢٨ ص ٦٦ الهامش ٢ : « موسى بن جابر بن أرقم .. ترجمته في .. وشرح التبريزي ١ / ١٣٦ » .

لم يترجم التبريزي ١ : ١٨٩ لموسى غير ما نقله عن المبهج في اشتقاقه وعجمته وتسمية العرب به . والمحقق يقصد شرح الرافعي .

(٤٩) ف ٢٨ ص ٦٧ س ٢ : ورد في النص : « وأمها من بني العنبر .. » .

قلت : لاتوجد الواو في أول الجملة لافي الأصل ولا في نسخة الشنقيطي (ب) .

(٥٠) ف ٢٩ ص ٦٧ س ٧ : ورد فيما نقل الفندجاني من كتاب النمري في تفسير البيت :

لايسلمون الفسدة جارم حتى يزل الشراك عن قدميه
« الوجه عندي أن يكون كقولك : لاأترك حتى يطمع فيك ، ولا أسلمك حتى أغلب ولم يرد أن يسلمه إذا زل شراكه عن قدمه ، والهاء راجعة إلى الجار » .

قلت : اختار المحقق فأخطأ في اختياره ، ثم انحرف عن أصله ونسخته المساعدة من غير داع ودون تنبيه على تصرفه في الموضوعين . فأثبت أولاً (أغلب) والصواب (تغلب) كما في كتاب النمري : ٧٩ وهو يقتضيه السياق لأنه قال من قبل (حتى يطمع فيك) ولم يقل الشاعر

(حتى يزل الشراك عن أقدامنا) أما أصل كتاب الغندجاني ففيه (حتى تغلب أغلب) كذا . .

وأثبت الشنقيطي في نسخته (أغلب) لأنّ فوق اللام من (تغلب) في الأصل خطأً كأنه امتداد لأسفل الضمة التي على التاء ، فلعل الشنقيطي ظنّ أن الناسخ ضرب على (تغلب) : وسواء أضرِب الناسخ أم لم يضرب على الكلمة ، فلا يصح ما أثبتته الشنقيطي وتابعه عليه المحقق . ثم أثبت المحقق الكريم (أن يسلمه) خلافاً لما في أصله ونسخته المساعدة ، فإنّ فيهما (أنا نسلمه) وكذا في كتاب النمري : ٧٩

(٥١) ف ٢٩ ص ٦٨ ورد في كلام الغندجاني : « .. كما قال الفرزدق :
فهما أعيش لا يضمنوني ولا يَضْعُ لهم حَسَب ما حرّكت قدمي نعلي
أي ماعشت . » وعلق المحقق على البيت فقال بعد تخريجه : « ومعنى (لا يضمنوني) أي لا يجردوني ضمناً والضمانة الزمانة وهو هاهنا العجز . »

قلت : النص في الأصل كما أثبه المحقق ، ولكن ناسخ الأصل ضرب على (أي ماعشت) وكتب بجانب البيت عن يساره (أي لا يجردوني ضمناً ماعشت) والظاهر أنه حاشية لبعض العلماء في تفسير البيت أقحم الناسخ جزءاً منها في النص خطأً ، ثم تنبه فضرب عليه . فلما نسخ الشنقيطي نسخته أهمل المضروب عليه وكتب الحاشية في مكانها . أما المحقق الفاضل فلم ينتبه على الضرب الواضح في أصله ولم يرجع إلى (ب) ثم جعل ما بقي من الحاشية (أي لا يجردوني ضمناً) ضمن تفسيره للبيت من غير إشارة إلى وجودها في هامش الأصل و (ب) كليهما شكراً للعلم .

(٥٢) ف ٣٠ ص ٦٩ س ٢ : روى الغندجاني عن أبي الندى أن اسم الشاعر حسان بن نشبة في الحماسة مصحف والصواب (جاس) واستدل بقول جرير « هجو جَحْدَب بن خَرْعَب التيمي :

أَجْخَدَبٌ أَشْبَهتَ التي كان بَطَرُها كَطَرُثوثِ أرضٍ غير ذات أناس
لقد شهدت تيم على أم جَخْدَبٍ وكان سراة التيم رهطُ جِساس
يعنى جساس بن نشبة التيمي هذا .

وقال المحقق في تخريج البيتين : « البيتان لجرير في شرح ديوانه ص
٢٢٧ من قصيدة في تسعة أبيات ، قالها لجخدب بن خرب التيمي .. »
قلت : عدل المحقق عن أصله ونسخته المساعدة في ضبط (جخدب)
من غير تنبيه على ما فيها ، ولم يفتن للتصحيح الذي وقع في اسم أبيه
(خرب) في أصله و (ب) . ولم تكن إحالته على شرح ديوان جرير :
٢٢٧ دقيقة ، فإنّ فيه (جرب) بالجيم بدلاً من الخاء .

أما الابن (جخدب) ف ضبط اسمه في الأصل في الموضعين الأولين
بضم الجيم والبدال (والموضع الأخير غير واضح في الصورة التي عندي)
وضبطه الشنقيطي بضم الجيم في المواضع الثلاثة وبضم الدال وفتحها في
الموضع الأخير وكتب فوقها (معاً) ، ف ضبط الاسم في ضوء النسختين على
وجهين : (جُخْدَبٌ) بضم الجيم والبدال ، و (جُخْدَبٌ) بضم الجيم وفتح
الدال . وهو موافق لضبطه في الاشتقاق : ١٨٦ ، والمحقق الفاضل عدل
عن الضبطين إلى ثالث ، وهو (جَخْدَبٌ) بفتح الجيم والبدال ، ولا بأس ،
فقد نصّ الفيروزآبادي (جخدب) على هذا الضبط في العلم المذكور
واقصر عليه . ولكن كان ينبغي له أن ينبه على ذلك في الهامش .

أما أبوه فأثبت المحقق (خرب) بالخاء المعجمة كما في أصله و
(ب) ، وكذا في التبريزي فيما نقله من هذه الفقرة . وهو تصحيف .
والصواب (جرب) بالجيم ، وقد نصّ عليه صاحب القاموس إذ قيده في
فصل الجيم (جرب) قال : « الجَرَعَبُ ... والدُ جخدب النسابة » .
وانظر المشتبه للذهبي ١ : ١٤٢ والتبصير ١ : ٢٤٤ والإكمال ٢ : ٥٢ ، وكذا

ورد في شرح ديوان جرير : ٢٢٧ ، وقد وقف عليه المحقق وأحال عليه .
إن المحقق الفاضل لم يكتف بإغفال ورود الاسم فيه بالجيم فحسب بل
صحّفه في إحالته عليه .

وما يحسن التنبيه عليه أن اسم (جخدب) ورد في البيان والتبيين
١ : ٢٣٦ والاشتقاق : ١٨٦ بالحاء المهملة ، وهو تصحيف⁽²⁾ . فقد نص
الذهبي وغيره على أنه بالحاء المعجمة . ولفظُ الأمير في الإكمال ٢ : ٥٢
« أما (جخدب) ، بعد الجيم حاء معجمة ، فهو جخدب بن جرعب أبو
الصقعب ، كوفي نسابة ، روى عن عطاء بن أبي رباح ، وروى عنه
سفيان الثوري . وأما (جحدب) ، بعد الجيم حاء مهملة ، فهو عبد
الرحمن بن جحدب الخولاني ... » .

وقد نسبه الزبيدي في التاج : جخدب بن جرعب بن أبي قرفة بن
زاهر بن عامر بن قامشة بن وائلة . وفي القاموس : « الكوفي النسابة » .
وزاد الزبيدي : « الشاعر وفيه يقول جرير :

قبح الإله ولا يقبح غيره بظراً تفلق عن مفارق جخدب
(في المطبوعة : تعلق) ، وكان ذا قدر بالكوفة وعلم ... » وانظر
محاورته مع خالد بن سلمة الخزومي في البيان والتبيين ١ : ٢٣٦ والتاج .
وذكره ابن دريد في الاشتقاق من شعراء التيم مع السرندي وعلقة ،
وقال : « كانوا يجتمعون على هجاء جرير » .

للبحث صلة

[(2) ترجمه في الجرح والتعديل ١ / ١ : ٥٥١ قال : « جخدب التيمي - ويقال :
جحدب - بن جرعب ، روى عن عطاء ، وروى عنه الثوري وقيس بن الربيع ، سمعت أبي
يقول ذلك » / المجلة] .

آراء وأنباء

من سهو العلماء

الدكتور شاکر الفحام

تفرد الله سبحانه وتعالى بالكمال ، وأحاط النقصُ بالبشر فما يَغري منه إنسان . قال المزني صاحب الشافعي : « لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ ، أبا الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه » . وقرئ على أحمد بن يحيى ثعلب من كتاب بخط ابن الأعرابي خطأ ، فقبل له : أفنغير ؟ قال : « دعوه ليكون عُذراً لمن أخطأ » .

وقد أفردنا هذه الصفحة لنعرض لبعض ما وقع فيه علماء كبار جلّة من أوهام السهو . لقد عاجلوا المسائل المشكّلة ، وتناولوا القضايا المعقدة الشائكة ، ثم ندّ عنهم أمورَ صغارٍ هينات ، وفي ذلك متأمل وعظة واعتبار .

☆ ☆ ☆

في الترجمة التي عقدها ابن قتيبة لابن ميادة في كتابه : الشعر والشعراء ، أورد قوله :

ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلةً بحجرةٍ ليلى حيث ربّنتي أهلي
وعلق الأستاذ أحمد محمد شاکر محقق الكتاب - رحمه الله وأسبغ عليه واسع رضوانه - على البيت بقوله : (هنا بهامش د [أي مخطوطة دمشق من كتاب الشعر والشعراء] مانصه : « أقول : وأول الأبيات من شعر بلال بن حمّامة :

ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلةً بوادي وحوالي إذخرّ وجليل

ولست أدري : مَنْ بلالُ بن حمّامة هذا ؟ أما صدر البيت : « ألا ليت شعري » فإنه كثير الدوران على السنة الشعراء ، كأنه صار شبيهاً بالأمثال (١) .

- إن الأستاذ أحمد محمد شاكر ، وهو من أعرف الناس ببلال بن حمّامة ، قد غمّ عليه أمره فعلق بقوله : « ولست أدري : مَنْ بلالُ بن حمّامة هذا ؟ » .

إنه بلال بن رباح مؤذن رسول الله ﷺ . روى الإمام البخاري أن بلالاً وعك لما قدم المدينة ، فكان إذا أقلع عنه الحمى يقول :
 ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلةً بوادٍ وحوالي إذخرّ وجليسلُ
 وهل أرددنّ يوماً مياه مجنّةٍ وهل يبدونّ لي شامةً وطفيلُ (٢)

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ : ٧٤٨ .

(٢) صحيح البخاري ٥ : ٨٤ ، وانظر سيرة ابن هشام ٢ : ١٦٩ ، والأزمنة والأمكنة

لنمرزوقي ٢ : ١٢٨ ، ولسان العرب (مادة - جلال) .

قضية إعجاز القرآن

عند الجاحظ

نشرت مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مج ٦٣ ، ج ٤ - تشرين الأول ١٩٨٨ م) مقالة : « قضية إعجاز القرآن عند الجاحظ » للدكتور وليد قصاب .

ونشرت المقالة نفسها على صفحات مجلة كلية الآداب - جامعة الإمارات العربية المتحدة (العدد الأول - ١٩٨٥ م ، ص ٢٥ - ٦٠) .

- إن خطة مجلة مجمع اللغة العربية التي ارتضتها ومضت عليها أن تنشر لكتّابها البحوث الأصيلة المبتكرة التي يخصونها بها ، والتي لم تكن قد نشرت من قبل .

وهي تأمل من كتّابها الأفاضل أن يشاركوها في هذا النهج الذي تُؤثر ألا تحيد عنه .

الكتب والمجلات المهداة

لمكتبة مجمع اللغة العربية

خلال الربع الأول من عام ١٩٨٩ .

محمد مطيع الحافظ - غزوة بدير

أ - الكتب العربية

- آثار الممالك القديمة في سورية - د . علي أبو عساف - دمشق
١٩٨٨ .

- آفاق التطور الزراعي في افريقيا - أكاديمية العلوم السوفيتية -
موسكو ١٩٨٨ .

- أبجد العلوم - صديق بن حسن القنوجي [الجزء الثاني (١ - ٢)] -
تحقيق عبد الجبار زكار - دمشق ١٩٨٨ .

- اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين باللفات الأخرى -
د . علي محمد القاسمي - الرياض ١٩٧٩ .

- اتجاهات الشعر العالمي المعاصر - عدد من المؤلفين - ترجمة عادل
العامل - دمشق ١٩٨٨ .

- أحكام الذبح والذبائح - مؤتمر رابطة العالم الاسلامي ومنظمة الصحة
العالمية - ١٩٨٨ .

- أدب الطفولة والشباب - دونيز اسكاريك - ترجمة د . نجيب
غزاوي - مراجعة عيسى عصفور - دمشق ١٩٨٨ .

- إرشادات للعاملات بالتوليد - منظمة الصحة العالمية - الاسكندرية
١٩٨٨ .

- إعراب لامية الشنفرى - أملاه أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - تحقيق وتقديم محمد أديب عبد الواحد جمران - بيروت ١٩٨٤ .
- الأصدقاء الثلاثة (قصص للأطفال) - اينيد بليتون - ترجمة صلاح مزهر - دمشق ١٩٨٨ .
- الألفاظ المهموزة وعقود الهمز - ابن جني - تحقيق د . مازن المبارك - بيروت ١٩٨٨ .
- ألف باء العناية بالطفل - صوفي ليرال ، كريستينا ريبو - تعريب ماجود دحدل - دمشق ١٩٨٨ .
- الأمان من أخطار الأسفار والأزمان - السيد علي بن موسى بن طاوس - قم ١٤٠٩ .
- أوجاع رسول حمزاتوف (قصائد) - ترجمة إبراهيم الجرادي - دمشق ١٩٨٨ .
- بدايات الثقافة الانسانية « في أصل الأشياء » - يوليوس ليس - ترجمة كامل اسماعيل - دمشق ١٩٨٨ .
- التبادل الثقافي بين بلاد الشام وبلاد فارس - د . رياض عبد الحميد مراد - دمشق ١٩٨٩ .
- تجليات عشتار (شعر) - د . شاكرا مطلق - حص ١٩٨٩ .
- التخلف واقتصاده السياسي - أمية كمارياغشي - ترجمة عبد الكريم محفوض - دمشق ١٩٨٨ .
- التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تبنيها في حالة وقوع حادثة نووية - أكاديمية الملكة المغربية - الرباط ١٩٨٧ .
- تعزيز وزارات الصحة من أجل الرعاية الصحية الأولية - منظمة الصحة العالمية - الاسكندرية ١٩٨٨ .

- تقييم استراتيجية تحقيق الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ -
التقرير السابع عن الوضع الصحي العالمي - الاسكندرية ١٩٨٨ .
- تمارين في القراءة الدراما توجية والارتجال « جاك لاسال
وألان كتاب في محترف مسرحي » - الدكتور . حنان قصاب
حسن ، الدكتور ماري الياس - دمشق ١٩٨٨ .
- جامع المقاصد في شرح القواعد (٣ - ٤) - علي بن الحسين
الكركي - قم ١٤٠٨ .
- الجزائر (التضييع والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي) - إي .
ك . سميرنوف - ترجمة د . عز الدين جوني - دمشق ١٩٨٨ .
- الحكم الشرعي في التدخين - عدد من العلماء - منظمة الصحة
العالمية - الاسكندرية ١٩٨٨ .
- الحياة والنظير الأدبي - عدد من المؤلفين - ترجمة : عادل العامل -
دمشق ١٩٨٨ .
- خصائص في الجنوب حيرة في الشمال (تشخيص وعلاج) -
أكاديمية الملكة المفريية - الرباط ١٤٠٨ .
- دلائل جودة مياه الشرب (الجزء الثالث) - مراقبة جودة
إمدادات مياه الشرب في المجتمعات الصغيرة - منظمة الصحة العالمية -
الاسكندرية ١٩٨٨ .
- دور الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية والمنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم في تطوير التربية بالوطن العربي -
تونس ١٩٨٨ .
- ديوان عمر يحيى (الجزء الثاني) - أشرف على طبعه بجزايه د .
عدنان درويش - دمشق ١٩٨٨ .

- ذكريات طفل وديع - عبد العزيز الربيع - المدينة المنورة
١٣٩٧ هـ .
- رسالة الخط القلم المنسوبة إلى ابن قتيبة - تحقيق د . حاتم
الضامن بغداد ١٩٨٨ .
- الرعاية الفورية للمرضى والمصابين - منظمة الصحة العالمية -
الاسكندرية ١٩٨٨ .
- الرموز العلمية وطريقة أداؤها باللغة العربية - اتحاد الجامعات
اللفوية العلمية العربية - ندوة عمان ١٩٨٧ - عمان ١٩٨٨ .
- زهرات الياسمين « كتاب أدب وثقافة » - محمود الأرنؤوط -
الكويت ١٩٨٨ .
- السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير
الناطقين بها - الجزء الأول المادة اللغوية - جامعة الرياض ١٩٨٠ .
- السلطة السوفييتية تدخل عامها السابعين - فلاديمير
غوريفيتش ، فيتالي ترينياكوف موسكو ١٩٨٧ .
- سماء بلا نجوم (مجموعة قصص قصيرة) - ماجد فاكهاني - دمشق
١٩٨٨ .
- السمات الحضارية في شعر الأعشى (دراسة لغوية وحضارية) -
زينب عبد العزيز العمري - الرياض ١٩٨٣ .
- السمكة المغرورة - (قصص للأطفال) - لينا كيلاني - دمشق ١٩٨٨ .
- شعر أحمد فرح عقيلان (رسالة إلى ليلى) - من منشورات نادي
المدينة المنورة الأدبي - المدينة - ١٩٨١ .
- شعر ماني الموسوس وأخباره (محمد بن القاسم المصري) - جمع
وتحقيق عادل العامل - دمشق ١٩٨١ .

- صحة الشباب من تحديات المجتمع - منظمة الصحة العالمية - الاسكندرية ١٩٨٨ .
- صلاح الدين في الشعر العربي المعاصر - د . صالح جواد الطعمة - النادي الأدبي الرياض ١٣٩٩ .
- الطائف ودور قبيلة ثقيف العربية - د . عبد الجبار منسي العبيدي - الرياض ١٩٨٢ .
- العالم المعاصر والصراعات الدولية - د . عبد الخالق عبد الله - سلسلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٩ .
- العرب واليونسكو - د . حسن نافعة - سلسلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٩ .
- عزف على الرموش (شعر) - عناد الطيري - الرياض ١٩٨٢ .
- العطالة والتجاوز - أحمد حيدر - دمشق ١٩٨٨ .
- العلم في منظوره الجديد - روبرت م . أغروس ، جورج ن . ستانسيو - ترجمة كمال خلايلي - سلسلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٩ .
- العواد قمة ومواقف - عبد الحميد مشخص ، محمد سعيد الباعشن - القاهرة ١٩٨٠ .
- فكرة التقدم (بحث في نشأتها وتطورها) - ج . ب . بيبي - ترجمة عارف حديفة - دمشق ١٩٨٨ .
- في عيون الليل (شعر) - شعر محمود عارف - جدة ١٩٧٩ .
- في غيابة الحب - علي الفقي - من منشورات نادي المدينة المنورة الأدبي - المدينة المنورة ١٤٠٢ هـ .
- في قضايا الشعر العربي المعاصر (دراسات وشهادات) - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ١٩٨٨ .

- قائمة مكة للمفردات الشائعة - جامعة أم القرى - معهد اللغة العربية - مكة المكرمة .
- قصتان للأطفال (نعم نعم والعربة الصفراء ، مقال ثعلب) - ترجمة سالم جبارة - دمشق ١٩٨٨ .
- كتلة الشعم وقصص أخرى - غي دي موباسان - ترجمة وتقديم إحسان سرقيس - دمشق ١٩٨٨ .
- الكلمة في الرواية - ميخائيل بختين - ترجمة يوسف حلاق - دمشق ١٩٨٨ .
- كيم ايل سونغ - (المؤلفات) - كوريا ١٩٨٨ .
- لقاءات الفلاسفة - إبراهيم فاضل - دمشق ١٩٨٨ .
- اللقاء السعيد وقصص أخرى - محمد المجدوب - من منشورات نادي المدينة المنورة الأدبي - ١٩٨٢ .
- لقاء لم يتم - عبد الله الحميد - القاهرة - ١٩٧٨ .
- مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (- ١٩٧٦ - ١٩٨٦ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ١٩٨٨ .
- المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي ١٩٨٧ - (غرفة العمليات) - إعداد د . عزت جرادات ، د . وجيه الفرع ، د . محمد راشد . - عمان ١٩٨٨ .
- الماء والإصعاج في الإسلام - د . عبد الفتاح الحسيني الشيخ - منظمة الصحة العالمية - الاسكندرية ١٩٨٨ .
- ماتوا ورؤوسهم محنيّة - يلما زغونية - تعريب هشام حداد - دمشق ١٩٨٨ .

- المال والانتاج وخلل توازن الاقتصاد العالمي - فرانسوا بيرو
ومجموعة من المؤلفين - ترجمة د . ناجي الدراوشة - دمشق ١٩٨٨ .
- المتاحف - بشير زهدي - دمشق ١٩٨٨ .
- مجموعة الأمثال العامية حرف أ ، ب ت (١ - ٢) - الموصل .
- محاضرات الأكاديمية - أكاديمية الملكة المفريية - الرباط ١٩٨٣ -
١٩٨٧ .
- مختارات من القصص الاميري اللاتيني المصاصر - عدد من
المؤلفين - ترجمة صالح علماني ، عاصم الباشا - دمشق ١٩٨٨ .
- مسرحيتان للفرجة - وليد إخلاصي - دمشق ١٩٨٨ .
- المعالجة الكيميائية للبرداء (الملاريا) - منظمة الصحة العالمية -
الاسكندرية ١٩٨٨ .
- المفتش العام (قصص) - نيقولاى غوغول - موسكو ١٩٨٧ .
- مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً - منظمة الصحة العالمية -
الاسكندرية ١٩٨٨
- مكة وعلاقتها الخارجية (٣٠١ - ٤٨٧ هـ) - أحمد عمر الزيلعي -
الرياض ١٩٨١ .
- من أدباء الفكاة أبو الشمقمق شاعر الفقر والسخرية (دراسة
وتحليل لحياته وشعره - د . محمد سعد الشويمر - نادي الطائف الأدبي
١٤٠١ هـ .
- من تاريخ الغناء عند العرب - أحمد الجندي - دمشق ١٩٨٨ .
- من شعر أمين الجندي - اختار النصوص وقدم لها بدراسة عبد الفتاح
رواس قلمجي - دمشق ١٩٨٨ .
- من قضايا الفكر الإسلامي كما يراها بعض المستشرقين - قام

- بترجمتها والتعليق عليها نخبة من أساتذة كلية الدعوة الاسلامية - طرابلس
١٩٨٨ .
- من هيجل إلى نيتشه (١ - ٢) - كارل لوفيت - تعريب ميشيل
كيلو - دمشق ١٩٨٨ .
- الموسوعة الأدبية (دائرة معارف لأبرز أدباء المملكة العربية
السعودية (الجزء الثاني) - مكة ١٩٧٥ .
- موسوعة حلب المقارنة (المجلد السابع) - م . خير الدين
الأسدي - أعدها للطباعة ووضع فهارسها عماد كمال - جامعة حلب ١٩٨٨ .
- ندوة البداوة في الوطن العربي - المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم - بغداد ١٩٨٧ .
- ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على
التخطيط للتنمية في الوطن العربي - (الندوة الثانية) - بغداد
١٩٨٧ .
- النسيج الشوري بين آذار وتشرين - د . نجاح العطار - دمشق
١٩٨٨ .
- نصوص من أجازيت - د . علي أبو عساف - دمشق ١٩٨٨ .
- النظام الشعاعي الأساسي لمنظمة الصحة العالمية (دليل طريقة
التصوير الشعاعي) منظمة الصحة العالمية - الاسكندرية ١٩٨٨ .
- النظم البديلة لتقويم خدمات رعاية الفم والأسنان - (تقرير
لجنة خبراء بمنظمة الصحة العالمية) - الاسكندرية ١٩٨٨ .
- البناء وإعادة توزيع الدخل - شينيري - اهلو واليا - بيل -
دولومي - جولي - ترجمة صلاح الدين برمدا - دمشق ١٩٨٨ .
- وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٨٨ .
دمشق .

- وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء
الجدد - الرباط (١٩٨٠ - ١٩٨٦) .
- ويسألني (شعر) - عبد الرحمن رفيع - الرياض ١٩٨٠ .

ب - المجلات العربية

دمشق	١٩٨٧	١١	- مجلة جامعة دمشق
دمشق	١٩٨٩	٢٤	- نهج الإسلام
دمشق	١٩٨٧	٩٥	- المجلة الطبية العربية
دمشق	١٩٨٨	٤	- المعلم العربي
دمشق	١٩٨٨	٤ ، ٢	- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق
دمشق	١٩٨٨	٨٠	- المجلة البطريركية
دمشق	١٩٨٩	٨٢، ٨٢-٨١	- المجلة البطريركية
دمشق	١٩٨٨	٣٠، ٢٩	- دراسات تاريخية
دمشق	١٩٨٩-١٩٨٨	٣١٣-٣١٢	- المعرفة
دمشق	١٩٨٨	٣٠٤	- الموقف الأدبي
دمشق	١٩٨٨	٢٥١	- صوت فلسطين
دمشق	١٩٨٩	٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢	- صوت فلسطين
دمشق	١٩٨٩	٦	- موريتانيا
دمشق	١٩٨٨	١٥	- الثقافة الباكستانية
دمشق	١٩٨٩	٢	- المنهل
دمشق	١٤٠٨	١٧	- الثقافة الاسلامية
دمشق	١٤٠٩	٢٢، ٢١	- الثقافة الاسلامية
حلب	١٩٨٨	١٢، ١١	.. الضاد
حلب	١٩٨٧	١١، ١٠، ٩	- مجلة بحوث جامعة حلب
حس	١٩٨٧	٤	- مجلة جامعة البعث
حس	١٩٨٨	٥	- مجلة جامعة البعث
الأردن	١٩٨٨	٢	.. أبحاث اليرموك
الأردن	١٩٨٩	١	- أبحاث اليرموك

الأردن	١٩٨٩	١٨-١٧	- آفاق علمية
الأردن	١٩٨٨	٥	- رسالة المعلم
الأردن	١٩٨٨	٤	- آفاق
الأردن	١٩٨٨	٣٤	- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني
الأردن	١٩٨٨	٣٥، ٣٤	- اليرموك
الامارات	١٩٨٨	٦٥	- المنتدى
العربية المتحدة			
الامارات	١٩٨٩	٦٦	- المنتدى
العربية المتحدة			
تونس	١٩٨٨	٣٧	- حوليات الجامعة التونسية
تونس	١٩٨٩	٥١	- الحياة الثقافية
الجزائر	١٩٨٧	٢	- العلوم الاسلامية
السعودية	١٩٨٨	١٠، ٩ - ٨، ٧	- العرب
السعودية	١٩٨٩	٢٠١، ١٢، ١١	- العرب
السعودية	١٩٨١	١	- مجلة كلية العلوم
السعودية	١٩٨٨	٢	- الدارة
السعودية	١٩٨٩	٣	- الدارة
السعودية	١٩٨٨	١٣٧	- الفيصل
السعودية	١٩٨٩	١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣	- الفيصل
السعودية	١٤٠٨	٣٦	- القافلة
السعودية	١٩٨٨	٤	- عالم الكتب
السعودية	١٩٨٩	١	- عالم الكتب
السودان	١٩٨٨	٦	- المجلة العربية للدراسات اللغوية
العراق	١٩٨٨	٤	- مجلة بحوث علوم الحياة
العراق	١٩٨٩	١	- مجلة بحوث علوم الحياة
العراق	١٩٨٨	٣٤	- المؤرخ العربي
قطر	١٩٨٨	١١	- حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية
قطر	١٩٨٨	٨٥	- التربية
الكويت	١٩٨٩	٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩	- حوليات كلية الآداب
الكويت	١٩٨٨	١	- مجلة معهد المخطوطات العربية

الكويت	١٩٨٨	٣٧	- أخبار التراث العربي
الكويت	١٩٨٨	١٥	- أخبار التراث الاسلامي
لبنان	١٩٨٨	١٢٢-١٢١	- تاريخ العرب والعالم
لبنان	١٩٨٨	٣٥٣، ٣٥١، ٣٥٠	- الشراع
لبنان	١٩٨٩	٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٥، ٣٥٤	- الشراع
		٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩	
لبنان	١٩٨٨	٥٣	- الفكر العربي
لبنان	١٩٨٩	٥٥، ٥٤	- الفكر العربي
لبنان	١٩٨٨	٦-٥، ٣	- المعتمد
لبنان	١٩٨٩	١٥	- العلم والتكنولوجيا
لبنان	١٤٠٨	١٣، ١٢، ١٠	- التراث
ليبيا	١٩٨٨	٥	- رسالة كلية الدعوة الإسلامية
مصر	١٩٨٨	٨٠	- الموعظة
مصر	١٩٨٨	١١٠	- لجنة الدولية للمعلومات الاجتماعية
مصر		٦٩	- العلم والمجتمع
مصر	١٩٨٨	٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣	- رسالة اليونسكو
		٣٢٨، ٣٢٧	
المغرب	١٩٨٦	١	- الإحياء
المغرب	١٩٨٨	٥١ - ٥٠	- الوحدة
ألمانيا	١٩٨٨	٦	- اللقاء
ألمانيا	١٩٨٩	١	- اللقاء
الصين	١٩٨٨	١٢	- بناء الصين
الصين	١٩٨٩	٣، ٢، ١	- بناء الصين
الصين	١٩٨٨	١٢-١١	- الصين المصورة
الصين	١٩٨٩	٢، ١	- الصين المصورة
الهند	١٩٨٧	٢-١	- ثقافة الهند

جـ - الكتب والمجلات باللغات الأخرى

- La Chine , 9 , 10 , 1988
 - Coree , 10 , 11 , 1988
 - Coree , 1 , 2 , 1989
 - La Nouvelle Revue Internationale , 1 , 2 , 3 , 4 , 1989
 - Littérature Chinoise , 4 , 1988
 - Littérature Chinoise , 1 , 1989
 - Comptes Rendus de L'Académie Bulgare des Sciences , 11 , 12 , 1988
 - Comptes Rendus de L'Académie Bulgare des Sciences , 1 , 2 , 1989
 - Instruments de Recherche Juridique , 1 , 1989
 - Notre Enver , Ramiz Alia , Tirana , 1988
 - Quarante Annees de Creation Eclatantes , Corée , 1988
 - La Creation et la Protection de L'Environnement en Tchecoslovaquie , Prague , 1989
 - Repertoire Mediterranéen , Paris , 1989
- * * *
- Abstracts , 2 , 3 , 1988
 - Durham University Journal , 1 , 1988
 - Islamic Studies , 2 , 1988
 - Muslim Education Quarterly , 2 , 1989

- Bulletin of the John Rylands University Library of Manchester , 3 , 1988
 - Science in China , 11 , 12 , 1988
 - Jihād and Shahādat , U. S. A. , 1986
 - Islam and ownership , Sayyed Mahmood Taleqani , U. S. A. , 1983
 - What is to Be Done , Dr. Ali Sharifati U.S. A. , 1986 - Theoretical Studies in Islamic Banking and Finance , Mohsin S. Khan Abbas Mirakhor , U. S. A. , 1987
 - American Library Directory , 1 - 2 , 1984
 - Law and Legal Information Directory , Paul Wasserman , Marech Kaszubski , U. S. A. , 1980
 - A Hand Book of Human Anatomy , A. Mohiuddin , Riyad
 - English - Japanese Scientific Terms , Japan , 1988
 - Saudia Arabia , Facts and Figures , 1402
 - Kim Il Sung : Works , korea , 1988
 - The Palestinians , Jonathan Dimbleby , 1979
- * * *
- Zeitschrift für arabische Linguistik , 12 , 84
 - Wissenschaftliche Zeitschrift der Humboldt - Universität zu Berlin 6, 7, 8, 9, 10, 1988
 - Oriens , 31 , 1988
 - Stvdia Islamica LXVII , 1988

- Acta Orientalia , 2 , 1987
- Studime Filologjike , 1 , 1988
- Prilozi Za Orijentalnu Filologiju , 36 , 1986
- Prilozi Za Orijentalnu Filologiju , 37 , 1987
- Ibla , 2 , 1988
- Lettera dall'Italia , 12 , 1988

فهرس الجزء الثاني من المجلد الرابع والستين

الصفحة

(المقالات)

- ١٧٩ محمد كرد علي من الرواد المؤسسين لمجمع القاهرة الدكتور عدنان الخطيب
ترجمة حميد بن ثور الهلالي مستخرجة من تاريخ دمشق
- ١٨٨ الدكتور شاكرا الفحام
- ٢٠٨ حقيقة الاسمية في أسماء الاستفهام الدكتور سمير ستيتية
- ٢٦٥ قولهم : ليهنك كذا الدكتور محمد أحمد الدالي
- ٢٨٣ نواة لمعجم الموسيقى (القسم الخامس) الدكتور صادق فرعون

(التعريف والنقد)

- ٢٨٧ إصلاح الإصلاح الدكتور محمد أجل أيوب الإصلاحي

(آراء وأنباء)

- ٢٣٥ من سهو العلماء الدكتور شاكرا الفحام
- ٢٣٧ قضية إعجاز القرآن عند الجاحظ
- ٢٣٨ الكتب والمجلات المهداة لمكتبة المجمع خلال الربع الأول من عام ١٩٨٩

مطبوعات المجمع في عام ١٩٨٦

- | | |
|----------------------|--|
| تح مطاع الطرايشي | - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ، مج ٤٥ |
| تح سكينه الشهابي | - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ، مج ٢٩ |
| تح غازي طليبات | - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ج ٢ |
| تح مصطفى الحدري | - المسائل المنثورة في النحو لأبي علي الفارسي |
| وضع ياسين السواس | - فهرس مخطوطات الظاهرية (المجمع) ق ٢ |
| تح سبيع الحاكي | - المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني |
| تح إبراهيم عبد الله | - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج ٣ |
| اعداد رياض مراد | - المستدرك على فهرس (الشعر) |
| تح إبراهيم صالح | - تاريخ دنيسر للطبيب أبي حفص عمر بن المش |
| للدكتور عدنان الخطيب | - الدكتور شكري فيصل وصداقة خمسين عاماً |
| للدكتور أحمد عروة | - الوقاية وحفظ الصحة عند ابن سينا |

مطبوعات المجمع في عام ١٩٨٧

- | | |
|---|--|
| تح غلاونجي والذهني | - المحب والمحبوب للسري الرفاء مج ١ - ٤ |
| صنعة د . يحيى الجبوري | - شعر خدش بن زهير العامري |
| تح سكينه الشهابي | - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ، مج ٢٨ ، ٤٠ |
| تح عبد الإله نبهان | - إعراب الحديث النبوي للمكبري (ط ٢) |
| وضع غزوة بدير | - فهرس مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٦ |
| وضع الحبيبي والحافظ | - الفهرس العام لمخطوطات دار الكتب الظاهرية |
| تح أحمد مختار الشريف | - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ج ٤ |
| دراسة وتحقيق د . مرآياتي وطيان ومير علم | - علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب |
| وضع محمد خير محمد | - فهرس مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٥ |